الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علوم الإعلام و الاتصال و علم المكتبات

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

شعبة: علوم الإعلام و الاتصال

تخصص: الاتصال و العلاقات عامة

الموضوع:

دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة في مؤسسة عمر بن عمر – قالمة –

إعداد الطلبة:
– حنان عبداوي
– أحلام قوادرية
– راوية رجم

إشراف الأستاذ(ة):
– د/ مريم روابحية

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بداية نشكر الله عز و جل على فضله و نعمه التي لا تعد و لا تحصى، نتقدم بكل عبارات الشكر و الامتنان تقديرا و عرفانا بالجميل لأساتذتنا الفاضلة و المشرفة: "روابحية مريم"، و التي لم تبخل علينا بنصائحها و توجيهاتها و دعمها و صبرها خلال فترة إشرافها علينا.

كذلك نشكر كافة الأساتذة الكرام الذين تلقينا على أيديهم مختلف مستويات العلم و المعرفة و نخص بالذكر أساتذة قسم علوم الإعلام و الاتصال.

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد و على رأسهم الأستاذ "سردوك علي" و الأستاذ "يونس زيايتية" و الأستاذة "دحدوح منية".

و إلى رمز المحبة و العطاء و أوليائنا الكرام حفظهم الله و رعاهم و أمدهم بالصحة و العافية

و إلى كل من حمل لواء العلم أمانة على عاتقه لينير به درب الأجيال.

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
فهرس المحتويات	ا
فهرس الجداول	هـ
فهرس الأشكال	ج
ملخص	
مقدمة	ا
الفصل الأول الإطار المفاهمي ومنهجية الدراسة	
1- إشكالية	4
2- أهمية الدراسة	5
3- أسباب اختيار الموضوع	5
4- تحديد المفاهيم	6
5- دراسات سابقة	8
6- جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة	11
7- منهج الدراسة	12
8- الأدوات المستخدمة	12
9- مجتمع البحث والعينة	14
10- الإطار المكاني	15
11- الإطار الزماني	15
12- المقاربة النظرية	15
13- جوانب الاستفادة من المقاربة النظرية	16
14- صعوبات الدراسة	16
الفصل الثاني: المسؤولية الاجتماعية	

أولا: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية	20
1- الجدور التاريخية لتطور المسؤولية الاجتماعية	20
2- مفهوم المسؤولية الاجتماعية	24
3- أهمية المسؤولية الاجتماعية	25
4- عناصر المسؤولية الاجتماعية	27
ثانيا: أساسيات المسؤولية الاجتماعية	30
1- أبعاد المسؤولية الاجتماعية	30
2- مبادئ المسؤولية الاجتماعية	34
3- فوائد المسؤولية الاجتماعية	36
4- مجالات المسؤولية الاجتماعية	38
ثالثا: عموميات حول المسؤولية الاجتماعية	42
1- أصحاب المصالح	42
2- أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية	43
3- أثر الفكر الاقتصادي على المسؤولية الاجتماعية	44
4- المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة	45
الفصل الثالث: التنمية المستدامة	
أولا: ماهية التنمية المستدامة	51
1- تطور ظهور مفهوم التنمية المستدامة	51
2- مفهوم التنمية المستدامة	52
3- اهداف التنمية المستدامة	53
4- ثلاثيات التنمية المستدامة	53
ثانيا: أساسيات التنمية المستدامة	56
1- خصائص التنمية المستدامة	56
2- مميزات التنمية المستدامة	57

3- أبعاد التنمية المستدامة	58
4- مبادئ التنمية المستدامة	61
ثالثا: مقومات التنمية المستدامة	62
1- متطلبات التنمية المستدامة	62
2- مكونات التنمية المستدامة	63
3- أسباب تبني التنمية المستدامة	63
الفصل الرابع: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	
أولا: التنمية الاجتماعية	67
1- مفهوم التنمية الاجتماعية	67
2- عناصر التنمية الاجتماعية	67
3- أهداف التنمية الاجتماعية	68
4- خصائص التنمية الاجتماعية	69
5- مبادئ التنمية الاجتماعية	70
ثانيا: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والتنمية المستدامة	70
1- أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية	70
2- المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	71
3- دور تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة	72
4- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تساهم في تعزيز التنمية المستدامة	73
5- العلاقة الارتباطية بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة	74
6- التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات	77
7- طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	80
الفصل الخامس: الدراسة الميدانية لمؤسسة عمر بن عمر	
1- التعريف بالمؤسسة	84

2- طبيعة نشاط المؤسسة وفروعها	85
3- أهداف المؤسسة	85
4- الهيكل التنظيمي وشرح مكوناته	87
5- شرح مهام وأقسام ومصالح المؤسسة	89
6- مبادرات مؤسسة عمر بن عمر	94
7- عرض وتحليل نتائج الدراسة	96
خاتمة	105
نتائج	106
توصيات	107
قائمة المصادر والمراجع	110
الملاحق	114

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
فهرس المحتويات	ا
فهرس الجداول	هـ
فهرس الأشكال	ج
ملخص	
مقدمة	ا
الفصل الأول الإطار المفاهمي ومنهجية الدراسة	
1- إشكالية	4
2- أهمية الدراسة	5
3- أسباب اختيار الموضوع	5
4- تحديد المفاهيم	6
5- دراسات سابقة	8
6- جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة	11
7- منهج الدراسة	12
8- الأدوات المستخدمة	12
9- مجتمع البحث والعينة	14
10- الإطار المكاني	15
11- الإطار الزماني	15
12- المقاربة النظرية	15
13- جوانب الاستفادة من المقاربة النظرية	16
14- صعوبات الدراسة	16
الفصل الثاني: المسؤولية الاجتماعية	

أولا: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية	20
1- الجدور التاريخية لتطور المسؤولية الاجتماعية	20
2- مفهوم المسؤولية الاجتماعية	24
3- أهمية المسؤولية الاجتماعية	25
4- عناصر المسؤولية الاجتماعية	27
ثانيا: أساسيات المسؤولية الاجتماعية	30
1- أبعاد المسؤولية الاجتماعية	30
2- مبادئ المسؤولية الاجتماعية	34
3- فوائد المسؤولية الاجتماعية	36
4- مجالات المسؤولية الاجتماعية	38
ثالثا: عموميات حول المسؤولية الاجتماعية	42
1- أصحاب المصالح	42
2- أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية	43
3- أثر الفكر الاقتصادي على المسؤولية الاجتماعية	44
4- المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة	45
الفصل الثالث: التنمية المستدامة	
أولا: ماهية التنمية المستدامة	51
1- تطور ظهور مفهوم التنمية المستدامة	51
2- مفهوم التنمية المستدامة	52
3- اهداف التنمية المستدامة	53
4- ثلاثيات التنمية المستدامة	53
ثانيا: أساسيات التنمية المستدامة	56
1- خصائص التنمية المستدامة	56
2- مميزات التنمية المستدامة	57

3- أبعاد التنمية المستدامة	58
4- مبادئ التنمية المستدامة	61
ثالثا: مقومات التنمية المستدامة	62
1- متطلبات التنمية المستدامة	62
2- مكونات التنمية المستدامة	63
3- أسباب تبني التنمية المستدامة	63
الفصل الرابع: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	
أولا: التنمية الاجتماعية	67
1- مفهوم التنمية الاجتماعية	67
2- عناصر التنمية الاجتماعية	67
3- أهداف التنمية الاجتماعية	68
4- خصائص التنمية الاجتماعية	69
5- مبادئ التنمية الاجتماعية	70
ثانيا: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والتنمية المستدامة	70
1- أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية	70
2- المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	71
3- دور تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة	72
4- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تساهم في تعزيز التنمية المستدامة	73
5- العلاقة الارتباطية بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة	74
6- التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات	77
7- طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	80
الفصل الخامس: الدراسة الميدانية لمؤسسة عمر بن عمر	
1- التعريف بالمؤسسة	84

2- طبيعة نشاط المؤسسة وفروعها	85
3- أهداف المؤسسة	85
4- الهيكل التنظيمي وشرح مكوناته	87
5- شرح مهام وأقسام ومصالح المؤسسة	89
6- مبادرات مؤسسة عمر بن عمر	94
7- عرض وتحليل نتائج الدراسة	96
خاتمة	105
نتائج	106
توصيات	107
قائمة المصادر والمراجع	110
الملاحق	114

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المراحل التاريخية لنشوء المسؤولية الاجتماعية.	22
2	عناصر المسؤولية الاجتماعية و دورها الاجتماعي تجاه كل عنصر.	29
3	أبعاد المسؤولية الاجتماعية.	33
4	الحجج المؤيدة و المعارضة للمسؤولية الاجتماعية.	48
5	أبعاد التنمية المستدامة و عناصرها.	60
6	مراحل تطور العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة.	75

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	عرض الدراسات السابقة و مناقشتها.	**8**
2	هرم كارول Carrol.	34
3	مجالات المسؤولية الاجتماعية.	41
4	ثلاثيات الاستدامة.	55
5	ترابط أبعاد و عملية التنمية المستدامة.	60
6	الهيكل التنظيمي لمؤسسة عمر بن عمر.	88

الملخص للدراسة:

هدفت الدراسة إلى التطرق لموضوع التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر مؤسسة "عمر بن عمر" من خلال دراسة إشكالية جد مهمة و التي تتمحور حول دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية إذ أنه من الواضح أن المؤسسات الاقتصادية معنية بمراعاة رهانات التنمية المستدامة مثلها مثل باقي الأطراف الفاعلة في المجتمع.

و نتيجة لذلك أصبحت أبعاد التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من انشغالات مدراء المؤسسات الاقتصادية، و ذلك من خلال السعي الدائم و المستمر للتحلي بالتصرفات المسؤولة اجتماعيا.

لقد كشفت الدراسة أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة عمر بن عمر كعينة مدروسة تحتاج إلى الكثير من الجهود لتحسينها و ممارستها بالشكل الصحيح.

فبرامج المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزءا أساسيا من برامج و خطط المؤسسات تستطيع من خلالها رسم الخطط الإستراتيجية التي تعمل على تحقيق سياسات المنظمات بما يضمن تأييد الجماهير التي تقوم بدورها في تحقيق أهدافها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و ذلك لما لها من أدوات ذكية تعزز من استدامتها.

فالتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي، بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية و اجتماعية و اقتصادية إلى جانب البعد البيئي، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة و الموازنة.

Studysmmary

This studyaimed at addressing the issue of sustainabledevelopment in the Algerieneconomic institution named "Amor ben Amor institution" Through the study of a very important problem, whichrevolvesaround the role of social responsibility in achievingsustainabledevelopmentwithin the economic institution.

It isclearthattoday, the economic institutions are concernedwithtakingintoaccount the stakes of sustainabledevelopment. Likeother active actors in the society.

As a result, the dimensions of sustainabledevelopment are an inseparable part of the concerns of managers of economic institutions. Andthatthrough constant and continuouspursuit to conductsociallyresponsiblebehaviors.

The studyrevealedthat the practice of social responsibility in "Omar bin Omar institution" as a studiedsample. needs a lot of efforts to improve and to properly practice it.

Social responsibility programs have become an essential part of the institution's programs and plans, throughwhichtheycandraw the strategic plans thatwork to achieveitspoliciesso as to ensure the support of the public, whoplaystheirrole to fulfillitspolitical , social and economical goals becausethey have intelligent toolsthatenhanceitssustainability.

The sustainabledevelopmentcannotbelimitedonly to the narrowborders of economicgrowth but itis a vast concept thatrequirepolitical, social, and economical dimensions, in addition to environmental dimension.

It is a complex interactive developmentthattakesuponitself the achievement of adjustment and balance.

مقدمة

مقدمة:

لقد عرف محيط المؤسسة الاقتصادية منذ أزيد من عقد من الزمن تحولات جد قوية و عميقة و سريعة، مما زاد من حدة المنافسة و ما أنجز عنها من تهديدات و مخاطر وضعت مستقبل المؤسسة في صراع البقاء أكثر صعوبة، حيث ما يجب أن يدركه مسيروا المؤسسات الاقتصادية من اليوم هو أن بقاء هذه الأخيرة يرتبط أكثر فأكثر ببناء صورة ذهنية جيدة لدى جماهيرها الداخلية و الخارجية و إعطاء سمعة حسنة لها، مقابل ذلك فإن الأفراد و الجمهور يمنح لهذه المؤسسات الدعم و التأييد اللازمين لنجاحها في تحقيق أهدافها و تنمية أدائها.

حيث تعتبر التنمية من أهم المفاهيم التي برزت في العقود الأخيرة بظهور العديد من المسميات و المفاهيم اتصفت بالتنمية الاقتصادية، البشرية، الاجتماعية وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة، فالاهتمام بها من طرف المؤسسة الاقتصادية يعكس مستوى الوعي الذي يتحلى به الميسر خدمة لغايات و أهداف البيئة العامة المحيطة بالمؤسسة و لعل تحقيق برامج المسؤولية الاجتماعية هي إحدى السبل لتجسيد التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية هذا كما يراه بعض المتخصصون أن عددا كبيرا من الشركات العالمية التي طبقت مفهوم المسؤولية الاجتماعية في بيئتها العلمية و نشاطاتها الخارجية تأثرت أرباحها و شعبيتها بشكل إيجابي، و زاد ولاء الجمهور لها.

حيث حظيت العلاقة بين التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية للشركات بالاهتمام بشكل متزايد أخيرا، و أصبح القائمون على تلك الشركات يسعون إلى التركيز في أعمالهم بمجتمعهم من خلال استراتيجيات محددة نعمل على دعم الأعمال و الأنشطة الاجتماعية و الإنتاجية الخيرية في البلاد، بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية.

و تشير دراسات متعددة إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية و الشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة و القطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

و تماشيا مع طبيعة المنهج المتبع فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى 5 فصول متساندة وظيفيا فيما بينها، بدءا بمقدمة و ذيلتها بخاتمة، حاولنا العمل فيها لإبراز دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

هذا و قد خصص الفصل الأول لموضوع الدراسة، تناول إشكالية الدراسة و تساؤلاتها، ثم أسباب اختيارها و مبررتاها و أهدافها، و أهميتها بالإضافة إلى تحديد مفاهيم الدراسة، إلى جانب عرض لبعض الدراسات السابقة و طرق مرشدة و إجراءات منهجية و العينة و طريقة اختيارها و مختلف أدوات جمع البيانات.

ليستعرض الفصل الثاني مفهوم المسؤولية الاجتماعية و جذوره التاريخية مستنبطين أهميتها و مستقرئين لمختلف أبعادها و مبادئها، و أهدافها الواقعية، إضافة إلى كل من عناصرها، فوائدها مجالاتها و أسباب التي تبنيها من طرف المؤسسة.

و تناول الفصل الثالث نسق التنمية المستدامة استدلالا بمختلف السياقات التاريخية التي ظهرت فيها، مع استقراء لمختلف مبادئها و أهدافها التي تحقق وظائفها بالاستناد إلى متطلبات، و مميزات مكونات و خصائص التنمية المستدامة.

بينما ربط الفصل الرابع العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة، حيث تطرقنا إلى البعد الاجتماعي و ذلك لأن كلا منهما يتقاربان في نفس المفهوم.

يتضمن الفصل الخامس (الفصل التطبيقي للدراسة)، معالجة و مناقشة النتائج في ضوء ما تطرحه الفصول النظرية و الدراسات السابقة و المعالجة الميدانية، و المقاربة النظرية المتبناة في هذه الدراسة، للخروج باستنتاج عام من خلال مناقشة أسئلة الدراسة وفق تحليل يستند إلى توظيف الأطر النظرية كوسيط بين المستوى النظري و نتائج الدراسة الميدانية و تقديم وصف عام للعلاقة المتبادلة بين المسؤولية الاجتماعية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول

الإطار المفاهمي ومنهجية الدراسة

من خلال الفصل نهدف إلى توضيح الخطوات المنهجية التي تم الاعتماد عليها في المراحل السابقة، بغرض التعرف على المعطيات و معلومات المتحصل عليها في الإطار النظري و التي تتمحور حول دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الجزائرية و إسقاطها على مجمع "عمر بن عمر" باعتبارها الميدان التي أجريت فيه الدراسة.

1. الإشكالية:

اهتمت الكثير من دول العالم بالمسؤولية الاجتماعية حيث كانت هذه الأخيرة تمارس نشاطاتها تجربة مطلقة دون الاكتراث بالآثار لأنشطتها المختلفة و الانعكاسات التي قد تسببها هذه الأنشطة المختلفة و الانعكاسات التي قد تسببها هذه الأنشطة على الوسط الذي تعمل ضمنه سواء كان داخليا أو خارجيا، لكن التطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده بيئة الأعمال اليوم و انتقال المجتمعات إلى مرحلة جديدة في ظل ما يسمى باقتصاد المعرفة، إذ زاد تطلع المجتمع إلى مساهمة هذه المنظمات في زيادة رفاهيته و القيام بأنشطة اجتماعية كثيرة اتجاه مختلف فئاته تسهم في تطوره و ازدهاره، كل هذا تحت عنوان المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، لأن هذه الأخيرة تعتبر أهم مصدر للنجاح والتفوق وحلاً للعديد من المشاكل التي تواجه المؤسسة كانخفاض مستوى أدائها، تعطي ميزة تنافسية وتحسين أداء المؤسسة عند الاهتمام بها ، لكن لا تزال نسبة تبني برامج المسؤولية الاجتماعية في الجزائر ضئيلة جداً، وهذا راجع لغياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية باعتبار أن هذه الأنشطة لن تعود عليهم بأي نفع، في حين أن نظرة المجتمع تغيرت حيث بدأت تأخذ أبعاد جديدة لأن الاهتمام الزائد بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة والتي تعتبر من بين المواضيع الهامة لقت اهتمام في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية، ويشكل تحقيق التنمية المستدامة أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول و لتحقيقه يجب دمج البيئة و الاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية، وفي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية، أصبحت هذه الأخيرة شريكة التنمية المستدامة حيث أنه بالإضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى، ومن هذا المنطلق فإن أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إدارتها، وعليه من خلال هذه الدراسة سنتعرف على مدى تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة عمر بن عمر في تحقيق التنمية المستدامة ؟

وينبثق ضمن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؟

هل تحلي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يدعم التنمية المستدامة؟

ما مدى التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مجتمعها؟

هل تؤدي المؤسسات الجزائرية دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة ؟

ما هي درجة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

2. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في المساهمة ببناء ديمومة التنمية المستدامة، و باعتبار أن البقاء و الاستمرارية هما أهم هدفين تسعى المؤسسة لتحقيقها في ظل التحديات التي يفرضها المجتمع.

تكمن أهمية الموضوع أيضا في حاجة المؤسسة الماسة إلى مواصفات إرشادية تحقق التحسين المستمر، من أجل ضمان بقائها و استمراريتها في ظل القيود و الحدود التي تفرضها التنمية المستدامة، بواسطة أهم التقنيات البشرية الحديثة في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد بصفة مستدامة، و تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

3. أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة:

- التعرف على مدى التزام المؤسسة الاجتماعية من خلال أنشطتها المرجعة لعمها.
- دراسة حالة المؤسسة عمر بن عمر و مدى تبنيها لمنهج المسؤولية الاجتماعية.
- محاولة إيجاد مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع التنمية المستدامة، و المسؤولية الاجتماعية و إيجاد العلاقة بينهم.
- محاولة تشخيص إسهامات المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة عمر بن عمر وتبيان أساليب ذاك حتى تمكننا من تحقيق التنمية المستدامة.

4. أسباب اختيار الموضوع:

1.4. أسباب ذاتية:

- رغبتنا في التعرف على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلفة، إضافة إلى الموضوع يتماشى مع تخصصنا العلمي، بالإضافة إلى الفضول الشخصي للبحث في هذا الموضوع دون غيره وحداثته في ميدان البحث العلمي بالجزائر.
- رغبتنا في تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجزائر لأنه مفهوم أوروبي الأصل.

2.4. أسباب موضوعية:

- اليقين الشخصي بأهمية الموضوع و تأثيره على استدامة المؤسسات و مواكبتها لمختلف التحديات و تقلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.
- قناعتنا الراسخة بأن طموح مختلف المؤسسات الاقتصادية اليوم هو تطبيق أفضل المناهج و أرقاها بدلا من الأساليب التقليدية.
- تشخيص دور المسؤولية الاجتماعية و مدى اعتماد المؤسسة الجزائرية عليها لتحقيق استدامة في ظل التحديات الراهنة.

5. تحديد المفاهيم:

المفاهيم الإجرائية:

*** تعريف إجرائي للمسؤولية الاجتماعية:**

المسؤولية الاجتماعية هي السياسات و الأنشطة و البرامج التي تقوم بها الشركة من خلال دائرة العلاقات العامة أو من ينوب عنها نحو الجمهور الخارجي العام ممثلا في المجتمع أو أي شريحة من شرائحه.

*** تعريف إجرائي لأصحاب المصالح:**

هم شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين بدون دعمهم تزول المؤسسة من الوجود، أي كل من المساهمين، الموظفين، المستهلكين، و أصحاب رأس المال و المجتمع.

* **تعريف آخر:**

هم المجموعات الرئيسية المسؤولة عن استمرارية و بقاء المؤسسات.

* **تعريف إجرائي للتنمية المستدامة:**

التنمية المستدامة هي وضع أهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلا من الأمد القريب و التركيز على الأجيال المقبلة بدلا من الأجيال الحالية.

6. دراسات سابقة:

عرض الدراسات السابقة و مناقشتها

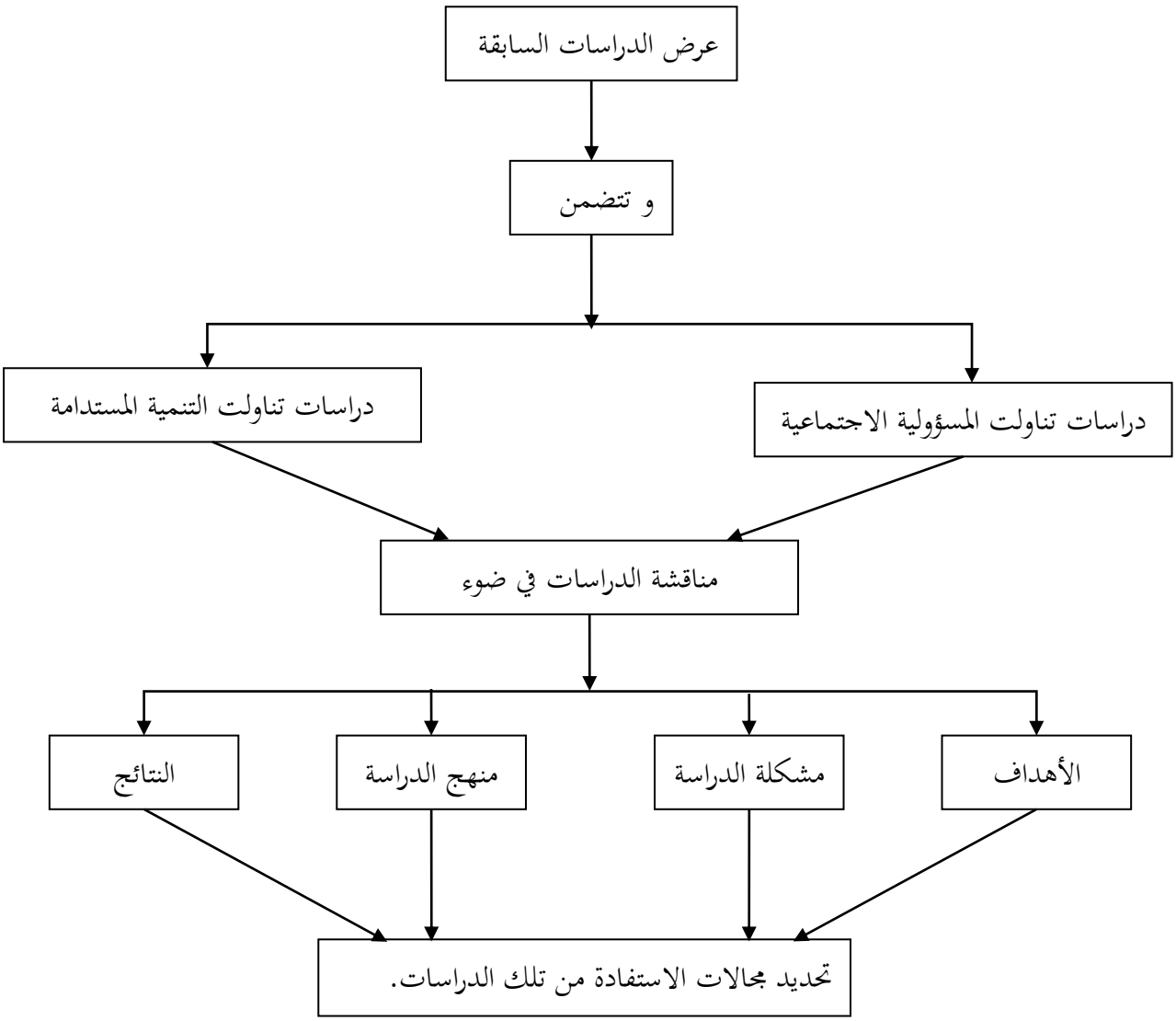

1.6. الدراسة الأولى:

غلاي نسيمة، 2015، الحكومة و المسؤولية الاجتماعية للشركات تمحورت مشكلة الدراسة حول ما مدى إمكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية باعتبارها الركيزة الأساسية لحكومة الشركات ثم إتباع المنهج الوصفي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية بالشركات و أهميتها و مدى التزامها بها و بالتالي مدى تطبيقها لمبادئ الحكومة.

كما نحاول أن نبين أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية من طرف الشركة يزيد من التفاعل مع المجتمع الذي تعمل فيه و هذا سوف يزيد من منافعها الاقتصادية و الأخلاقية مستقبلا.

اقتراح توصيات من شأنها تفعيل تطبيق مبادئ حكومة الشركات بما يضمن حقوق أصحاب المصالح و هذا سيعمل على تشجيع تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات.

و من أبرز نتائجها:

- لا تتبنى المؤسسات الجزائرية معايير المسؤولية الاجتماعية.
- يؤثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على درجات تطبيق مبادئ حكومة الشركات.

2.6. الدراسة الثانية:

مهدي شفيقة 2012، الاتصال و علاقته بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

تمحورت مشكلة الدراسة حول الإجراءات الاتصالية التي تتبناها المؤسسة الاقتصادية الصناعية لتوضيح التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية و البيئية عند ممارسة نشاطها تجاه الأطراف ذوي العلاقة بها.

ثم إتباع المنهج المسحي و دراسة حالة... كما هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الاتصال كعنصر فعال و مؤثر في اتجاهات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة.

و من أبرز نتائجها:

- الاتصال حول التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية و البيئة أصبح يشكل تزايد مستمر لدى المؤسسات الاقتصادية الفرنسية التي أصبحت واعية بأهمية تبني و إدماج إستراتيجيات التنمية المستدامة في سياسات المؤسسات الاقتصادية.
- نسبة المؤسسات بدأت تمارس أنشطة اتصالية عن التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية.

3.6. الدراسة الثالثة:

دراسة زيايتية يونس 2012 بعنوان "اتصال المؤسسة الخارجي في إطار التنمية المستدامة".

تمحورت مشكلة الدراسة حول « هل تقوم "سونلغاز" باتصال خارجي يعكس التزامها بالمسؤولية الاجتماعية إزاء المجتمع الجزائري».

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و هدفت إلى تسليط الضوء على المسؤوليات التي يتعين على المؤسسات تحملها باعتبار العالم الثالث الذي لا تهتم معظم المؤسسات فيه بمسؤولياتها سوى تلك المتعلقة بالجانب الربحي و الاقتصادي، و تبيين دور و أهمية الاتصال الخارجي للمؤسسة في إضفاء أكثر شرعية على نشاطاتها من خلال الاتصال الاجتماعي و مدى مساهمة في امتصاص الضغط الذي قد يمارس مختلف أصحاب المصالح عليها، و أيضا دراسة مدى تبني مؤسسة سونلغاز لمقارنة المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة.

و كان من أبرز نتائجها:

- "سونلغاز" تقوم بتحمل مسؤوليات اجتماعيا اتجاه المجتمع الجزائري.
- مجمع "سونلغاز" يمارس العديد من الأنشطة و المبادرات التي تصب في إطار حماية البيئة و المحيط و كذا نشاطات البحث و التطوير في هذا المجال.
- تقوم "سونلغاز" بتأسيس عمليات اتصالية موجهة إلى الجمهور الخارجي متناولة فيها مختلف نشاطاتها و ممارستها الاجتماعية و البيئية و التي تعكس من خلال التزامها بتحمل مسؤوليات اجتماعية إزاء المجتمع الجزائري.

4.6. الدراسة الرابعة:

رابح بن حميدة 2011 تحت عنوان استراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة.

و التي هدفت إلى:

- إبراز معالم استراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل من الجزائر و الصين و كذا مضامينها.
- إبراز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن منظور جديد و هو البعد التنموي المستدام.

- الإجابة على السؤال الجوهري المتمثل في: فيما تتمثل انعكاسات استراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية المستدامة في الجزائر و الصين.

وفق المنهج التحليلي و المنهج المقارن و كان من أبرز نتائجها:

- عرف تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحسنا ملحوظا بعد اعتماد إستراتيجية ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة.
- ترتكز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أنشطة اقتصادية و مناطق جغرافية معينة، و هذا نتيجة لتوفر الظروف المواتية لتحقيق الأرباح بعراقيل أقل في بعض القطاعات، و كذلك توفر الخدمات و الهياكل القاعدية لملائمة في المناطق الشمالية في الجزائر، مما أدى إلى الانتشار غير المتوازن للمشاريع.

و التي من أبرز نتائجها:

- كانت أهم دوافع سونلغاز: الاتصال حول المسؤولية الاجتماعية يرتكز على المستوى الداخلي.
- سعى إلى تحقيق انتماء المستخدمين و تحفيزهم لتحسين أدائهم.
- الاستمرارية و هذا لما يؤثر سلبا على نتائج التنمية المستدامة المسطرة، كما يؤدي إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني في جلب الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

7. جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

1. محاولة تسليط الضوء على ما هو موجود على أرض الواقع فيما يخص فيما يخص تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية.
2. ساعدتنا على تطوير الأسئلة المتعلقة ببحثنا وعدم الوقوع في الأخطاء التي وقع فيها الباحثون السابقون.
3. تزويد بحثنا بالمعارف والدراسات لأنها تحتوي على مواضيع عديدة و مفيدة.
4. تزويد بحثنا بالمعلومات الجديدة، و تجنب المعلومات التي قاموا بالتركيز عليها و إضافة معلومات جديدة، كما ساعدتنا في كيفية تنظيمها.
5. وفرت لنا خلفية علمية هي موضوع بحثنا.

6. جمع عدد كبير من الدراسات السابقة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة و الاهتمام بالكيف دون الاهتمام بالكم.
7. الكشف عن مصادر و معلومات و باحثين لم يسبق لنا التعرف عليهم من قبل.

8. منهج الدراسة:

للقيام بهذه الدراسة قمنا بالاستعانة بالعديد من المناهج العلمية المستخدمة في هذا البحث و هي ما يلي:

منهج دراسة حالة: تقتضي الدراسة إلى الاعتماد على هذا المنهج لكونه يسلط الضوء على دراسة نموذج لدور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة و قد خصصنا في هذا الصدد مؤسسة عمر بن عمر للدراسة.

أسباب اختيار المنهج:

- التعرف إلى الحقائق و تسجيلها بموضوعية و القيام بتحليلها و تشخيصها و الوصول منها إلى استنتاجات و مبادئ عامة.
- يعد مصدرا للفرضيات عن طريق المشاهدات و الملاحظات.
- الاعتماد على تحليل النتائج من أجل الخروج بتوصيات التي تعود بالنفع مستقبلا.
- جمع المعلومات يتم عن طريق الأسئلة المباشرة و إجراء المقابلات و تسجيل الملاحظات و المعلومات من أفراد العينة.

9. أدوات الدراسة:

- **أداة المقابلة:**

أما فيما يخص أدوات البحث و تقنياتها، و التي يمكن اعتبارها كوسائل تسمح بجمع المعطيات في الواقع.

و من أبرز الوسائل التي تمكن الباحث من جمع المعلومات و الحقائق حول الظاهرة الحاصلة داخله هي: المقابلة و الملاحظة بالمشاركة.

حيث تعتبر المقابلة أداة مهمة للحصول على المعلومات من خلال مصادرها البشرية، و تستخدم في مجالات متعددة مثل الطب و الصحافة و التربية و اختيار الموظفين و يشيع استعمالها حين يكون للبيانات صلة وثيقة بآراء الأفراد أو ميولهم أو اتجاهاتهم نحو موضوع معين[1].

أسباب اختيار أداة المقابلة:

- من أجل الحصول على معلومات تخص موضوعنا بصورة مباشرة دون وسيط لأنها تعتبر أكثر الأدوات صدقا.
- إمكانية تعرف المبحوثين على المقصد من الأسئلة، و هي ما قد لا توفره أدوات الدراسة الأخرى.
- يمكن القيام بتلك الطريقة في الوقت الذي يحدده الباحث العلمي دون معوق في ذلك.

- **أداة الملاحظة المباشرة:**

أداة من أدوات جمع البيانات.

و من مميزات الملاحظة المباشرة أنها تمكن الباحث من التسجيل المباشر عقب السلوك الملاحظ بحيث لا يتدخل عامل الذاكرة كما أن الملاحظة المباشرة تمكن الباحث من جمع بيانات لا يمكن الحصول عليها إلا بهذه الطريقة و ذلك كسلوك الأطفال و اتجاهاتهم و مشاعرهم، و هنا يظهر الفارق بين طريقة الملاحظة المباشرة و بين عمل المؤرخ الذي يكتفي غالبا بجمع المعلومات عن طريق الوثائق المكتوبة أو ما يرويه الرواة[2].

أسباب اختيار أداة الملاحظة:

- تمكننا من معرفة طبيعة أنماط السلوك، إذ توضح له أي أنواع السلوك تحدث تحت ظروف اجتماعية معينة.

([1]) **د. جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي: مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الخامسة، 2015، ص143.**

([2]) **دكتور حسين ع. الحميد، العلم و البحث العلمي دراسة في مناهج العلوم، الأزارية، مصر، الطبعة السادسة، 1996، ص62.**

- أنها لا تتطلب من الأشخاص موضوع الملاحظة أن يقرروا أشياء و هم في الكثير من الأحيان قد لا يعلمون أنهم موضع الملاحظة و بذلك تتخلص الملاحظة من عيوب الأدوات الأخرى أو التجارب التي قد يتردد الناس في الإسهام فيها أو في الإجابة عن أسئلتها.

10. مجتمع البحث:

يعرف بعض الباحثين مجتمع البحث على أنه: المجموع الكلي للعناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة فنحن لا نتناول جميع فئات المجتمع أو خصائصه و عناصر المعاينة هو وحدة التحليل، أو خالة من حالات المجتمع، و يمكن أن تكون هذه الحالة شخصا أو جماعة أو هيئة و كلها عناصر تخضع للقياس و جمع البيانات[3].

يتمثل مجتمع بحثنا في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

1. عينة الدراسة:

لقد تم الاعتماد في دراستنا على العينة القصدية، على اعتبار هذا النوع منها يخدم نوع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها، حيث تقوم على التقدير الشخصي للباحث في اختيار مفردات العينة ، و هذا انطلاقا من دراسته الكاملة و المفصلة لما يحتوي هذا المجتمع من مفردات و لطبيعة هذه الأخيرة، من حيث ما تتضمنه من معلومات و بيانات، و بالتالي اختيار تلك التي لها صلة بالبحث، دون الأخذ بعين الاعتبار عامل الانتظام أو الصدفة في ذلك، بل فقط عامل التأكد الشخصي من فائدة الاختيار المحقق للنتائج النهائية للبحث[4].

ومفردات عينتنا هم رؤساء أقسام مجمع عمر بن عمر و الذين قمنا بالتوجه إليهم و طرح عليهم أسئلة بحثنا.

أسباب اختيار العينة:

- أسباب تقنية متعلقة بمميزات مفردات مجتمع الدراسة أنهم معروفين و محددين في الزمان و المكان.

([3]) **د. عصام حسن الدليمي، البحث العلمي أسسه و مناهجه، دار الرضوان للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص74.**

([4]) **أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية – بن عكنون– الجزائر، دط، 2003، ص180.**

- تماشي نوع العينة مع بيئة الدراسة (مجمع عمر بن عمر).
- سهولة الوصول إلى مجتمع الدراسة دون إحصائيات أو تعقيدات.

11. الإطار المكاني:

تمت هذه الدراسة على مستوى "مجمع عمر بن عمر" بقالمة "الفجوج" فرع من فروع المجمع الصناعي "عمر بن عمر".

12. الإطار الزماني:

تمت هذه الدراسة الميدانية ابتداء من شهر أفريل 2019 إلى غاية شهر ماي من نفس السنة حيث قمنا بإجراء دراسة استطلاعية دامت حوالي شهر حيث قمنا بعملية جمع المعلومات والبيانات التي تنوعت من حيث مصادرها، لإجراء مقابلات الملاحظة و كذا الموقع الإلكتروني للمؤسسة، و من هنا استطعنا الانتهاء من إجراء الدراسة.

13. المقاربة النظرية:

حتى لا ننطلق من فراغ في دراستنا، كان يجب علينا الاعتماد على نظرية محددة، الأمر الذي من شأنه أن يقدم نسبيا صفة العمق و الشمول لدراستنا، و نظرا إلى موضوعنا حول دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، فإننا رأينا أنه من الأنسب أن نستند على نظرية المسؤولية الاجتماعية لأنها الأنسب و الأكثر شمولا للوصول إلى نتائج أكثر دقة.

نظرية المسؤولية الاجتماعية:

إن كل بحث علمي له مرجعية نظرية يقوم عليها و بناءا على هذه النظرية يستطيع التقدم في بحثه لهذا تم الاعتماد على مقاربة نظرية متوافقة مع موضوع الدراسة و هي نظرية المسؤولية الاجتماعية (هوتشينز عام 1947م) بعد أن تعرضت نظرية الحرية للكثير من الملاحظات لابد من ظهور نظرية جديدة في الساحة الإعلامية، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، و تقوم

هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، و ظهرت القواعد و القوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة و ذلك أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية.

و يرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق و واجب و مسؤولية في نفس الوقت، و نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تدعو للتضحية بالمصلحة الخاصة من أجل المصلحة العامة بل تدعو إلى التوازن في المصالح و الذي تحقق عمليا عبر معادلة الرأسمالية الاجتماعية القائمة على المصالح الخاصة المشروعة و المساهمة في تطوير المجتمع.

تهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، كما تهدف هذه النظرية إلى الإعلام و الترفيه و الحصول على الربح إلى جانب أهداف الاجتماعية الأخرى[5].

و تتلخص المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في جملة المبادئ التالية:

- ممارسة النقد البناء.
- نشر أهداف المجتمع و قيمه و ثقافاته.
- العمل على نشر أهداف المجتمع و خططه التربوية و التعليمية و الاقتصادية.
- العمل على ضمان احترام حقوق الفرد الاقتصادية و الاجتماعية...
- وضع المعلومات أمام المواطنين و عدم إخفائها إلا لأغراض أمن المجتمع.
- إعطاء الفرد حقه في الحصول على المعلومات و عدم التستر عليها[6].

- **جوانب الاستفادة من المقاربة النظرية**
- ساعدتنا على فهم و تطبيق موضوع بحثنا على ميدان الدراسة.
- التعرف على أهم المقاربات النظرية التي تدور حول المسؤولية الاجتماعية.
- التعرف على أهم المبادئ التي تقوم عليها النظرية حيث تقوم على مبدأ أساسي و هو الحرية.
- لم تنطلق دراستنا من فراغ، حيث اعتمدنا على المقاربة النظرية من أجل تدعيم دراستنا.
- السعي نحو معرفة أهم الأساليب و النماذج التي تعتمدها المؤسسة في المسؤولية الاجتماعية.

([5]) **علي عبد الفتاح كنعان، نظريات الإعلام، دون طبعة، دار البازوري للنشر، 2016، ص13.**

([6]) **د. أمين منصور وافي، نظرية المسؤولية الاجتماعية، pdf، ص16.**

14. صعوبات الدراسة:

1) الحراك و المسيرات و إضراب المكتبات بسبب أوضاع البلاد المضطربة.
2) الافتقار إلى الكتب و المراجع التي تناولت الموضوع على الصعيد المحلي، مما جعلنا نستعين بالنصوص و المقالات الصادرة عن الملتقيات و الندوات العلمية الدولية.
3) صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسات و تردد الكثيرين من المسيرين في الإجابة عن الأسئلة المطروحة في المقابلة، مما جعلنا نستعين في بعض الأحيان بأصدقاء لإتمام المهمة.
4) اضطرارنا لتغيير لموضوع الدراسة في آخر لحظة و ذلك لعدم توفر مراجع كافية في الموضوع الأول.
5) حداثة الموضوع نسبيا في الجزائر لأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مصطلح أوروبي.

الفصل الثاني
المسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

إن المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة خصوصا في الجزائر و التي ظهرت نتيجة الضغوط على المنظمات، حيث أن دورها لا يقتصر فقط على الخدمة الذاتية و تحقيق الأرباح بل يتعدى ذلك، و يجب عليها إضافة إلى تحقيق مصالحها الذاتية أن تعمل على تحقيق مصالح المجتمع الذي تعمل به، فالمسؤولية الاجتماعية هي كل ما تقوم به الشركات أيا كان حجمها أو مجال عملها، من أجل تعظيم قيمتها و تحسين صورتها المضافة لمجتمع ككل.

و في هذا الفصل تطرقنا إلى مختلف مفاهيم و أسباب ظهور و تبني المسؤولية الاجتماعية و جذورها التاريخية و مختلف أساسياتها.

أولا: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية

1. التطور التاريخي لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية ليست ظاهرة جديدة إذ تجسدت مضامينها بصيغ متنوعة على مدار التاريخ، فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعود تطوره إلى أفكار الرأسمالية الحديثة Adam Smith في عمله "ثروة الأمم" سنة 1776، سميث الخبير الاقتصادي المعروف صرح بأنه عندما تكون الشركة حرة في السعي لتحقيق أرباحها، فإنها تستفيد و تخدم أيضا كل من مصلحتها و مصالح المجتمع معا، و ذكر أيضا أنه في الرأسمالية الشركات تساعد في إنتاج فوائد للمجتمع على الرغم من أن نواياهم الحقيقية كانت السعي لتعظيم مصلحتهم الشخصية أو الفوائد، في هذه النقطة فإن وجهة نظره أن الشركات تستنتج في نهاية المطاف أكبر فائدة ممكنة للمجتمع.

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في منتصف 1920، عندما حول البعض من رجال الأعمال العمل على بناء الثقة بالنسبة للمساهمين و المطالبين الاجتماعيين.

قبل 1950 كان يشار إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات غالبا على أنها المسؤولية الاجتماعية، يعتبر (Bowen) أب المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أشار إليها في كتابه "المسؤوليات الاجتماعية لرجال الأعمال"، قد عرفها على أنها "التزامات من رجال الأعمال لإتباع سياسات، اتخاذ قرارات و متابعة التوجهات المرغوبة و المتوافقة مع أهداف و قيم مجتمعنا".

خلال 1960 و 1970 تم فحص مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات و نوقش أكثر من الجانب الأكاديمي، اقترح العديد من الباحثين مثل (Davis, Frederik, McGuire, Wltan&Carroll) تعاريف عديدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، أغلب تعاريفهم تشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني تبني مسؤوليات و التزامات إضافية للشركات إلى جانب تحقيق الربح و طاعة القانون، التي أصبحت أكثر قبولا و يرجع ذلك إلى حركة الحقوق المدنية و النزعة الاستهلاكية (حماية المستهلك)، حماية البيئة و رد الفعل العنيف ضد الشركات الكبيرة التي أثرت على توقعات المجتمع من هذه الشركات، و هذا ما جعل الشركات تتصرف بمسؤولية أكبر في حل المشاكل الاجتماعية، إعادة النظر في المعاملة المتساوية و العادلة لقواها العاملة، إنتاج منتجات أكثر أمانا للمستهلكين و التي تعنى بالقضايا البيئية، علاوة على ذلك، كان من المتوقع أن تتصرف هذه الشركات بمسؤولية طوعية خارج مسؤولياتها الاقتصادية و القانونية من أجل تحسين أحوال المجتمع.

مع ذلك، خلال هذه الفترة كان (Milton Friedman, 1970,) عنده وجهة نظر معارضة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، جادل على أن الربحية هي المسؤولية الاجتماعية النهائية للعمل في حال القيام بها وفقا للقانون و بطريقة أخلاقية، أكد أن رجال الأعمال و المديرين التنفيذيين للشركات هم وكلاء للشركات، لذلك مسؤولياتهم الأساسية هي الشركات، لذلك عند اتخاذهم لقرارات تتعلق بالشركات يجب أن يهتموا أكثر بخدمة منافع و مصالح الشركات من المجتمع لاحقا، هذين المفهومين الواسعين وضعا كأساس للمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث المفهوم الأول يشير إلى مسؤولية الشركات في تحقيق الرفاهية للمجتمع، و الثاني يشير إلى مسؤولية الشركات في تحقيق الربح[1].

من 1980 و حتى منصف 1990 توسع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات و تطورت المفاهيم البديلة و النظريات و النماذج و الموضوعات مثل الاستجابة الاجتماعية للشركات، الأداء الاجتماعي للشركات و أخلاقيات العمل، نظرية أصحاب المصلحة، واحدة من مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات تهتم بمسؤوليات الشركة اتجاه مختلف أصحاب المصلحة، ليس فقط المساهمين من أجل الحصول على الأموال لمزاولة النشاط، و نتيجة لذلك كثيرا ما ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بمفهوم أصحاب المصلحة لتحديد فئة معينة و أشخاص الشركات يجب التعرف على توجهاتهم و يتم تحديد مجموعات أصحاب المصلحة عموما باسم المساهمين، الموظفين و العملاء، الموردين و المجتمع، المنافسين، جماعات المصالح و الحكومة، وسائل الإعلام المحلية، لذلك بعض الباحثين يعرفون المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزامات الشركة اتجاه أصحاب المصالح، أحيانا حتى الالتزامات المحددة لأصحاب المصالح معروفة، هذا الرأي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بشأن أصحاب المصالح مازال سائد في المجتمع إلى يومنا هذا[2].

في ظل الألفية الجديدة ساهمت العولمة و نمو الشركات متعددة الجنسيات العاملة عبر أنحاء العالم في زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، فضلا عن الفوائد في حل المشاكل العالمية مثل: الفقر، التلوث و انتهاكات حقوق الإنسان، قد أثير طلب الانخراط في المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل العديد من الشركات لتحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع.

علاوة على ذلك، بسبب فضائح الشركات و التي نقلتها وسائل الإعلام، حاولت العديد من الشركات الكبرى الغربية بذل المزيد من المجهودات اتجاه موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، فعلى سبيل المثال تم إنتاج تقارير المسؤولية

([1]) منير بن دريدي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و الشركات بين المقاربات النظرية و الممارسات التطبيقية، ط 1، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2008، ص66.

([2]) زيايتة يونس، اتصال مؤسسة الحارجي في إطار التنمية المستدامة، (مقاربة في المسؤولية الاجتماعية) مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، ص33.

الاجتماعية للشركات من أجل تعزيز سمعة الشركات، و هكذا أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءا أساسيا من ممارسات الشركات، تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل العديد من رجال الأعمال بمثابة إستراتيجية أعمال.

بالإضافة إلى ذلك ذكر كل من (Branco & Rodrigues) أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تم تحليلها و وصفها بأنها مصدر للميزة التنافسية و ليس كغاية في حد ذاتها، أيضا أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تطورت من اعتبارها عاملا مفيدا لربحية الشركة إلى إمكانية اعتبارها استثمار للشركة و الذي يعود بفوائد على الشركة بأكملها على المدى البعيد، مثل سمعة الشركة، حاليا هناك تحولا من خلال دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في الإستراتيجية الأساسية للشركة.

بالإضافة إلى ذلك، خلال العقد الماضي توسع نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات لمعالجة الاهتمامات البيئية، مثل مبادرة الإبلاغ العالمية 2000، التي رأت أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتعلق بثلاثة مجالات رئيسية هي: البيئة و الموظفين، المستهلكين، المسؤولية الاجتماعية للشركات مرتبطة أيضا بمفهوم الاستدامة الاجتماعية و البيئية على حد سواء في المدى القريب و البعيد، كما تم نشر مفاهيم و ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في ميدان الأعمال و عبر جميع أنحاء العلم[1].

الجدول (1) المراحل التاريخية لنشوء المسؤولية الاجتماعية

ت	المرحلة	المفهوم
1	مرحلة الثورة الصناعية.	و هي المرحلة التي شكلت البوادر الأولى لهذا المفهوم من خلال تحسين أجور العاملين.
2	مرحلة العلاقات الإنسانية و تجارب هوثورن.	في هذه المرحلة بدأ الاهتمام بالعناصر المادية للعمل من أجل توفير ظروف عمل أفضل للعاملين و لغرض زيادة الإنتاج و بذلك تزداد أرباح المالكين.
3	مرحلة ظهور خطوط الإنتاج و تضخيم حجم الشركات.	ظهر تأثير هذه المرحلة بازدياد عدد العاملين و التقليل من نسب البطالة.
4	مرحلة الأفكار الاشتراكية.	حملت هذه المرحلة أفكار دفعت الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية و كان أبرزها الضمان الاجتماعي و الاستقرار

(1) **أكرم أحمد الطويل و ياسمين ط عبد الرزاق الدباغ، ط 1، الأردن، دار جرير للنشر و التوزيع، 2016، ص49.**

		الوظيفي.
5	مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير.	حملت هذه المرحلة دعوات مهمة لتدخل الدول بحماية أصحاب المصالح المتضررين كافة جراء الكساد العالمي و انهيار الشركات الصناعية.
6	مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية و التوسع الصناعي.	عدت هذه المرحلة حاسمة في انطلاق مفهوم المسؤولية الاجتماعية و التي كان من أبرز مظاهرها تخلص الكثير من الدول من الحكم الديكتاتوري و التوسع في مفهوم الديمقراطية الصناعية و تعزيز دور النقابات العالمية و المطالبة بتحسين ظروف العمل و سن القوانين التي تحمي حقوق أصحاب المصالح جميعا.
7	مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارة و النقابات.	اتسمت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات ة زيادة تأثيرها في قرارات المنظمات إذ برزت الكثير من القضايا المدفوعة أمام المحاكم لأسباب تتعلق بالانتهاكات التي حصل من قبل شركات الأعمال تجاه المستفدين بصورة عامة.
8	مرحلة القوانين و المدونات الأخلاقية.	و التي جسدت نداءات و احتجاجات المراحل السابقة بشكل قوانين و دساتير أخلاقية و التي ظهرت في شعارات
9	مرحلة جماعات الضغط	مثلت هذه الجماعات مصالح شريحة واسعة من المستفدين من أمثلتها حماية البيئة و حماية المستهلك و جمعية أطباء بلا حدود و غيرهم إذ أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أكثر نضوجا و أقوى حضورا على أرض الواقع.
10	مرحلة اقتصاد المعرفة و عصر المعلوماتية.	اتسمت هذه المرحلة بتغيير طبيعة الاقتصاد و بروز كثير من الظواهر كالعولمة و الخصخصة و انتشار شبكات المعلومات حيث حملت في طياتها مخاوف لتزايد سطوة شركات الأعمال العملاقة نتيجة لتخلي الحكومات عن دورها في تقديم الكثير من الخدمات و هذا ما حث المنظمات على تطوير مبادراتها الاجتماعية.

المصدر: أكرم أحمد الطويل و ياسمين ط عبد الرزاق الدباغ، ط 1، الأردن، دار جرير للنشر و التوزيع، 2016، ص50.

2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين معروفا بشكل واضح حيث تحاول منظمات الأعمال تعظيم أرباحها و بشتى الوسائل و نورد هنا أهم التعاريف المقدمة للمسؤولية الاجتماعية أهمها:

- ✓ عرف بيتر دراكر (Peter Drucker) المسؤولية الاجتماعية بأنها "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" و قد شكر هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة و فتح الباب واسعا لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة و تعرف المفوضية الأوروبية المسئولية الاجتماعية للمنظمات بأنها "التطوع الذاتي للمنظمات في المساهمة في خلق مجتمع و بيئة أفضل"[1].
- ✓ كما يعرفها المكتب الدولي للعمل بأنها "طريقة تنظر فيها المنظمات في تأثير عملياتها في المجتمع و تؤكد مبادئها و قيمتها في أساليبها و عملياتها الداخلية و في تفاعلها مع قطاعات أخرى.
- ✓ كما عرفها مجلس الأعمال للتنمية المستدامة بأنها الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة و عائلاتهم، إضافة إلى المجتمع و المجتمع ككل[2].
- ✓ و عرفها البنك الدولي بأنها "التزام منظمات الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها و لمجتمع المحلي ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و التنمية في آن واحد[3].

و قد استند مفهوم المسؤولية في صياغته و بلورته إلى ثلاث حقائق رئيسية:

- الحقيقة المعنوية، تهتم بالقيم الاجتماعية التي تؤثر في النشاطات الداخلية للمنظمة و بالتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يركز على العلاقة بين منظمة الأعمال و قيم المجتمع الذي تتعامل معه المنظمة و لاسيما مجتمع المنظمة.

([1]) **طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، ط2، 2008، ص48.**

([2]) محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية، شركتي سونطراك الجزائر، أرامكو السعودية "انموذجا" مداخلة منشورة في مجلة الباحث، عدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012، ص5.

([3]) صالح السفياني، المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، ورقة مقدمة لمؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، بيروت، 2009، ص4.

- الحقيقة العقلانية أو الشرعية، تهتم بالشرعية التي يمنحها المجتمع للمنظمة، من خلال قواعد المجتمع التي تؤثر في الأهداف الإستراتيجية لمنظمة الأعمال و جهودها في الالتزام بالتوقعات الاجتماعية.
- الحقيقة الاقتصادية، تصف المسؤولية الاجتماعية بأنها إحدى الوسائل المهمة التي تحقق المنفعة الذاتية للأعمال[1].

المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تعني الالتزام نحو الجمهور العام و المجموعات ذات الاهتمامات المميزة بعمل المنظمة كالعاملين و المساهمين، و الموردين، و غيرهم بما يحقق توقعاتهم من وجود المنظمة و هي أيضا جميع القرارات و الفلسفات و الأفعال و الطرق التدريبية التي تعد تطور رفاهية المجتمع هدفا لها.

و يعرفها Davis and R.Blamstrom بأنها مسؤولية صانعي القرار باتخاذ الإجراءات التي لا تلبي فقط مصالحهم الخاصة و لمن أيضا تعنى بحماية و تعزيز ثروة المجتمع[2].

3. أهمية المسؤولية الاجتماعية:

إن ما يتوفر للعديد من الدول النامية، من إمكانيات مالية، و ما تتحمله هذه الدول من ديون، يجعل من الصعب على حكومات هذه الدول تغطية احتياجات الفئات الفقيرة و المحتاجة و المهمشة، الأقل حظا كما هو حال المعوقين، و من هنا تأتي الحاجة إلى مشاركة أوسع منهن التنظيمات الجماعية بما يخفف العبء عن المؤسسة الرسمية التي لم تعط اهتماما لقضايا التنمية الاجتماعية، و إن مشاركة أعداد من المتطوعين في تقديم الخدمة يعد مكسبا اقتصاديا و اجتماعيا، يدفع إلى تحقيق مجتمع التكافل و التضامن، الذي تدعو له الديانات السماوية، و خاصة الإسلامية.

و من ثم فإن هناك مجموعة من العوامل تتضافر مع بعضها لتعزز في النهاية أهمية المسؤولية الاجتماعية داخل مجتمعنا من خلال:

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع من خلق شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، كالمعوقين و قليلي التأهيل و الأقليات و الشباب و غيرهم[3].

([1]) م. د سناء عبد الرحيم سعيد، م.م. عبد الرضا ناصر الباوي، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 3، 2010، ص4.

([2]) حديد نعيمة حجازي إسماعيل، دور أخلاقيات التسويق الأخضر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، عدد 1، 2015، ص05.

([3]) **منال محمد عباس، المسؤولية الاجتماعية بين الشركة و آفاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2014، ص30.**

- الاستعداد الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية و سيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية الاجتماعية.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة و مختلف الفئات ذات المصلحة[1].
- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع و خاصة لدى العملاء و العمال.
- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع و خاصة لدى العملاء و العمال و خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في ..... المجتمع.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع[2].
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات و مختلف الفئات ذات المصالح.
- المساهمة في التطور التكنولوجي و القضاء على البطالة.

إن المسؤولية الاجتماعية تعتبر واحدة من دعائم الحياة الاجتماعية الهامة، فهي وسيلة للتقدم الفردي و الجماعي، بل إن التنمية و التقدم البشري يقومان على المسؤولية الاجتماعية[3].

- كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية و العمل على الشفافية و الصدق في التعامل، فإن هذه الجوانب تزيد من الترابط الاجتماعي و ازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

و من ثم يمكن القول بأن أهمية المسؤولية الاجتماعية، ترجع إلى كونها إحدى الآليات التي تستخدم في المجتمع المعاصر، التي تعمل على تقديم كافة السبل للضمان الجيد بشكل أفضل لكافة الفئات داخل المجتمع، و ذلك من خلال المشاركة من جانب الفئات و القطاعات التي تستطيع تقديم العون و الخبرات و الدعم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي من أجل سد الاحتياجات التي تحتاج لهذا الدعم من ناحية و تلاقي السلبيات التي تخلفها بعض الأنظمة التي تتبعها في إدارتها لمؤسساتها و قطاعاتها، و ذلك من خلال الاعتماد المتبادل بين الحكومة و القطاع الخاص و المنظمات و الهيئات و الجماعات و حتى الأفراد، خاصة في عصر يحتاج إلى التكاليف و التعاون و الوعي خاصة في ظل النظام العالمي

([1]) مخلوفي عبد السلام، سيرات سامية، دور التسويق الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ص8.

([2]) الطاهر خاضرة، المسؤولية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص82.

([3]) **نايف محمد عايد المرواني، التوافق النفسي و المسؤولية الاجتماعية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009، ص48.**

الجديد و ما تركه من تداعيات و آثار تؤثر سلبا على مجتمعاتنا باعتبارها جزء من النظام العالمي يتأثر بالتحولات و التغيرات العالمية من حولنا، بكافة أشكاله و أنماطه، و بالتالي يؤثر على الداخل بشكل أو بآخر.

من هنا تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية و ضرورة تفعيلها في مجتمع يسعى للنهوض و دفع عجلة التنمية بكافة أشكالها، خاصة المستدامة منها، ليصبح هناك مجتمعا واعيا بما له من حقوق و واجبات تقع على عاتقه و على عاتق الأجيال القادمة، في سياق منظومة مجتمعية و مسؤولة من كافة الأطراف داخل المجتمع.

4. عناصر المسؤولية الاجتماعية:

تتكون المسؤولية الاجتماعية من ثلاثة عناصر هي:

أ. الاهتمام: المقصود بالاهتمام ببساطة الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها و تماسكها و بلوغها أهدافها، و الخوف من أن تصاب بأي عامل أو ظرف يؤدي لإضعافها أو تفككها، و يمكن أن نميز في عنصر الاهتمام هذا مستويات أربع و هي:

* **المستوى الأول**: الانفعال مع الجماعة و يمثل أبسط صورة من صور الاهتمام بالجماعة، و أقلها تقدما، فالفرد يساير الحالات الانفعالية التي يتعرض لها بصورة انسيابية لا إرادية، الحالة عند هذا المستوى هي حالة ارتباط عضوي بالجماعة يتأثر كل عضو من أعضائها بما يجري في الجماعة دون اختيار أو قصد أو إدراك ذاتي من جانب هؤلاء الأفراد، فالعضو عند هذا المستوى مساير انفعاليا.
* **المستوى الثاني**: الانفعال بالجملة بصورة إرادية حيث يدرك الفرد ذاته أثناء انفعاله بالجماعة.
* **المستوى الثالث**: التوحد مع الجماعة و شعور الفرد بالوحدة المصيرية معها فخيرها خيره، و ضرها ضره.
* **المستوى الرابع**: تعقل الجماعة و يعني:

- **استبطان الجماعة**: أي تصبح الجماعة داخل الفرد فكريا على درجات متفاوتة من الوضوح، أي تتطبع الجماعة في فكر الفرد و تصور العقل بما فيها من قوة أو ضعف.
- **الاهتمام المتفكر**: الاهتمام المتزن بالجماعة و مشكلاتها و مصيرها و درجة التناسب بين أنشطتها و أهدافها، و سير مؤسساتها و نظمها، هذا الاهتمام المتفكر يقوم على منهج موضوعي و هو المستوى الأعلى من مستويات الاهتمام بالجماعة المرتبطة بنمو العقل[1].

([1]) نوال ضيافي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص12.

ب. الفهم: و هو العنصر الثاني و الفعال في المسؤولية الاجتماعية و هو الوعي و الإدراك و ينقسم إلى شقتين هما:

- الشق الأول: هو فهم الفرد للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية و مؤسساتها و منظماتها و نظمها و عاداتها و قيمها و إيديولوجيتها و وضعها الثقافي و فهم العوامل و الظروف التي تؤثر في حاضر هذه الجماعة، كذلك فهم تاريخها الذي بدونه لا يتم فهم حاضرها و لا تصور مستقبلها و ليس من المتوقع، و لا من الممكن أن يكون كل عضو من جماعة قادر على الفهم الدقيق و العميق بهذه الجوانب كلها، و إنما المقصود موع من الحساسية للجماعة و نوع من الاستماع إلى نبض الجماعة و نوع من الإدراك العام للواقع الاجتماعي الذي يحي فيه الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله، فالمقصود به أن يدرك الفرد آثار أفعاله و تصرفاته و قراراته على الجماعة، أي أن يفهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنه.

ج. المشاركة: و المقصود بالمشاركة بصفة عامة اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما حسب اهتمامه و قيمة لهذا العمل، و مساعدة الجماعة في إشباع حاجاته و حل مشكلاتها و الوصول إلى أهدافها.

كما أن المشاركة في العمل الجماعي يؤدي إلى إكساب الأفراد الشعور بقوة الجماعة و إمكانية التخطيط ة التنظيم و التغلب على الصعوبات التي تواجه الأفراد في حياتهم، و فضلا عن ذلك فإن تكوين علاقات طيبة مع الآخرين يسهم في بناء احترام الذات و الشعور بالمسؤولية نحو الآخرين و التخفيف من التوتر، و رغم أن الفرد يولد لديه الاستعداد لتحمل المسؤولية الاجتماعية و اكتسابها، إلا أنه في حاجة ماسة إلى تنمية المسؤولية الاجتماعية لديه، من خلال الأسرة و المدرسة و النادي و جماعة الرفاق و الإذاعة و التلفزيون و الصحافة و وسائل الاتصال الحديثة و دور العبادة[1].

هذه هي عناصر المسؤولية الاجتماعية الثلاثة، الاهتمام، الفهم، المشاركة، و هي مترابطة و متكاملة لأن كل منها يكمل الآخر و يدعمه و يقويه، فنجد أن الاهتمام تحرك الفرد إلى فهم الجماعة و كلما زاد فهمه زاد اهتمامه و ارتفع هذا الاهتمام من المستوى الأدنى و هو الاهتمام القائم على الانفعال مع الجماعة إلى الاهتمام القائم على تعقل الجماعة، كما نجد أن الاهتمام و الفهم ضروريان للمشاركة بنوعيها الذين أشرنا إليهم أي المشاركة المنفذة و المشاركة المقومة و أن المشاركة نفسها تزيد الاهتمام كما تعمق الفهم و هكذا تترابط عناصر المسؤولية الاجتماعية و هي متكاملة أيضا إذ لا يمكن أن تتحقق صورة المسؤولية الاجتماعية عند الفرد إلا بتوفر عناصرها الثلاثة، فلن تكتمل المسؤولية الاجتماعية دون فهم للجماعة و لن تكون مسؤولية اجتماعية دون اهتمام أو حرص و حماس و ارتباط عاطفي و عقلي بالجماعة.

([1]) **محمد سيد فهمي، المسؤولية الاجتماعية، ط1، دار الكتب و الوثائق القومية، الإسكندرية، 2015، ص25.**

الجدول رقم (02): عناصر المسؤولية الاجتماعية و دورها الاجتماعي تجاه كل عنصر

العنصر	بعض ما يجب أن تدركه المؤسسة مة دور اجتماعي تجاهه
المالكون	تحقيق أكبر الأرباح، تعظيم قيمة المؤسسة، رسم صورة محترمة للمؤسسة، سلامة الموقف القانوني و الأخلاقي.
العاملون	أجور مجزية، فرص ترقية متاحة، تدريب و تطوير مستمر، ظروف عمل صحية مناسبة...الخ.
الزبائن	منتجات بأسعار و نوعية جيدة، إعلان صادق، منتجات أمينة عند الاستعمال، متاحة و ميسورة للحصول على المنتج أو الخدمة، التزام بمعالجة الأضرار إذا حدثت، إعادة تدوير بعض الأرباح لصالح فئات من الزبائن، التزام أخلاقي بعدم خرق قواعد العمل أو السوق.
البيئة	ربط الأداء البيئي برسالة المؤسسة، تقليل المخاطر البيئية. – وجد مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة. – مكافآت للعاملين المتميزين بالأنشطة البيئية، جهود تقليل استهلاك الطاقة سياسات واضحة بشأن استخدام المواد، معالجة المخلفات.
المجتمع المحلي	– دعم البنى التحتية، احترام العادات و التقاليد و عدم خرق القواعد العامة. – محاربة الفساد الإداري، دعم مؤسسات المجتمع المدني، دعم المراكز العلمية.
الحكومة	الالتزام بالتشريعات الحكومية، تسديد الالتزامات الضريبية، احترام مبدأ تكافؤ الفرص بالتوظيف، احترام الحقوق المدنية للجميع.
الموردون	استمرار التعامل العادل، أسعار عادلة و مقبولة للمواد المجهزة، تطوير المواد المجهزة، تسديد الالتزامات و الصدق بالتعامل، تدريب المجهزين على مختلف أساليب تطوير العمل.

المنافسون	منافسة عادلة و نزيهة و عدم الإضرار بمصالح الآخرين، عدم سحب العاملين من الآخرين طرق غير نزيهة.
الأقليات و ذوي الحاجات الخاصة	عدم التعصب و نشر روح التسامح بين الأقليات، المساواة في التوظيف و العدالة في الوصول للمناصب العليا، تجهيزات للمعوقين، دعم الجمعيات التي تساعد المعوقين على الاندماج في المجتمع، احترام حقوق و خصوصية المرأة، تشجيع التفكير العلمي عند الشباب و نشر ثقافة التسامح.
جماعات الضغط الأخرى	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك و النقابات، التعامل الصادق مع الصحافة و وسائل الإعلام، الصدق و الشفافية بنشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسة.

المصدر: محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء، مصر، 2007، ص71.

ثانيا: أساسيات المسؤولية الاجتماعية

1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تقسيم المسئولية الاجتماعية إلى نوعين هما:

أ. المسؤولية الاجتماعية الفردية: Individual Social Responsibility

و يقصد بها شعور الفرد من تلقاء نفسه بالتزامه بفعل ما يحقق المصلحة و الخير نحو الآخرين و ذلك بهدف مساعدة مجموعات من الناس يمرون بظروف صعبة و في حاجة إلى هذه المساعدة... هذا و يطلق على الشخص الذي لديه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية الفردية مصطلحات عديدة تشير إلى طبيعة الأعمال الخيرة التي تقوم بها. من هذه المصطلحات: المتطوع و المتبرع و فاعل الخير و الكفيل و المانح...

ب. المسؤولية الاجتماعية المؤسسية Intitutional social Responsability

و يقصد بها شعور المنظمة (المؤسسة/ المنشأة الشركة/...) من تلقاء نفسها بالتزامها بفعل ما يحقق المصلحة و الخير نحو المجتمع أو جزء منه بهدف المساعدة في إشباع الحاجات و حل المشكلات بما يساعد الدولة في هذه المهمة الثقيلة. ثم

انتقلت هذه الجهود من المسار العلاجي إلى المسار التنموي، حيث بدأت كثير من المؤسسات و الشركات تقديم برامج و مشروعات تنموية للمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع. و من أمثلة المسار العلاجي: تقديم الإعانات و المأكل و الملبس و الدواء للفقراء و المساكين و للأرامل و للأيتام و للأطفال بلا مأوى...

و من أمثلة المسار التنموي: إدخال المياه و الكهرباء و الصرف الصحي لبعض المناطق المحرومة من هذه الخدمات (مثل بعض القرى و المناطق العشوائية و النائية...) و إنشاء المدارس و تدريب الشباب و توفير فرص العمل لهم و تشجيع المشروعات الصغيرة و الأسر المنتجة...

هذا و يطلق على المنظمة (المؤسسة/ المنشأة/ الشركة/...) التي لديها الشعور بالمسئولية الاجتماعية المؤسسية و الالتزام بها مصطلحات عديدة تشير إلى طبيعة أعمال الخير و التنمية التي تقوم بها أو تساهم. من هذه المصطلحات: الممول و المانح و المتبرع و الشريك...

و الكتاب الحالي يهتم بالمسئولية الاجتماعية المؤسسية، و لمن هو مهتم بالمسئولية الاجتماعية الفردية فيمكن له الرجوع إلى الكتب التي تتحدث عن العمل التطوعي، و منهم كتاب للمؤلف عن: "إدارة الجهود التطوعية" و الذي يلقي الضوء على هذا النوع من المسئولية.

و هناك من يقسم المسئولية الاجتماعية إلى نوعين هما:

- **المسئولية الاجتماعية الداخلية Internal Social Responsability**:

و تتمثل في إسهام المنظمة في تنمية قدرات و تطوير العاملين بها و المحافظة عليهم و وقايتهم من أي مخاطر قد يتعرضون لها في بيئة العمل و تحسين مستوى معيشتهم.

- **المسئولية الاجتماعية الخارجية External Social Responsibility**:

و تتمثل في إسهام المنظمة في المساهمة في تحسين أحوال أسر العاملين و في المشاركة في خدمة المجتمع و تنميته.

و يعتبر هرم أرشي ب. كارول Archie B. Crroll (1991) من أوائل نماذج المسئولية الاجتماعية للشركات، حيث أشار إلى أن هناك أربعة أنواع و أبعاد للمسئولية الاجتماعية، هي كالتالي:

1- المسئولية الخيرية Philanthropic Responsibility.

2- المسئولية الأخلاقية Ethical Responsibility.

3- المسئولية القانونية Legal Responsibility.

4- المسئولية الاقتصادية Economic Responsibility.

هذه الأنواع أو الأبعاد يجب وضعها في الاعتبار عند تخطيط و تنفيذ و تقويم برامج المسئولية الاجتماعية من جانب أي منظمة بهدف المساهمة في خدمة و تنمية المجتمع: [1].

و يقصد بالمسئولية الخيرية على سبيل المثال قيام المنظمة بعمل الخير و تقديم الإعانات و المساعدات للمجتمع بما يساهم في تحسين نوعية الحياة لسكان هذا المجتمع، و خاصة للفئات الفقيرة و المحتاجة في المجتمع... أيضا يدخل تحت المسئولية الخيرية للمنظمة قيامها بالتبرع للجمعيات الأهلية للمستشفيات التي تقدم الرعاية الصحية للفقراء و للأطفال، و تقديم المساعدات للمعاقين و الأيتام و الأرامل على سبيل المثال...

و يقصد بالمسئولية الأخلاقية للمنظمة قيامها بعمل الصواب و ليس الخطأ أو بعمل ما هو صحيح و عادل مع عدم الإضرار بالآخرين، على سبيل المثال على المنظمة الالتزام بالأخلاق الحميدة و باحترام الأديان السماوية و مراعاة ثقافة المجتمع...، و ذلك في كل تصرفاتها مع العاملين و أسرهم و مع العملاء و مع المنظمات الأخرى المنافسة لها أو غير المنافسة لها و المجتمع ككل...

أيضا تشمل المسئولية الأخلاقية هو أن تراعي المنظمة القيم و الأخلاقيات المهنية و قيم و أخلاقيات العمل و الإدارة عند قيامها بإنتاج السلع أو بتقديم الخدمات... و على المنظمة أيضا أن تحترم و تلتزم و تطبق مواثيق الشرف أو الدساتير Codes of Ethics للمهن التي ينتمي إليها العاملون بها (مثل: ميثاق الشرف لمهنة الطب، و ميثاق الشرف لمهنة التمريض، و ميثاق الشرف لمهنة المحاماة، و ميثاق الشرف لمهنة الخدمة الاجتماعية، و ميثاق الشرف لمهنة الإعلام، و ميثاق الشرف لمهنة العلاقات العامة،...).

و يقصد بالمسئولية القانونية على سبيل المثال احترام المنظمة للوائح و التعليمات المنظمة للعمل بها و التي وضعتها لنفسها، و احترام قوانين العمل في المجتمع، و احترام قوانين المجتمع الأخرى بصفة عامة، و عدم اقتراف أي جرائم في حق العاملين أو العملاء أو المجتمع...

([1]) **مدحت محمد أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات (المواصفة القياسية ISO 2600، دار الكتب المصرية، ط1،2015، ص37.**

أيضا على المنظمة احترام المواثيق و المعاهدات الوطنية و الإقليمية و الدولية المعنية أو المرتبطة، مثل/ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights و العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية International Covenant on Civil and Political Rights...

و يقصد بالمسئولية الاقتصادية قيام المنظمة بتقديم السلع أو الخدمات التي أنشأت من أجلها أصلا، على أن تكون حريصة و ملتزمة بتقديم هذه السلع و الخدمات بكفاءة و فعالية و بالشكل المطلوب و المتوقع و بالسعر المناسب دون مغالاة أو احتكار أو استغلال أو إهدار لموارد المجتمع، أو زيادة تلوث البيئة، أو زيادة الميل الاستهلاكي الزائد عن الحد لدى سكان المجتمع... أيضا على المنظمة أن تراعي مواصفات الجودة الشاملة في تلك السلع أو الخدمات التي تقدمها للعملاء أو المستهلكين...

و تعتبر كل من المسئولية الاقتصادية و القانونية في هذا النموذج من المطالب الأساسية للمجتمع و التي يجب تلبيتها من قبل المنظمات، في حين تمثل كل من المسئولية الأخلاقية و الخيرية توقعات المجتمع و التي يجب أن تتبناها المنظمات، و يعكس الوضع المتسلسل لهذه المسئوليات طبيعة ترابط بعضها بالبعض الآخر، إذ لا يمكن للشركة من أن تتحمل مسئولية الأنشطة الخيرية قبل تحمل المسئوليات الاقتصادية و القانونية و لأخلاقية تجاه المجتمع (الغالبي و العامري: 2005)[1].

و في هذا الإطار طور Carrol مصفوفة هرمية بين فيها الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية و الشكل التالي يوضح ذلك.

جدول (03) يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية

أبعاد المسؤولية الاجتماعية			
المسؤولية اتجاه المجتمع	المسؤولية اتجاه حماية المستهلك	المسؤولية الأخلاقية	المسؤولية اتجاه البيئة
إنجاز المشاريع الأساسية. تقديم الهبات و التبرعات. توفير فرص العمل لأفراد	التبيين. السعر. الضمان.	تناسق أهداف الشركة مع أهداف المجتمع. عدم احتكار المنتجات.	الالتزام بالتشريعات البيئية. الاقتصاد في استخدام الموارد. الاقتصاد في استخدام

[1] **محمد عبد حسين الطائي، المسؤولية الاجتماعية للشركات و أخلاقيات الأعمال، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2016، ص27.**

المجتمع. توفير فرص العمل للمعاقين. توفير فرص العمل للنساء. المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية و الرياضية. المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي.	التعبئة و التغليف. التوزيع. الإعلان. المقاييس و الأوزان. النقل و التخزين.	وجود دليل عمل أخلاقي للمنظمة. تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية. عدم التحايل بالأسعار.	مصادر الطاقة. تجنب مسببات التلوث. آلية التخلص من النفايات. المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام و الطاقة.

المصدر: فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات و انعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دوكتوراه، جامعة المستنصرية، 2003، ص6.

شكل رقم 03 : يوضح هرم كارول Carrol لأبعاد المسؤولية الاجتماعية

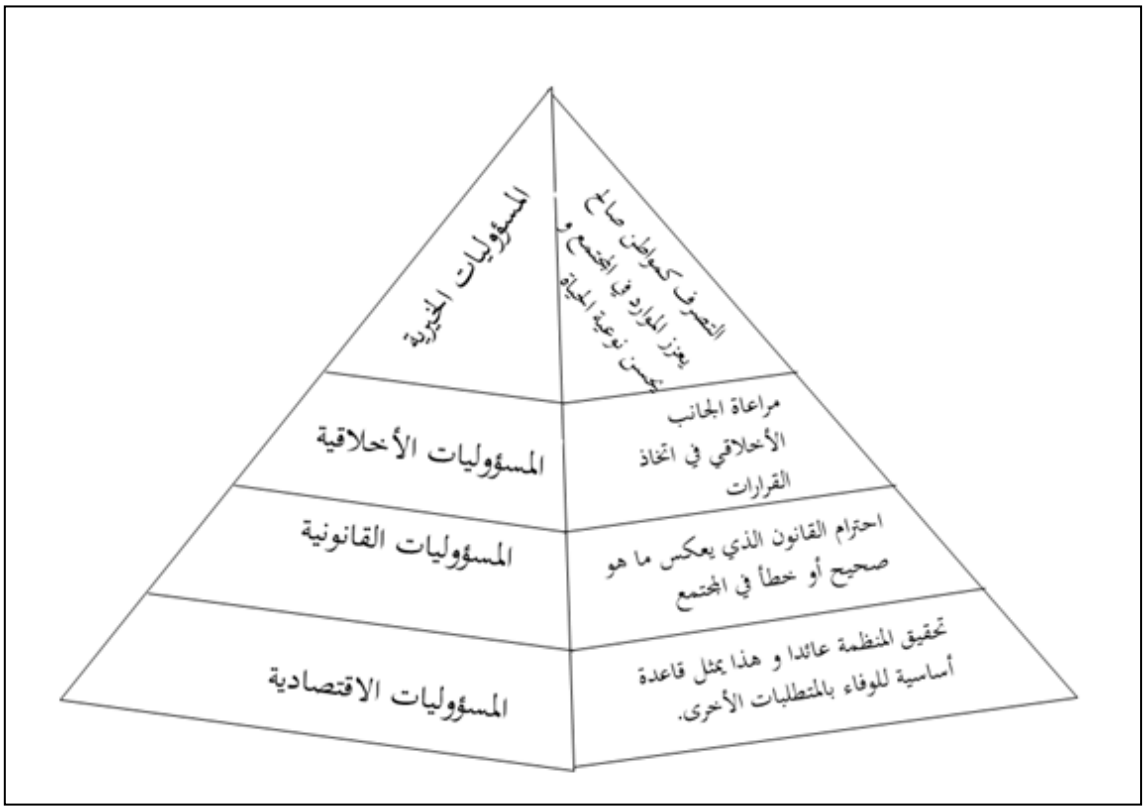

Jacqueline Boysselly, the influence of GSR (Corporat Social Responsability) communication ou brand perceived volue and trust :the case of SUE in the food industry these de doctorat, université de uont pillier, 2015, page 56.

2. مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمنظمات:

تعددت محاولات الباحثين لوضع مبادئ للمسؤولية الاجتماعية للشركات، فمثلا يقترح Bowen أن هناك مبدأين أساسيين للمسؤولية الاجتماعية للشركات و هما كما يلي:

* بقاء منظمات الأعمال مرتبط لتحقيق الرضا للمجتمع، لذلك يجب أن تعمل هذه المنظمات في إطار ما يساهم في زيادة هذا الرضا.
* منظمات الأعمال هي رمز لأخلاقيات في المجتمع، لذا يجب أن تعمل كل ما يعكس الأخلاقيات الجيدة.

و انطلاقا من هذين المبدأين عمل Woodعلى توسيع الفكرة و اقتراح ثلاثة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية للشركات كما يلي:

* منظمات الأعمال ما هي إلا وحدات اجتماعية، لذلك هي ملزمة بمسؤولية تجاه مجتمعها.
* منظمات الأعمال مسؤولة تجاه مخرجات مجال نشاطها التجاري في المجتمع.
* المديرون التنفيذيون في الشركات هم قدوة للالتزام بالأخلاقيات في قراراتهم و انعكاساتها على المجتمع[1].

و على المستوى المؤسساتي فقد قدمت Benche- Marks سنة 2003 عددا من المبادئ للمسؤولية الاجتماعية للشركات هي كما يلي:

- علاقة جديدة بين الشركات و المجتمعات المحلية.
- نظم مستدامة للإنتاج و نظام عادل للتوزيع.
- المشاركة في عمليات صنع القرار للشركات.
- حفظ و حماية البيئة للأجيال الحالية و المستقبلية.
- ميثاق محكم لسلوك الشركات و الموردين.
- وضع سياسة لحقوق الإنسان على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- الالتزام بمبدأ أن كل عامل له الحق في الرعاية و الاهتمام.

([1]) عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص22.

كما ساهمت جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في وضع إطار لمبادئ المسؤولين الاجتماعية للشركات، و من هذه المنظمات (منظمة الأمم المتحدة و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و البنك الدولي و منظمة المعايير الدولية) و أصبحت هذه الجهود التطوعية بمنزلة قواعد للشركات، حيث لخص Kolk و Tulder هذه المبادئ كما يلي:

- التنمية و التطوير في كل المجالات التي تحقق منافع اجتماعية.
- الشفافية في تخطيط و تنفيذ العمليات.
- الأداء المبني على الأهداف و القابلة للقياس.
- مكافأة الأداء الجيد، و تأنيب الأداء الضعيف.
- المرونة و الإبداع لتحقيق الأهداف.
- تفعيل أدوات المراقبة و التقارير.
- استمرارية التطوير.
- الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة مثل الايزو 14000.
- تنفيذ الاستراتيجيات التي تحقق الربح للمجتمع و المنظمة معا.
- الحماية و إعادة الإصلاح البيئي.
- المنتجات و الخدمات ذات الجودة. [1]

3. فوائد المسؤولية الاجتماعية:

- أثبتت البحوث والدراسات أن الشركات التي تطبق فكر المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة أضعاف عن تلك التي لم تتبع هذا الاتجاه.
- تشير التقارير الاقتصادية الدولية إلى أن الشركات التي تحقق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها 18% عن تلك التي ليس لديها برامج في المسؤولية الاجتماعية.
- تشير استطلاعات الرأي إلى أن 73 % من قادة الأعمال في أوروبا يؤمنون أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يساهم بشكل فعال في زيادة الإنتاجية و الربحية للشركات التي لديها برامج في المسؤولية الاجتماعية.
- أشارت الدراسات التي قامت بها "منظمة تسخير الأعمال التجارية لصالح المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الشركات التي توازن بين مصالحها و مصالح حاملي الأسهم حققت معدلات نمو و معدلات تولي عمالة ماهرة تفوق الشركات الأخرى بنسبة أربعة أضعاف.

([1]) ياسر سعيد أبو هربيد، دور المسؤولية إ في تحقيق الميزة التنافسية، مذكرة ماجستير، جامعة الأقصى، مصر، 2017، ص41.

- أثبتت البحوث و الدراسات إلى أن تثقيف الموظف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية و إشراكه في بعض برامجها ساهم في تحقيق الأعباء عن الشركات و زيادة الإنتاجية و خفض التكاليف التي يتسبب بها الغياب و الفواتير الصحية بنسبة 30%.
- يساهم التزام المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
- يشير كل من عظيم جمال و هارفي ماكينون في كتابهما عن قوة العطاء the power of givining أن التزام المؤسسات بثقافة العطاء و المسؤولية الاجتماعية يساعد في جذب العاملين الذين يحملون بداخلهم قيما اتجاه هذا العمل، و يساعد على استمرارهم في العمل.
- التزام المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها هذه المنظمات أثناء ممارستها لنشاطها[1].
- تشجيع عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم تطلعات المجتمع و مخاطر عدم تحمل المسؤولية الاجتماعية
- تحسين الأداء المالي و البيئي و تخفيض تكاليف الشغل[2].
- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة سواء كانت التنمية اجتماعية أو اقتصادية.
- سهولة الوصول إلى رأس المال.
- تحسين الاحتفاظ بالعاملين.

هناك أيضا فوائد قسمها counolly إلى قسمين رئيسيين هما الفوائد المالية و الفوائد الاجتماعية:

الفوائد المالية:

- إذا لم تلتزم المنظمة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية فإنها ستتكبد تكاليف باهظة و أيضا سيعرضها للمقاطعة من قبل أصحاب المصالح.

الفوائد الاجتماعية:

([1]) **مدحت محمد أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات "المواصفة القياسية" ISO 26000، ط1، دار الكتب المصرية، مصر، 2015، ص43.**

([2]) فارس نبيل عجيلات، المسؤولية الاجتماعية و ع.ع مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص49.

- أكد gray على أن المنظمات التي تواجه المتاعب لمراجعة مسؤولياتها الاجتماعية و البيئية و إجراء التعديلات اللازمة لتطبيقاتها، ستحقق منافع طويلة الأمد و ذات فائدة تجعلها تتفوق على منافسيها الأقل دراية بمثل تلك القضايا.
- المنظمات التي كان لها اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية حققت فارقا في أسعار أسهمها.
- تعزيز الحقوق الأساسية.
- المساهمة في التطوير و التنمية.
- تحسين علاقات أصحاب المصالح[1].

4. مجالات المسؤولية الاجتماعية – إطار عام

إن تحديد المجالات الاجتماعية لأي مؤسسة، ضمن مسؤولياتها الاجتماعية يتوقف على مجموعة من العوامل، منها ما يتعلق بطبيعة الأنشطة التي تمارسها المؤسسة، و منها ما يتعلق بحجمها و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و القانونية المحيطة بها، فضلا عن فلسفة الإدارة في إعطاء الأولوية لعدد من الأنشطة استجابة للمستجدات الاجتماعية و قد اختلف معظم الكتاب في تسمية الأنشطة التي تؤدي المؤسسة ضمن مسؤولياتها الاجتماعية، فمنهم من أطلق عليها (أبعاد المسؤولية الاجتماعية)، و منهم من أسماها (مجالات المسؤولية الاجتماعية)، و منهم من عنونها باسم (أنشطة المسؤولية الاجتماعية) و لتفادي تعدد التسميات، نعتقد أن اعتماد (مجالات المسؤولية الاجتماعية) العنوان المناسب لهذا المبحث، و ذلك تماشيا مع أغلبية الكتاب، كما هو موضح أعلاه و على ضوء هذه التسمية سيتم عرض آراء بعض الكتاب في الكلام عن مجالات المسؤولية الاجتماعية، حيث صنفت مجالات المسؤولية الاجتماعية لمجموعة من الشركات إلى ست فئات رئيسية تضم كل منها عدة مجالات فرعية و قد نصت على ما يأتي:

1- التعليم و التدريب، و تضم:
* تدريب طلبة الجامعات و المعاهد.
* الدورات و البعثات العلمية للعاملين.
* المساعدات و المنح التعليمية و الدراسية للمجتمع.

2- النواحي الإنسانية و الاجتماعية، و تضم:
* دعم النشاطات الرياضية.

([1]) فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات و انعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2003، ص41.

* دعم النشاطات الثقافية.
* دعم النشاطات الاجتماعية.
* التبرعات الخيرية.
* التوعية و التثقيف الاجتماعي.

3- العمالة الوطنية، تضم:

* توظيف الطاقات البشرية المحلية.
* توفير فرص التوظيف لأسباب إنسانية و اجتماعية (توظيف المعاقين مثلا).
* الاستغناء عن العاملين لأسباب اقتصادية.

4- النواحي الاقتصادية، تضم:

* استخدام المواد الخام المحلية.
* الاهتمام بوسائل ترشيد الطاقة.
* دعم الصادرات الوطنية.
* الحد من الاستيراد و دعم الاكتفاء الذاتي.

5- النواحي البيئية، تضم:

* المحافظة على البيئة و مكافحة التلوث.
* الرضا العام للعملاء.
* الالتزام بالمواصفات و المقاييس ة تطوير نوعية الإنتاج.

6- النواحي المالية، تضم:

* استقرار أسعار منتجات الشركة.
* الالتزام بدفع الضرائب و الرسوم الحكومية[1].
* الالتزام بإخراج زكاة الأموال.
* الاهتمام بالربحية عند عدم تعارضها مع مصلحة مجتمعية عامة.

في المجتمع و البيئة المحيطة يمكن الاستفادة من هذا التصنيف في إمكانية تمثيل تلك المجالات بالشكل الآتي:

([1]) مجلة البحوث السياسية و الإدارية: نحو تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية كمدخل لحماية البيئة، دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية الجلفة

شكل رقم ( ) مجالات المسؤولية الاجتماعية

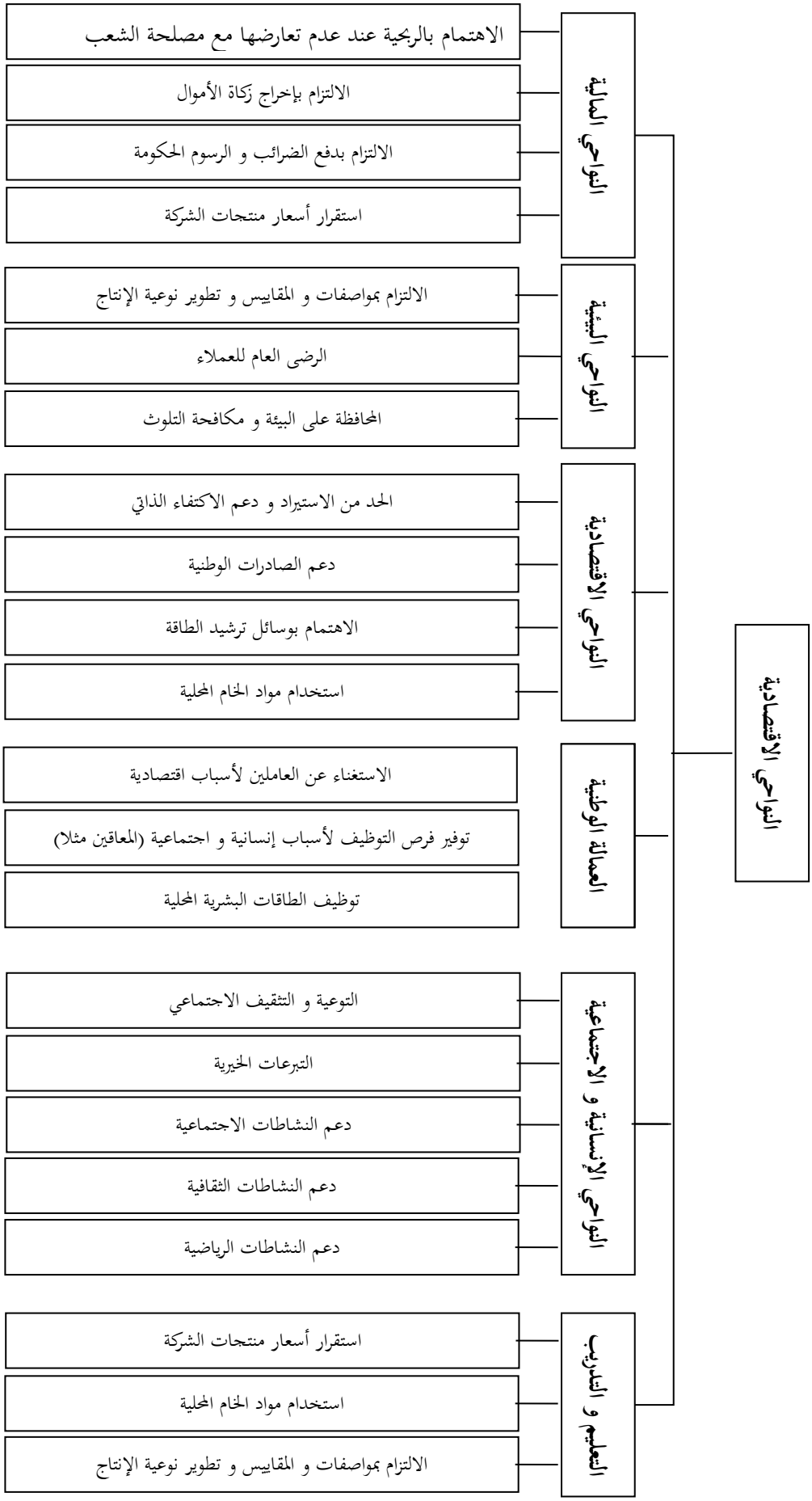

المصدر: نائل العواملة 1990، مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في الشركات العامة الأردنية، مجلة دراسات، المجلد (17)، العدد (2)، الجامعة الأردنية، عمان.

هناك أيضا مجالات للمسؤولية الاجتماعية داخلية و خارجية:

أولا: مسؤولية اجتماعية داخلية: تتمثل في تحسين الأداء الداخلي للمؤسسة و ذلك بتحسين ظروف عمل المستخدمين من خلال توفير برامج السلامة و الصحة المهنية.

و توفير أقصى حد ممكن من متطلبات العمل الضرورية مثل العلاج، الإطعام، بالإضافة للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة و تشمل المسؤولية الاجتماعية الداخلية على العناصر التالية:

* تسيير الموارد البشرية.
* الصحة و السلامة المهنية.
* الموارد الطبيعية و المساهمات البيئية.

ثانيا: مسؤولية اجتماعية خارجية: هنا تسعى المؤسسة إلى تحسين أدائها اتجاه المحيط الخارجي و ذلك من خلال:

* المساهمة في دعم البنى التحتية للمجتمع.
* خلق فرص عمل جديدة و مستمرة.
* المبادرة إلى المساهمة في أعمال الإغاثة في حالات الكوارث.
* الالتزام بالنصوص و الأنظمة أثناء التخلص من النفايات.
* دعم المؤسسات التعليمية و الثقافية و الاجتماعية و الرياضية و غيرها.
* احترام العادات و التقاليد و الآداب العامة السائدة في المجتمع[1].

ثالثا: عموميات حول المسؤولية الاجتماعية

1. أصحاب المصالح:

خلص **« phillips »** فيليبس و زملاؤه إلى أن مفهوم أصحاب المصالح ليس له نفس المعنى عند كل الباحثين حيث تعكس هذه التطورات المختلفة الإخلاف فيما يخص الحقوق الممنوحة لكل فئة هؤلاء الفاعلين، يطلق عليهم باللغة الإنجليزية بـ « Stakeholders » و بالفرنسية « les partie prenantes ».

([1]) مهدي شفيقة، الاتصال و علاقته بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة إسمنت عين الكبيرة، سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، ص82.

- هم مجموعات أساسية ضرورية لاستدامة المؤسسة و بقائها[1].
- استهلك سلسلة التعريفات المرتبطة بهذا المفهوم بالتعريف المقترح من قبل معهد ستانفورد للأبحاث و الذي يرى أن أصحاب المصالح هم الجماعات المحلية التي يمكن أن تزول المؤسسة بدونها مهد هذا الطريق إلى ظهور العديد من التعريفات التي منها الجماعات التي تعتمد على المؤسسة لتحقيق أهدافها الخاصة و التي تعتمد عليها المؤسسة لضمان بقائها، أي جماعة يمكن أن يؤثر سلوكها مباشرة على مستقبل التنظيم و لكن ليس تحث السيطرة المباشرة له، من خلال أن التعريفات المقدمة حول مفهوم أصحاب المصالح، نلاحظ أن جميع الباحثين يجمعون على أنهم أطراف يمكنهم التأثير على المؤسسة أو التأثر بمختلف نشاطاتها لأن مصالحهم و تحقيق أهدافهم مرتبطة باستمرارية المؤسسة[2].

2. أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من طرف حكومات بعض الدول و من طرف المنظمات ذاتها منها ما يلي:

- ظهور مجموعات الضغط التي تنادي بالاهتمام بالبيئة و المحافظة عليها و تتدخل في عمل المنظمات التي تضر بها و التزاماتها بتلاقي ذلك و الإسهام في إيجاد الحلول لها من خلال البحث و تقديم المساهمات المالية.
- تجنب التدخل الحكومي في قرارات المنظمة، حيث أن عدم استجابة المنظمة إلى ضغوطات الرأي العام و المجتمع في التعامل مع المشكلات الاجتماعية قد يعرضها إلى ضغوطات.
- ظهور القوى السياسية و النقابات العمالية و تدخلها في القضايا الاجتماعية المتعلقة بأفراد المنظمة من حيث الرعاية الصحية و المهنية و الاجتماعية اللائقة.
- الرغبة في تحسين صورة المنظمة لدى الجمهور.
- تحقيق فكرة الانتماءات و الولاء لدى أفراد المنظمة من خلال الاهتمام بمشاكلهم الاجتماعية و المهنية و الصحية مما يساعد على رفع روحهم المعنوية مما يعكس على زيادة إنتاجيتهم.

---

[1] Abderrahman Jahmane, la fidélisation des parties premantes centrales (actionnaire et personnels et leur impact sur la performance financiére de l'entreprise, thèse de doctorat, université de Lille I, France, 2012, p34.

[2] **يونس زيايتية، مدخل حول الاتصال الاجتماعي للمؤسسة، عمان، دار الراية للنشر، الطبعة 1، 2015، ص16.**

- تطور الفكر الإداري و الأخذ بفكرة التسيير المتكامل من خلال الاهتمام المتوازن بجميع الأطراف المهتمة بالمنظمة[1].

و هناك أيضا عدة أسباب أدن إلى ظهور المسؤولية الاجتماعية:

- الظلم الذي أصاب المستهلك و انتهاء حقوقه في السوق جراء التلاعب و الغش في السلع.
- نقص المعلومات المقدمة للمستهلك عن السلع و الخدمات التي تعرض عليه.
- عدم توفر متطلبات الأمن و السلامة في أماكن العمل بالنسبة للعاملين.
- الشكوك الكثيرة الذي تعتري أعمال العديد من الشركات الكبيرة.
- عدم قيام المنظمات الأعمال بمسؤوليتها المختلفة اتجاه المجتمع. [2]
- إن نصف الشركات الكبرى في العالم باتت تصدر تقارير مستقلة خاصة بالمسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع كإجراء معياري.
- بات استيعاب الثقافة المؤسسية لمسألة الربط بين مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع و الاستراتيجيات المؤسسة يشكل تحديا كبيرا اليوم، فالمستثمرون و العملاء أصبحا أكثر تنورا، كما شرعوا بالتدريج في إظهار تفضيلهم اتجاه المنتجات و الخدمات و الشركات التي تولي اهتماما للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[3].

3. أثر الفكر الاقتصادي على المسؤولية الاجتماعية للشركات:

إن الفكر الاقتصادي انعكس على الفكر المحاسب من حيث الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، فمنذ صدور كل من دراسة جمعية المحاسبة الأمريكية سنة 1973م، التي أكدت على وجوب توفير المعلومات الخاصة بالتأثيرات البيئية للمشروع، و دراسة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية سنة 1973م حول أهداف القوائم المالية التي نصت صراحة على التقرير عن أنشطة الوحدة الاقتصادية التي يكون لها تأثير على المجتمع كأحد أهداف القوائم المالية الرئيسية – ظهرت دراسات محاسبية عديدة تؤكد على أهمية الإفصاح عن مدى وفاء المنشأة لمسؤوليتها الاجتماعية الذي ينبغي أن يكون على نفس درجة أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاقتصادية كأساس لتحقيق الرفاهية

([1]) عيد عائشة، سكوردي نجوى، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة المشاريع، جامعة قالمة، سنة 2014-2015، ص07.

([2]) غلاي نسيمة، الحكومة و المسؤولية الاجتماعية للشركات، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

([3]) Badreddine tabeb, les motivation d'engagement des enterprises dans la responsabilité social: le cas du secteur industriel algérien, these de doctorat, université de Aix Marseille, 2013, p70.

الاجتماعية... و كنتيجة لزيادة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أصبحت العوامل الاجتماعية ذات أهمية بالغة فاتخاذ القرارات و بخاصة قرارات الاستثمار، فقد أوضحت بعض الدراسات في هذا المجال أن نسبة كبيرة من المستثمرين تأخذ في اعتبارها العوامل الاجتماعية جنبا إلى جنب مع العوامل الاقتصادية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، و ذلك لتجنب الاستثمارات التي تسبب بعض الأضرار و رغم الأهمية التي تتطلع بها محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك قصور في مجال الدراسات التي تتناول تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية سواء على الشركات التي تمارسها أو على مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و يرجع ذلك لعدد من الأسباب من أهمها صعوبة تقييم أثر برامج المسئولية الاجتماعية على بعض المتغيرات مثل أسعار الأسهم أو القيمة السوقية أو الاقتصادية للشركات أو العائد على الاستثمار، و غيرها من المتغيرات و صعوبة قياس المسؤولية الاجتماعية، و امتداد تأثيرها لبعض العوامل التي لا يمكن قياسها نقديا، حيث يتوقف نجاح بعض الشركات و قدرته على تحقيق أرباح مرتفعة على سمعتها، و تعتمد هذه السمعة بالإضافة إلى العوامل المادية مثل الاهتمام برأس المال البشري و المحافظة على البيئة، على بعض العوامل غير المادية مثل الثقة و الجودة و الاستمرارية و الشفافية و المسؤولية، التي يصعب قياسها أو تقديرها كميا فضلا عن ضرورة اعتماد هذا النوع من التقييم على الدراسات الميدانية.

و على الرغم من أهمية البعد الأخلاقي و الاجتماعي لعملية الربط بين البيئة و التنمية و النمو الاقتصادي إلا أن معظم المشاريع الاقتصادية في البلدان النامية تحتل لديها الأرباح مركزا أساسيا عند قيام المشروع، أو عند إجراء التوسعات، أو إحلال معدات جديدة بدلا من المعدات الهالكة دون الاهتمام بالآثار البيئية التي يتركها المشروع بفعل نشاطه الاقتصادي، و قد انعكس الواقع السابق على اهتمامات دراسات الباحث و المختص في مراعاة البعد الاقتصادي دون الاهتمام بالبعد الاجتماعي[1].

4. المسؤولية الاجتماعية بين التأييد و المعارضة:

* الآراء المؤيدة للمسؤولية الاجتماعية

هناك أسئلة كثيرة يمكن إثارتها حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات و واقع قبول مفاهيمها و من ثم تطبيقها، فهناك وجهة نظر متضادتان تظهران في هذا المجال اتجاه تحمل المنظمة لمسؤوليتها الاجتماعية و لكن قبل استعراض وجهتي

(1)حامد أحمد صالح أبو سمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات لمساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين، 2009، ص24.

النظر فإن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو هل أن المسؤولية الاجتماعية هي حصيلة للأخلاقيات المدريين و الأفراد العاملين في منظمات الأعمال أم تكمن بالدور الذي يجب أن تلعبه المنظمة في المجتمع.

للإجابة على هذا السؤال هنا قامت مجلة HBR على 1227 مدير في منظمات الأعمال و كانت نتيجة كالآتي:

- نعد المسؤولية الاجتماعية مجالا مناسبا في العلاقة بين المنظمة و المجتمع و بما يمكنها البقاء في السوق.
- تحقيق حالة الإشباع للحاجات و يعني مساهمتها في تحقيق الربحية الاجتماعية لعموم المجتمع، و دون أن تنحصر بمن يمتلك القسم الأعظم من القوة الشرائية.
- تمثل فعلا أخلاقيا واجبا و على إدارات المنظمات إعطاء المزيد من الاهتمام و الرعاية و الإنسانية و الخيرية "شركة دايتون هانسون"Dayton Handson تقطع 5 % من دخلها للمشاريع الخيرية المقدمة للمجتمع.
- تعمل على تحسين و تطوير المنظمة أمام المجتمع.
- أدائها الحالي الذي تقوم به حيال المجتمع هو شكل من أشكال الثقافة و ما يتطلبه من تنفيذ.
- تمثل الحالة الأفضل للمستثمرين و ذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم على الأمد الطويل لما تحضى به منظمة الأعمال من ثقة لدى المجتمع و ما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا.
- القانون و التشريعات لا يمكنها أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة بالمجتمع، و لكن بوجود المسؤولية في الأعمال فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا.
- إن لم تقم منظمة الأعمال بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية و مساعدة المجتمع في معالجة و حل المشكلات التي يعاني منها يمكن أن تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع.
- الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك منظمات الأعمال لتعمل في المجتمع و لتتجنب المشكلات قبل أن تتفاقم و يصعب علاجها.
- ضرورة وجود علاقة جيدة بين منظمات الأعمال و المجتمع[1].

*** الآراء المعارضة للمسؤولية الاجتماعية:**

تنطق الحجج أو الآراء المعارضة لقيام منظمات الأعمال بمهام المسؤولية الاجتماعية، يكون هذه المهام تتعارض مع الهدف الرئيسي لمنظمات الأعمال و المتمثلة في:

([1]) **تامر ياسر البكري، التسويق و المسؤولية الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص49.**

- إذا ما أخذت منظمات الأعمال بمهام المسؤولية الاجتماعية و بشكل متزايد، بأنها ستحول و بوقت قصير إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية.
- لا تمتلك قوة القانون في إلزامية التنفيذ من قبل منظمات أعمال، أي أنه عمل تطوعي تقوم به المنظمة و لا يحدد بالقانون.
- إذا انفردت المنظمة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية و دون المنافسين الآخرين، فإن ذلك يعني تحملها كلفا إضافية من شأنها أن تنعكس على زيادة الأسعار و بالتالي تنعكس سلبا على موقفها و قوتها التنافسية في السوق.
- محدودية الخبرة و المهارة المتاحة لدى منظمات الأعمال في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تعترض عملها.
- تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى لمنظمات الأعمال إذا تم القيام بها لكونها تستنزف طاقة ليست بالقليلة من جهد المنظمة.
- المسؤولية الاجتماعية تكاليفها عالية و التي بدورها ستنعكس على المجتمع و بما يؤدي إلى زيادة في قيم و أسعار السلع المشتراة.
- إذا انفردت منظمات الأعمال بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية دون المنافسين الآخرين، فإن ذلك يعني تحملها تكلفة إضافية من شأنها أن تنعكس على زيادة أسعار السلع التي يتعامل بها و التي تنعكس سلبا على موقفها و قوتها التنافسية في السوق.
- مديرو منظمات الأعمال هم ليسوا بالقضاة الذي يمكنهم النطق بالأحكام في تجاوز المشكلات الاجتماعية أينما وجدت.
- تعد المسؤولية الاجتماعية مسألة معقدة و صعبة لأن القرارات المتعلقة بها تكون معمقة و متضمنة العديد من المتغيرات و التي يصعب استيعابها في الكثير من الأحيان، و خصوصا في المنظمات صغيرة الحجم.
- إذا ما أخذت منظمات الأعمال بمهام المسؤولية الاجتماعية و بشكل متزايد فإنها ستتحول في وقت قصير إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية.
- غياب الرصيد العلمي و عدم توفر القدرات الإدارية و التنظيمية لدى منظمات الأعمال في هذا المجال.
- صعوبة إخضاع أبعاد المسؤولية الاجتماعية إلى إطار رسمي يتضمن الجوانب المحاسبية و القانونية لها[1].

([1]) **محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، دط، 2016، ص62.**

جدول (04) بعض الحجج المؤيدة و المعارضة للمسؤولية الاجتماعية:

الحجج المؤيدة للمسؤولية الاجتماعية	الحجج المعارضة للمسؤولية الاجتماعية
- توقعات الجمهور: إن التوقعات الاجتماعية من الأعمال قد ظهرت منذ الستينات و الرأي العام يدعم الاهتمام الاجتماعي بالأعمال و أيضا أهدافها الاقتصادية. - الأرباح الطويلة. - الالتزام الأخلاقي. - الصورة الذهنية للجمهور. - الوقاية خير من العلاج. - عدم تشجيع صدور لوائح حكومية لاحقة: تضيف اللوائح الحكومية تكاليف اقتصادية و قيود إدارية و بتبني المسؤولية الاجتماعية تنتهي الحاجة لهذه المسؤولية الاجتماعية. - تقوية مكانة العلامة التجارية. - ازدياد الجاذبية بالنسبة للمستثمرين و تحسين الأداء المالي.	- انتهاء أقصى الربح. - إضعاف الفرص. - التكاليف: إن أغلب الأنشطة المسؤولية اجتماعيا يجب أن يتحمل تكلفتها شخص ما و الأعمال قد تمرر هذه التكلفة إلى الزبائن من خلال الأسعار الأعلى. - نقص المهارات. - أصحاب هذا التجارة يرون أن المفاهيم الأخلاقية تنطبق على الأفراد لا على منظمات الأعمال. - تعد المسؤولية الاجتماعية مسألة معقدة و صعبة و من الصعب استيعابها في الكثير من الأحيان. - نقص دعم الجمهور و إمكانية اختلاف الآراء قد تؤدي إلى حدوث خلافات و المؤسسة في غنى عنها.

المصدر: مقدوم وهيبة، تقديم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتورا، جامعة وهران 2014، ص122.

الفصل الثالث

التنمية المستدامة

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما ظهرت الدول المستقلة حديثا.

و اعتبرت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة التنمية كحق على الدول، حيث أصبحت مطلب أساسي يسعى كل الدول لتحقيقه، كما توحيد مصطلح التنمية البشرية و التنمية المتواصلة و التنمية الشاملة إلى مصطلح واحد و هو التنمية المستدامة.

و الذي سنقوم بالتطرق له من خلال هذا الفصل.

أولا: ماهية التنمية المستدامة

1. تطور ظهور مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة نوع جديد من التنمية يتجاوز ما يحققه كثيرا، تحققه عملية التنمية الاقتصادية، حيث لا يكتفي بزيادة الإنتاج فقط بل ينظر إلى النتائج الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة عليه، و كذلك ما ينتج عنه من آثار على البيئة، و أيضا مراعاة المساواة و العدالة الاجتماعية بل و الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك و هي بذلك تركز على مفهوم التوازن بين احتياجات الأجيال المتعاقبة.

و رغم حداثة العهد بالتنمية المستدامة، فقد عرفها الناس خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، إلا أن سباقا محموما جرى بين الاقتصاديين من أجل وضع تعريف محدد و دقيق لها حتى جاوزن التعريفات لهذا المصطلح المئات.

و مع هذا العدد الكبير من التعريفات للتنمية المستدامة، إلا أنه لا يوجد تعريف واحد مقبول عالميا برغم الاتفاق على الإطار العام له بأبعاده الثلاثة: الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية.

ففي عام 1983 أنشأت الأمم المتحدة مفوضية العالم للبيئة و التنمية برئاسة برونتلاند و التي أصدرت تقريرا لها بعنوان "مستقبلنا المشترك" عام 1987 الذي يعد دستورا لعملية التنمية المستدامة، كما يمثل التقرير نقطة تحول حاسمة حيث طالب بتطبيق مجموعة من التوصيات في إطار الأمم المتحدة من أجل تنمية مستمرة مستدامة.

و تم تعريف التنمية المستدامة في التقرير النهائي المقدم من اللجنة العالمية للبيئة و التنمية (WECD) برئاسة برو هارلم بروتلاند (رئيسة وزراء النرويج في ذلك الوقت) إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة1987، و هذا يمثل بداية اتفاق العالم على مفهوم التنمية المستدامة حيث عرفها التقرير "بأنها ذلك النوع من التنمية الذي يوازن بين احتياجات الجيل الحالي و الأجيال القادمة بعدالة، و ذلك من خلال تحقق الأهداف الأساسية للتنمية، و في ذات الوقت الحد من التأثيرات الضارة من عمليات التنمية على البيئة من خلال تحقق التكامل و التكافل و العدالة الاجتماعية المتعاقبة.

و التعريف بهذا الشكل الذي وردیه في التقرير يقر بأن التنمية المستدامة تعني بتوفير احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل.

هذا التعريف بهذا الشمول أحدث انقلابا في الفكر التنموي و جاء بثورة جديدة في عالم مصطلحات التنمية، حيث ربط بين النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية مكونا منهم مثلثا تنمويا جديدا يواجه مثلث التخلف "الفقر- الجهل- المرض" و لم يقتصر على تلبية احتياجات الجيل الحالي بل اتسع و امتد ليشمل المستقبل أيضا بضمان حقوق الأجيال القادمة، و هو بذلك يحقق مفهوم الكفاءة الاقتصادية و إطالة أعمار الموارد الاقتصادية و المحافظة على الموارد الغير اقتصادية و بالتالي تحقيق التوازن البيئي[1].

حيث كانت التنمية و ستظل هي قضية العالم الأولى، القضية تسابقت كل المجتمعات من أجلها، لوضع خطط و مشاريع تسعى للنهوض بالبنية الاقتصادية و الاجتماعية... لرفع المستوى المعيشي للأفراد، بفضل نمو و انبثاق العديد من الإمكانيات و الاتجاهات و الإستراتيجيات التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، لإخراج مجتمعاتها عن عزلتها و لتشارك إيجابيا في تحسين مستوى الحياة و تطورها للوصول للخبرة و الرفاهية المطلوبة[2].

2. مفهوم التنمية المستدامة

هي تنمية قابلة للاستمرار و تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان و محيطه الطبيعي و بين المجتمع و تنميته، و التركيز ليس فقط على الكم بل على النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع و توفير فرصة العمل و الصحة و التربية و الإسكان[3].

كما أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

كما تعتبر التنمية التي تتصف بالاستقرار، و تمتلك عوامل الاستمرار و التواصل و تعمل على تلبية الاحتياجات الحالية[4].

كما تم تعريفها على أنها تطورا يلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بالأجيال القادمة[1].

([1]) **أحمد الريفي، خبير اقتصادي تربوي، اقتصاديات البيئة، مشكلات البيئة –التنمية الاقتصادية– التنمية المستدامة، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص251.**

([2]) فتيحة طويل، التربية البيئية و دورها في التنمية المستدامة، أطروحة دوكتوراه، جامعة خيضر، بسكرة، 2013، ص83.

([3]) **رمضان عليا، الخولي حمدي محمد، الإعلام و التنمية المستدامة، ط1، مؤسسة نورس الدولية، الإسكندرية، 2018، ص45.**

([4]) **د عبد العليم راندا، التعليم من أجل التنمية المستدامة، د ط، مركز ديبونو لتعليم التفكير، مصر، ص16.**

3. أهداف التنمية المستدامة:

جاءت التنمية المستدامة كمثلث تنموي جديد لتحقيق مثلث هدفي من السير في عمليات التنمية دون انتكاسات من خلال الكفء للموارد، و بما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها و مراعاة محدودية قدرة البيئة في استيعاب الأضرار الناتجة من مشروعات التنمية، فالهدف الأسمى للتنمية المستدامة هو الموائمة بين التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة، و يمكن بلورة أهدافها في الآتي:

1.3. **الأهداف البيئية:** و تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها من خلال المحافظة على بقاء النظام البيولوجي و إنتاجيته، و وحدة النظام الإيكولوجي (المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية)، و منع التأثيرات الضارة عليه حتى نحافظ على توازنه الطبيعي و استمرارية و مكافحة التلوث بأشكاله المتعددة.

2.3. **الأهداف الاجتماعية:** إن التنمية المستدامة بتحقيقها لأهدافها الاقتصادية تحقق أيضا التماسك المجتمعي من خلال دورها في الحفاظ على تلبية احتياجات البشر و العدالة الاجتماعية و المشاركة و تعزيز الدور المؤسسي و تطويره و استمراريته.

3.3. **الأهداف الاقتصادية:** و تسعى التنمية المستدامة إلى الاستخدام الأمثل للموارد و ترشيد الاستهلاك و تلبية احتياجات البشر مع تحقيق العدالة و المساواة في توزيع السلع و الخدمات بين الأفراد في الأجيال المتعاقبة[2].

كما تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء للموارد البناء و نضم المواصلات إلى الطبقة الفقيرة، و تسعى الاستدامة إلى ضمان الاستخدام المستدام المثالي للأراضي و الطاقات و الموارد المعدنية، كما تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الإيكولوجية الداعمة للصحة[3].

([1]) Nabil, oursafi, La responsailité Societale des entreprises a l'epreuve de question « qui compte, entre partie prenants et acteur-réseau cas du réseau touristique (Maroc) … these de doctorat, université de grenoble, 2016 p71.

([2]) **أحمد الريفي، خبير اقتصادي تربوي، اقتصاديات البيئة مشكلة البنية– التنمية الاقتصادية– التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص27**

([3]) مريم حسني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص29.

مما سبق يتضح لنا أن المثلث الهدفي للتنمية المستدامة يبدو في صورة كلية يكمل بعضه الآخر و من الصعب الفصل بينهم.

كما حددت للتنمية المستدامة أهداف واضحة المعالم أطلق عليها اصطلاحا الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة (Millennium, Development Goals MDGS) اتفقت عليها الدول الأعضاء في منظمة دولية، و تعهدت بتحقيقها بحلول عام 2015، و كان التوقيع على هذا الإعلان عام 2000م، و قد أرفقت بهذه الأهداف المؤشرات التي تتشبع لقياس التقدم الذي تستحقه هذه الدول مجتمعة و منفردة، و كانت هذه الوثيقة من أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ختام القرن العشرين، سبتمبر.

و قد تضمنت الوثيقة ثمانية أهداف أساسية، و ترتبط بها 21 غاية و 20 مؤشرا للقياس، و الأهداف هي:

1- القضاء على الفقر المدقع و الجوع.
2- تعميم التعليم الابتدائي لجميع مستحقيه.
3- تعزيز المساواة بين الجنسين، و تمكين المرأة.
4- تقليل وفيات الأطفال.
5- تحسين الصحة النفسية.
6- كفالة الاستدامة البيئية.
7- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية[1].

[1] **د. عامر خضير الكبيسي و آخرون، دراسات حول التنمية المستدامة/ د ط، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2016، ص17-18.**

4. ثلاثيات التنمية المستدامة:

ثلاثيات الاستدامة

- جوانب التنمية المستدامة

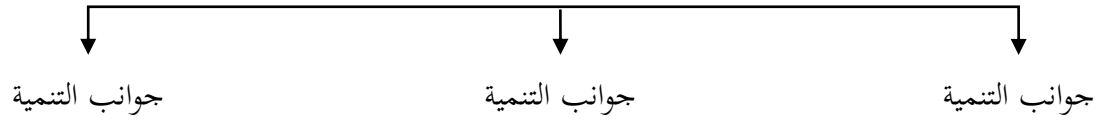

- محاور التنمية المستدامة

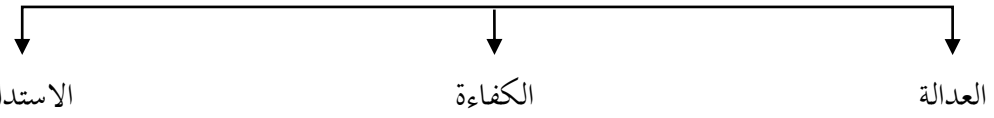

- أهداف التنمية المستدامة

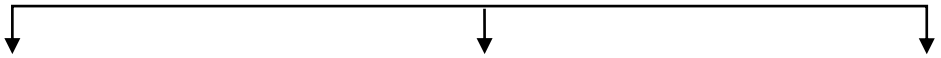

أهداف بيئية	أهداف اقتصادية	أهداف اجتماعية
- الحفاظ على النظام البيولوجي و إنتاجيته و كذلك النظام الإيكولوجي.	- الاستخدام الأمثل للموارد لتلبية احتياجات البشر حاضرا و مستقبلا.	- بتحقيق التماسك الاجتماعي و العدالة الاجتماعية و المساواة و تعزيز الدور المؤسسي و تطويره و استمراريته.

المصدر: أحمد الريفي، خبير اقتصادي تربوي، اقتصاديات البيئة –مشكلات البيئة– التنمية الاقتصادية –التنمية المستدامة، ط 1، التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص277.

ثانيا: أساسيات التنمية المستدامة

1. خصائص التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال و الجنوب و تبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي و التنمية الاقتصادية عن طريق إحداث التغيير الهيكلي للإنتاج و الاستهلاك وفق منظور اقتصادي.

تنمية طويلة المدى و هذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ البعد الزماني أساسا لها فهي تنمية تهتم بمصير و مستقبل الأجيال القادمة.

مراعاة المساواة و حقوق الأجيال اللاحقة و تحقيق التوازن بين النظام البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي.

عملية متعددة و مترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط و التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة و التنمية البيئية من جهة أخرى.

استمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة استثماره و بالتالي إجراء الإحلال و التحديد و الصيانة للموارد.

التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي[1].

و من أجل معرفة ماهية التنمية المستدامة بشكل أكثر لابد من التعرف على خصائصها و أبعادها الفلسفية التي تمتاز بالديناميكية كونها عملية مستمرة و متجددة تحقق مستوى من التطور تطلب ذلك الانطلاق إلى مستوى أعلى إلى مرحلة لاحقة و هذه الخاصية نعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.

شمولية أهداف التنمية، كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان، و إنما يضاف إليه التقدم في كافة مجالات الحياة، من تعليم و خدمات الصحة و تحقيق توازن نسبي للدخل و تحسين مستوى الخدمات العامة و المجتمعية، و إنما أيضا بالحفاظ على توازن البيئة.

(1) سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2013، ص12.

اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي، و خاصة المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة في الإنسان و البيئة و هذه الخاصة تعطي صفة الذاتية و الاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

القدرة على تجاوز المعوقات و تضييق الفجوة بين الدول النامية و الدول المتقدمة من خلال كون التنمية المستدامة تحقق للنمو و تراكم المعرفة، و استمرار التطور في المجال المادي و المعنوي، بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الأقطار إن صفة الديناميكية و الشمولية تجعل من عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بأبعادهما المكانية و الزمانية[1].

من خلال جملة التعاريف السابقة يمكن استنباط أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنصب على مصير و مستقبل الأجيال القادمة.
- مراعاة المساواة و حقوق الأجيال اللاحقة فهي تراعي و توفر حق الأجيال الحاضرة و اللاحقة من الموارد الطبيعية.
- تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقراء و التقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.
- تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري و تنمية و تضع في المقام الأول تلبية حاجاته الأساسية.
- تحاول تنمية و تطوير الجوانب الروحية و الثقافية و المحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع[2].

2. مميزات التنمية المستدامة:

* **التوازن:** توازن التنمية المستدامة بين تحقيق التنمية و حماية البيئة من خلال الموازنة بين نشاط الإنسان و ما ينتج عنها الحفاظ على البيئة بأبعادها المختلفة اقتصاديا و اجتماعيا سياسيا.

([1]) **فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة و التخطيط المكاني، ط1، دار الدجلة للنشر، الأردن، 2016، ص56-57.**

([2]) بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص81.

* **اتساع المدى:** يفهم من التنمية المستدامة بأنها تنمية على المدى البعيد حيث تربط بين الحاضر و المستقبل و تحقيق أهداف الجيل و تضمن البيئة لتحافظ على حقوق الأجيال في المستقبل، و هي بذلك ذات بعد مستقبلي واسع المدى.
* **التكامل:** من خلال تحقيقها لمحاورها الثلاثة – العدالة بتقليص الفقر في المجتمع – تحقيق التوازن – الاستدامة من خلال حماية البيئة، كما تساهم في الحفاظ على القيم الاجتماعية و توفير الفرص المتساوية و الاحتياجات لجميع أفراد المجتمع و تتكامل الأهداف.
* **تعدد الأبعاد:** تقوم التنمية المستدامة بالإنسان و للإنسان و تهتم بنوعية الحياة المقدمة للوصول إلى حياة كريمة آمنة له، لذا فهي تنمية ذات بعد مؤسسي، لأنها تنمية شاملة و ذات أبعاد إستراتيجية لضمانها حقوق الأجيال الحاضرة و المستقبلية و تتعدد الأبعاد داخل إستراتيجيتها اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و بشريا و أخلاقيا و قوميا، لأن التنمية المستدامة تحاول منع التلوث الذي ينتج من مشروعاتها و الذي لا تتوقف أضراره على الإنسان و الموارد داخل الدولة وحدها، بل تخترق تلك الأضرار الحدود السياسية و تتحرك بين الدول.
* **تنمية البشر:** سبق و أشرنا إلى أن التنمية المستدامة تقوم بالإنسان و لصالح الإنسان، لذا فالارتباط وثيق بين التنمية البشرية و التنمية المستدامة، فلكي يصبح الإنسان مؤهلا للقيام بعملية التنمية لابد أن يكون مؤهلا بالمعرفة و الخبرة و الرغبة على العمل و القدرة على الابتكار و المنافسة و لا يأتي ذلك إلا من خلال تنمية بشرية مستدامة، كي يعيش الإنسان محافظا على القيم الاجتماعية و الاستقرار[1].

فالمحافظة على البيئة يتم باعتبارها تمثل المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان، أما التنمية فتمثل الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول إلى المنفعة و الرفاهية.

لذا نرى الارتباط وثيق بين البيئة و التنمية من حيث الأهداف التنموية البيئية لابد و أن يكمل بعضهما البعض الآخر، و لعل هذا الارتباط الوثيق بين البيئة و التنمية هو السبب في ظهور مفهوم متطور للتنمية و هو التنمية المستدامة.

3. أبعاد التنمية المستدامة:

([1]) **أحمد الريفي، خبير اقتصادي تربوي، اقتصاديات البيئة مشكلة البنية –التنمية الاقتصادية– التنمية المستدامة، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص270.**

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة و متكاملة" في إطار تفاعلي و هي كالآتي:[1]

1. **البعد البيئي**: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة و غير المتجددة، و يتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي و الجوي و إنتاجية التربة و الأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي تصنف عادة كموارد اقتصادية[2].
2. **البعد الاقتصادي**: و يشمل الجوانب التالية:

- تحقيق الإنصاف بين سكان العالم في استغلال الموارد: ذلك أن الواقع يشير إلى أن حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة يمثل أضعاف ما يتحصل عليه الفرد في البلدان النامية.
- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: من خلال التخفيض المستمر و التدريجي لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة.
- تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية: إن تقليل الدول المتقدمة من استهلاك الموارد الطبيعية سوف يحرم الدول النامية من أهم مصادر إيراداتها، و هكذا ينبغي على هذه الأخيرة أن تتبنى نمطا تنمويا يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية و تأمين الاكتفاء الذاتي مما يسمح بالتوسع في التعاون الإقليمي و التجارة البيئية للبلدان النامية.
- الحد من التفاوت في المداخيل بتخفيض الفرص في التفاوت المتنامي في الدخل و هي فرص الحصول على الرعاية الصحية.
- تقليص الإنفاق العسكري و هذا في جميع الدول من خلال تحويله إلى الأغراض التي تخدم التنمية[3].

3. **البعد الاجتماعي**: و يتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة و استمرارها و هي:

1- الحكم الصالح: و يعد من أهم متطلبات التنمية المستدامة، توفر الحكم الصالح للمجتمع و يتم اختياره بأسلوب ديمقراطي و أن تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع أفراد المجتمع، و إن تحقيق هذا الهدف سينعكس على القرارات السياسية و الاقتصادية التي ستكون في صالح المجتمع.

1

([2]) العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011، ص5.

([3]) **عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان، 2006، ص39**.

2- توفير خدمات الصحة و التعليم: إن التنمية المستدامة هي الهدف الأساسي لكل الأنظمة السياسية. أن الهدف من التنمية هو توفير الاحتياجات الأساسية من خدمات صحية و برامج تعليمية متكاملة من المراحل الأولية إلى المراحل العليا و أن اكتساب و تطوير معارف الأفراد من أجل المساهمة الحقيقية في استدامة التنمية.

3- للنمو السكاني و توزيع السكان: تعني التنمية المستدامة في هذا المجال السيطرة و التحكم في نمو السكان و الاهتمام برعاية و تكوين الأسرة بشكل عام، و كذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية و الريفية بصورة مخططة من أجل عدم المساس بالبيئة و تخفيف حدة التلوث في المدن الكبرى[1].

الشكل 1: ترابط أبعاد و عملية التنمية المستدامة

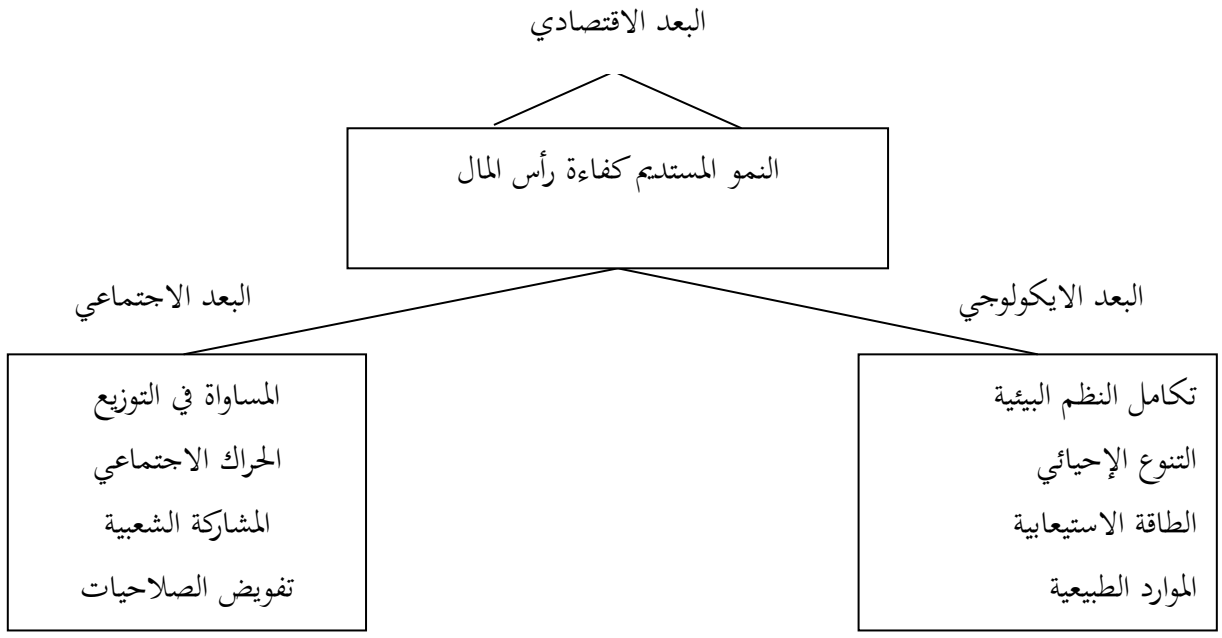

الجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة و عناصرها بصورة أكثر توضيح

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية

(1) الشمول المالي في مصر و أثره على تحقيق التنمية المستدامة، pdf، ص65.

كفاءة رأس المال	الحراك الجماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساس	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العجالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

4. مبادئ التنمية المستدامة:

يمكن تلخيص أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة في ما يلي:

- البشر هم مركز اهتمامات التنمية المستدامة، و يحق لهم أ يحيوا حياة صحية و منتجة في وئام مع الطبيعة.
- من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تشكل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية و لا يمكن النظر إليها بمعزل عن ذلك.
- يجب على جميع الدول و جميع الشعوب التعاون في المهمة الأساسية المتمثلة في القضاء على الفقر كفشل لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، من أجل الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة، و تحسين تلبية احتياجات الغالبية من شعوب العالم.
- لتحقيق التنمية المستدامة و الارتقاء بنوعية الحياة لجميع الناس، ينبغي للدول الحد و القضاء على الأنماط الغير مستدامة للإنتاج و الاستهلاك و تشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة.
- ينبغي للدول أن تتعاون من أجل تعزيز بناء القدرات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحسين الفهم العلمي، من خلال تبادل المعرفة العلمية و التكنولوجية، و تعزيز التنمية و تكييفها و نشر و نقل التكنولوجيات، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة و المبتكرة.
- ينبغي حشد إبداع و مثل و شجاعة شباب العالم، لإقامة شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و ضمان مستقبل أفضل للجميع[1].
- عدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة.
- التمكين، أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات و التأثير عليها[1].

[1] **د. راندا عبد العليم المنير، التعليم من أجل التنمية المستدامة، د ط، مركز ديبونو لتعليم التفكير للنشر، مصر، د س، ص17-22.**

- تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة و ندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات و تحديد المشكلات الواجب التصدي لها.
- الاستفادة من كل دولار، أي التأكيد على فعالية التكلفة، بحيث يسمح هذا التأكيد بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة.
- اغتنام فرص تحقيق الربح كل الأطراف، بحيث بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات، و البعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة و الحد من الفقر و العمل على خفض الدعم لاستخدام الموارد الطبيعية، و هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع[2].

ثالثا: مقومات التنمية المستدامة

1. متطلبات التنمية المستدامة:

يمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يأتي:

- الاقتصاد في استهلاك الثروات و الموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية و الموارد المتاحة في الوقت الحاضر و تقدير ما هو كيفي من الموارد للأجيال المستقبلية.
- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة و المستقبلية و أولياتها.
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية و توفير المعلومات و سبل التعلم و تشجيع الابتكار و توظيف الممتلكات المحلية.
- التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة.
- الحفاظ على البيئة و الاهتمام بالبيئة الخاصة و العامة و صيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع المعرفة بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة بالشكل الإيجابي.

([1]) حسام الدين بن الطيب، تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا، مذكرة تخرج ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016، ص14.

([2]) إلهام شلبي، دور إستراتيجية الجودة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص108.

- الشراكة في العلاقات الخارجية و الداخلية: توطيد علاقات التعاون و الشراكة في المعلومات داخل المنطقة و التبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة[1].

2. مكونات التنمية المستدامة:

هناك ثلاث مكونات أساسية للاستدامة و هي:

1. الاستدامة البيئية: Environmental Sustainability:

و التي تتطلب أن يبقى رأس المال الطبيعي سليما، و هذا يعني أنه ينبغي ألا تنخفض مهام مصادر البيئة و قدرتها على استيعاب النفايات، و لذلك ينبغي أن لا يتجاوز استخراج الموارد المتجددة معدل تجددها، و يجب عدم تجاوز القدرة الاستيعابية للبيئة على استيعاب النفايات، و علاوة على ذلك ينبغي التقليل من عملية استخراج الموارد غير المتجددة، و ينبغي ألا يتجاوز المستويات الإستراتيجية للحد الأدنى المتفق عليه.

2. الاستدامة الاجتماعية: Social Sustianability:

و التي تتطلب الحفاظ على تماسك المجتمع و قدرته على العمل على تحقيق الأهداف المشتركة، و ينبغي تلبية الاحتياجات الفردية، مثل تلك المتعلقة بالصحة، الرفاهية، التغذية، التعليم، و التعبير الثقافي.

3. الاستدامة الاقتصادية: Economic Sustianability:

و التي تحدث عندما يكوم النمو الذي يتحرك باتجاه الاستدامة الاجتماعية و البيئية مجديا من الناحية المالية[2].

3. أسباب ظهور التنمية المستدامة:

ظهرت مشكلة غاية في الخطورة من جراء التوسع في عمليات التنمية الاقتصادية، و هذه المشكلة تزايدت أضرارها بصورة كبيرة و اتسع مداها نتيجة الملوثات التي تنتج من مشروعات التنمية الاقتصادية التي يقوم بها الإنسان، و تسبب أضرار بيئية عديدة، فضلا عن انتشار الأمراض المزمنة الخطيرة و القاتلة للإنسان و إضافة إلى

([1]) **د. هاشم مرزوك علي الثمري و آخرون، الاقتصاد الأخضر مسار جديد للتنمية المستدامة، ط 1، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2016، ص51.**

([2]) **د. راندا عبد العليم المنير، التعليم من أجل التنمية المستدامة، د ط، مركز ديبونو لتعليم التفكير للنشر، مصر، د س، ص16.**

التغيرات المناخية الخطيرة، كل ما سبق يؤدي إلى تدهور بيئي كامل يهدد بقاء و وجود الإنسان و يؤدي إلى فتاته، و لا مناص من مواجهة الأضرار الناتجة عن مشروعات التنمية الاقتصادية و لابد من مواجهتها و وضع الحلول المناسبة لها بما تساعد في القضاء عليها أو على الأقل تقليل الأضرار الناشئة عنها، و تقع المسؤولية في ذلك على جميع دول العالم المتقدمة أو النامية و على الأفراد و الجماعات أيضا.

و وقعت دول العالم في حيرة من أمرها، فهي مطالبة بعدم التخلي عن مشروعات التنمية بل العكس العمل على زيادتها، و ذلك بهدف إشباع حاجات الأفراد و بما يحقق المساواة و العدل الاجتماعي من أجل المحافظة على بقاء و وجود الإنسان.

و لما كانت خطط التنمية الاقتصادية تعبر عن الحاضر و تنظر إلى المستقبل و بالتالي فهي تشمل حقوق الأجيال الحاضرة، لكنها لا تشمل حقوق الأجيال القادمة، لذا فإن التساؤل عن تلك الحقوق على المستوى القومي أدى إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية الاقتصادية و علاج أوجه القصور به مما أدى إلى تطوير المفهوم و ظهور ما يعرف باسم التنمية المستدامة التي تضع في حساباتها الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لكل من الجيل الحالي و الأجيال المستقبلية و ضمان حقوقها[1].

([1]) أحمد الريفي، خبير اقتصادي تربوي، اقتصاديات البيئة –مشكلات البيئة– التنمية الاقتصادية –التنمية المستدامة، ط 1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص249.

الفصل الرابع

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

تمهيد:

أصبحت التنمية المستدامة اليوم تمثل إحدى القضايا المهمة للمؤسسات الاقتصادية، حيث أن الأداء الاجتماعي و البيئي الجيد يمثل عاملا رئيسيا في الأعمال الناجحة في هذه الشركات، و معه تبني المؤسسات الاقتصادية لمبادئ التنمية المستدامة ظهرت مفاهيم كثيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا المفهوم، و من بين هذه المفاهيم نجد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما يمكن القول أن مجالات المسؤولية الاجتماعية مازالت تتشكل وفق مطلب التنمية المستدامة.

و من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الدور الذي تتبناه المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المؤسسات و العلاقة بينهما، كما تطرقنا إلى مفهوم التنمية الاجتماعية و هي جزء من التنمية المستدامة.

أولا: التنمية الاجتماعية

1. مفهوم التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية هي تنمية العلاقات و الروابط القائمة في المجتمع و رفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه و غده، و زيادة قدراته على تفهم مشاكله و تعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل.

كما أنها تكيف يهدف لتغيير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف، فالتنمية الاجتماعية تعتبر تغيرا من مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف أخرى مرغوب فيها.

كذلك تعتبر موجة يحقق عن طرقها إشباع الاحتياجات الاجتماعية للإنسان[1].

التنمية الاجتماعية هي عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد و الجماعة بمعنى أنها عملية تغير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد و قيم مستحدثة تشبع رغبات و حاجات الأفراد و تطلعاتهم و لا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لإحداث تغيرات كيفية لإحداث التقدم المنشود[2].

2. عناصر التنمية الاجتماعية:

- **التغير في البيئة الاجتماعية:** و هو ما يجب أن يطرأ على المنظمات الاجتماعية الحديثة النشأة و أدوارها من تغييرات جذرية حتى تكون مختلفة تماما عن المنظمات القائمة من قبل في البيئة المجتمعية نفسها، و يساهم هذا التغير بإحداث تحولات ملحوظة في كل من النظم و الظواهر المنتشرة في مجتمع ما.
- **الدفعة القوية:** و يتمثل هذا العنصر من خلال إيجاد و خلق تغييرات جذرية تخفض من مستويات التباين فيما بين الأفراد فيما يتعلق بالثروات، و السعي لتوزيعها بشكل عادل بين المواطنين، إذ يقتضي ذلك أن يصبح التعليم متطلبا إلزاميا و مجانيا في المجتمع، و توسيع نطاق التأمين على العلاج، و نشر المشاريع السكنية، و تقديم الخدمات اللازمة للمواطنين[3].

([1]) **د. فيصل محمود الغرايبية، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية، د ط، دار يانا العلمية للنشر و التوزيع، 2010، ص63-65.**

([2]) د. ثروت محمد شلبي، تنمية اجتماعية، pdf، ص17.

([3]) https://mawdoo3.com, 26-09-2018, 20 :48.

- **الإستراتيجية الملائمة:** هي الإطار العام أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي و إستراتيجية التنمية تعني تصور عام بعيد المدى للمسارات المثلى التي يمكن ينتهجها المجتمع لتحقيق التنمية.

و اختيار الإستراتيجية الملائمة يتحدد وفقا للاعتبارات التالية:

- طبيعة الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية السائدة في المجتمع.
- الأهداف المرجو تحقيقها و المنشودة عن عملية التنمية.
- المعايير و الأسس التي تحدد على ضوئها أولوية تلك الأهداف.
- الأساليب و الوسائل المتبعة في تحريك عجلة التنمية.
- الفترات الزمنية اللازمة لإنجاز الأهداف.
- القطاع ذات الأولوية لعملية التنمية.
- الأساليب التخطيطية المتبعة لتحقيق التنمية[4].

3. أهداف التنمية الاجتماعية:

- من الأهداف التي تسعى التنمية الاجتماعية لتحقيقها النهوض بأفراد المجتمع من خلال العمل على إيجاد أدوار اجتماعية فاعلة لهم و خلق مجتمع جديد يتسم بالتقدم و التطور خاصة من النواحي المادية و الاجتماعية.
- المساعدة في حل المشكلات المرتبطة بالوضع الاجتماعي للأفراد و تحسين قطاع التعليم.
- الحد من مشكلة البطالة عن طريق إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي المتردي و مشكلة الانتقال و الهجرة من المناطق الريفية إلى المدينة.
- غرس القيم السامية و العادات الإيجابية في نفوس أفراد المجتمع كتعريفه بضرورة التعاون فيما بيتهم و القيام بواجباتهم و مهامهم.
- رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع و العمل على تحسين أوضاعهم الاجتماعية و التعريف بمكانة الأسرة و أهميتها باعتبارها أساس نشوء و تكون المجتمع[5].

([4]) **د. طلعت السروجي، منى محمود عويس و آخرون، التنمية الاجتماعية المثال و الواقع، د ط، مركز النشر و التوزيع الكتاب الجامعي، د. م، 2001، ص71-72.**

- تشجيع التكامل القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان.
- تهيئة بيئة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و قانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.
- إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي[6].
- إشباع الحاجيات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة.
- إتاحة الفرص لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية في توجيه التنمية الاجتماعية و تنفيذ برامجها و تقويم نتائجها[7].

4. خصائص و سمات التنمية الاجتماعية:

تتميز التنمية الاجتماعية بمجموعة من الخصائص و السمات و هي كونها:

- تمتاز بكونها مقصودة و مستمرة، و لا تحدث تلقاء نفسها.
- تشمل مجموعة من المجالات و الأنشطة الهامة سواء إن كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو إنسانية.
- ترتبط بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي، و الدليل على ذلك أن النم الاقتصادي لا يمكنه الاستمرار لفترات طويلة دون وجود تنمية اجتماعية[8].
- تحقق التنمية الاجتماعية أهدافها عن طريق التدخل في المجتمع بصورة مقصودة و مستمرة من قبل هيئات التنمية و ذلك للنهوض و التطوير الذي لا يمكن أن يحدث من تلقاء نفسه.
- تشمل التنمية النمو الاقتصادي للمجتمع و المجالات الإنسانية و التكنولوجية و النشاطات الفكرية لإحداث تغير في أساس البناء الاجتماعي.
- ترتبط التنمية الاجتماعية ارتباطا وثيقا مع النمو الاقتصادي الذي لا يمكنه الاستمرار لفترة طويلة فكلاهما يخدم الآخر[9].

([5])http://wezi.com 28-032019, 80 :48.

([6]) https://klmnyArabi.com.

([7]) **د. طلعت السروجي، منى محمود عديس و آخرون، التنمية الاجتماعية المثال و االواقع، د ط، مركز النشر و توزيع الكتاب الجامعي، د. م، 2001، ص35-36.**

([8]) https://weziwezi.com, 28-03-2019, 8:48.

([9]) https://www.almirsal.com, 04-04-2019, 30:36.

5. المبادئ التي تعتمد عليها نجاح التنمية الاجتماعية

تعبر هذه المبادئ عن مناخ الذي لابد من وجوده ليمكن التنمية الاجتماعية أن تصبح واقعا عمليا فهي ليست منهجا أو فلسفة و لكن عن حالة التغافل عن أي منها فقد يتعرض مشروع للفشل و هذه المبادئ هي:

1- المجتمع المحلي الوحيد هو الوحدة التي يمكن أن يقدم الأفراد من خلالها أكثر إسهاماتهم خصوبة و تأثيرا من أجل تغيير المجتمع الكبير و جعل هذا تغير ممكنا

2- لا يتحقق التقدم الاجتماعي إلا في ضوء التغير الاجتماعي الكلي و الذي يتمثل في تغيير جميع الحالات.

3- لابد أن ينطوي مشروع تنمية المجتمع على خاصية مهمة هي مدى استفادته في التخطيط و التنفيذ من عملية المناقشة الجماعية له الإفادة بالآراء لجمعية بهذا الصدد.

4- لابد أن يستحث أعضاء المجتمع على المشاركة بالمشروعات المتعددة للتنمية الاجتماعية.

5- لابد من المحافظة على رسائل الاتصال بين المواطنين و بين قادتهم.

6- يجب أن تتصف بالمرونة.

7- يجب أن يكون البناء التنظيمي لتنمية المجتمع قادرا على القيام بوظائفه[10].

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات و التنمية المستدامة.

1. أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية:

إن أهمية المسؤولية الاجتماعية تزيد من زيادة التكافل الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عال و الانتماء من قبل الطبقة الهشة في المجتمع من الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين و قليلي التأهيل و الأقليات و المرأة و الشباب، كما تضمن الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر نوع من العدالة الاجتماعية و سيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مع تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الشفافية، و ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات

[10] https://www.socialar.com.

المجتمع المختلفة، و تحقيق الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها و خدماتها الصحية و التعليمية و الثقافية و الاجتماعية.

فيما تعتبر المسؤولية الاجتماعية بمثابة روح المواطنة التي تعتمد على ضمير و شخصية الإنسان.

لهذا فإن أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية تكمن في التعاون بين كل ما له علاقة بالمؤسسة مما يسمح بتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم صاحب الشركة من جهة و المستفيدين من كل الطبقات من جهة أخرى و منه تحسين التجارة و الاقتصاد في عملية نزيهة شفافة في التنمية، و التنمية المستدامة، فاعتبار وجود أخلاق دينية، اجتماعية، و هكذا يتم الحفاظ على ثروة الأجيال القادمة[11].

2. المسؤولية الاجتماعية للشركات و دورها في تحقيق التنمية المستدامة:

ترتبط مفاهيم فكرة التنمية المستدامة القانونية و الاقتصادية، مع تلك السائدة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، بل إنه يمكن القول إن مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات مازالت تتشكل وفق متطلبات التنمية المستدامة، لاسيما أن الشركات تعتبر الأداة الاقتصادية الأكثر تعقيدا و تأثيرا في الاقتصادات (بناءا أو تحولا أو ازدهارا)، و بالتالي فإن تحديد متطلبات التنمية المستدامة، و حاجاتها نظريا، يقتضي أن يكون مرافقا لتطور علمي آخر، يكون مجال تطبيقه الشركات التجارية نفسها، بغض النظر عما إذا كانت من شركات القطاع العام أو الخاص، و إن كانت الأخيرة هي المعنية بالدرجة الأساس، يتبنى سياسات اجتماعية واضحة، بحكم ميولها المجردة للمنفعة الاقتصادية و تحقيق الأرباح.

إذا كان العالم بعوامه و متخصصيه التفتت إلى أثر المنافسة المباشرة بين الشركات التجارية و تسارعها في خطف الأرباح على حساب حقوق أصحاب المصالح المتعاملين معها، أو المتأثرين بنشاطها على مستوى الارتباط الاقتصادي أو الحياتي الآمر، مقاسا بالبيئة الصالحة، و المنتج السليم، فضلا عن تأثير ذلك في حقوق الأجيال القادمة، في وجود كوارد بشرية مناسبة لحاجاتهم و تطورها المفترضة.

([11]) خ نافع، المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية متوفر عبر الأنترنت.http://www.el-massa.comdz.lidex. (تاريخ التصفح: 2019/06/14 ساعة 21:58)

إن طبيعة و نطلق المسؤولية الاجتماعية للشركات غير محددة على نحو واضح، و إنها مازالت في طور التشكيل و التطوير، لذا من الطبيعي أن لا نجد مدونات أو اتفاقيات تنظم بالكامل الأطر القانونية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث ساهمت العديد من المنظمات و الاتفاقيات الدولية في وضع تشريعات أو تعديل تشريعات أخرى، تلزم الشركات العمل ببعض مكونات تلك المسؤولية، و بحسب الحاجة الاجتماعية و الضرورات العملية الحاصلة.

إن الواقع العلمي لنشاط الشركات، بعامة و بخاصة، كان قد أفرز آثار سلبية لنشاطها الاقتصادي في المجتمع العاملة فيه، و لابد من العمل على الحفاظع على البيئة البشرية، و تحسينها، لأجيال الحاضر و المستقبل.

تحفيز النظم القانونية المستندة على المسؤولية الاجتماعية للشركات، عن نمط لافت كونها السبيل الأمثل لتهذيب النشاط الاقتصادي للشركات نفسها من جانب، و على أصحاب المصالح الأخرى، المباشرة و غير المباشرة، المرتبطين بها من جانب آخر[12].

3. دور تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المؤسسات:

إن استخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة فعالة لتعزيز العلاقة المجتمعية، و المساعدة على التخفيف من حدة الأخطار، و تحسين السمعة و الوصول إلى أسواق أكثر فعالية، و البيع و تحديد علامتها التجارية مع المستهلكين و العناصر الدافعة المهمة في ذلك تتمثل في قادة الشركات المسؤولين عن مثل هذه السياسات و ترويجها و رصدها بما في ذلك مدونات قواعد السلوك، و سيقوم قادة المنشآت المستدامة بتقييم السجل البيئي لعملياتهم التجارية على أساس متماسك قبل حدوث الأزمات، و سيدرجون مدونات قواعد السلوك كتدبير متفاعل و وقائي و يحددون معايير صحية، و سيكون ذلك كفيلا بإيجاد الآليات و الإجراءات للتشاور مع أصحاب المصالح داخل المنشآت و خارجها، و سيعزز الحوار الاجتماعي بوصفة أداة للحوار البناء بين الحكومة و منظمات أصحاب المصالح بالإضافة إلى ذلك يرجع أن تكون مثل هذه السياسات أكثر فعالية عندما تكون مرتبطة بالسياسات الوطنية و الدولية و عندما تستهدف التنمية المستدامة.

([12]) **أحمد محمد أبو زيد، أحمد موسى بلعبكي و آخرون، النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية، ط1، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات للنشر، قطر، 2013، ص439، 441.**

كما أن القيام الشركات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها و رسالتها التنموية و الاعتراف بوجودها، و المساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقا، علاوة ذلك المساهمة في سد احتياجات المجتمع و متطلباته الحياتية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديد من خلال إقامة مشاريع خيرية و اجتماعية ذات طابع تنموي[13].

4. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تساهم في تعزيز التنمية المستدامة:

أوردت صحيفة يو أس أي توداي U.S.A Today الأمريكية في عددها الصادر يوم 27/03/2003 م، أوردت تقريرا مطولا في صفحتها الرئيسية عن دور أكثر من مائة من المؤسسات المالية و التجارية الأمريكية في تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية، حيث قامت عدة مؤسسات عالمية كبرى بتخصيص جزء من دخلها السنوي يصل إلى 10% أو أكثر بل و تخصيص بعض أفرعها لمساعدة ذوي الدخل المحدود.

يقول أحد أصحاب الشركات إن الحكومة لا تستطيع القيام بكل الخدمات للمجتمع بمفردها لذا فإن على الشركات الكبرى و المؤسسات أن تساهم في العطاء و السخاء و ليس مجرد إعلانات في الصحف أو تقديم الفئات لشرائح من المجتمع.

و يمكن أن نجمل أهم المعايير الأساسية التي تحقق من خلالها المسؤولية الاجتماعية للشركات و المؤسسات في ضمان مشاركة و تنمية المجتمع و الممارسات العادلة في التشغيل لدى الشركات، و حتى يكون النجاح حقيقيا يمكن للشركات و المؤسسات إدماج هذه المعايير في كل مكوناتها و أقسامها و المشاريع التي تنفذها بما يضمن حضور المسؤولية الاجتماعية في كل فعاليات الشركات[14].

إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعني بالدرجة الأولى بهذه الجوانب، كون الجهود الرامية لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية تركز إلى حد كبير للقيام بمحاولات جادة لتحسين نوعية و نطاق و حجم المدونات الخاصة بقواعد السلوك الأخلاقي و نظم الإدارة البيئية و الصحة و السلامة المهنية و عمليات الإبلاغ و الشفافية و مراجعة الحسابات و إصدار الشهادات المتعلقة بأداء المؤسسات الاجتماعي و البيئي.

([13]) قاسمي السعيد، المسؤولية الاجتماعية كخيار فعال لاستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 207، ص76،77.

([14]) عبد الغفور دادن، حفصي رشيد، المؤسسة بين تحقيق التنافسية و محددات المسؤولية الاجتماعية و البيئية، دراسات و أبحاث، الشبكة السعودية، للمؤسسة الاجتماعية، ص417، عن الموقع الإلكتروني: http://www.csrsa.net.

فهي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال التركيز سبل الارتقاء بجودة و نطاق و حجم المبادرات الطوعية المرتبطة بجوانب محددة دقيقا لجوانب التنمية الاجتماعية و المستدامة و خاصة ما يتعلق بقضايا البيئة و العمالة و تنمية المجتمع (البعد البيئي، الاجتماعي و المجتمعي) [15].

5. العلاقة الارتباطية بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة:

إن ما يميز الوضع على المستوى العالمي في مجال التنمية هو غياب الربط بين السياسات التنموية و السياسات البيئية و الاجتماعية، إذ يلاحظ وجود فجوات عميقة بين لسياسات التنموية و السياسات البيئية و الاجتماعية المتبعة من طرف الدول، و من بين ما ترتب على ذلك أن ظهرت أراء تنادي بوقف التنمية أو تغيير اتجاهها تفاديا للإضرار البيئي و تحقيقا للعدالة الاجتماعية، و على الرغم من ذلك، فإنه مما لا جدال فيه أنه لا يمكن إيقاف التنمية من أجل تحقيق السلامية البيئية و العدالة الاجتماعية، كما أنه لا يمكن الاستمرار بالتنمية دون مراعاة الآثار البيئية و الاجتماعية للمشاريع الاقتصادية، و بالتالي بات من الضروري العمل على التوفيق بين التنمية و البيئة و المجتمع.

إن هذا الوضع ليس وليد العصر الحالي، بل هو ما امتازت به الأنشطة الاقتصادية في كل الحضارات التي مرت بها البشرية، فدائما وجد الإنسان نفسه غير قادر على تحقيق التوافق بين رغبته الملحة على إشباع المتطلبات المتزايدة المجمعية الذي يعيش فيه و ندرة الموارد التي تمتاز بها الطبيعة و التي يمنها ستمد احتياجاته من أجل تحقيق تلك الرغبات، فموضوع الاهتمام بالبيئة و المجتمع و ترقيتها من الموضوعات المهمة و الأساسية و المرتبطة بتصرفات الإنسان و تعامله مع الغير و هذا على مر العصور[16].

نتيجة لذلك، أصبحت ضرورة التوفيق بين المسائل التنموية و المسائل البيئية و الاجتماعية هاجسا يلاحق البشرية جمعا، فكيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث و الإضرار البيئي و بالحد للأخذ الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية و تحقيق العدالة الاجتماعية أصبح من المتطلبات التي يجب مراعاتها عند رسم سياسات التنموية للدول و يرجع الاهتمام بالبيئة عالميا إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية و ما ترتب على ذلك من إحداث

([15]) مريم قطوش، التوجه نحو تحقيق أبعاد الاستدامة كمدخل لتعزيز المؤسسات المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018، ص149.

([16]) عوض بن سلامة الرحيلي، الإفصاح البيئي التطوعي في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، الشركة السعودية للصناعات الأساسية كدراسة حالة المجلة العلمية، الاقتصاد و الإدارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد 3، ص252.

تلوث كبير لفت انتباه الكثير من المهتمين بهذا الموضوع حول العالم، فخلال تلك الفترة طرحت إشكالية جديدة تكمن في كيفية الحفاظ على البيئة في ظل وجود الخطر البيئي الناجم عن النشاط الصناعي و الذي قد يترتب عليه كوارث تتعدى محيط المؤسسة إلى البيئة الحيطة بها

إن ما يميز المؤسسات الاقتصادية في ما يتعلق بالبيئة و الأضرار التي تلحق بها من جراء ممارستها لأنشطتها الإنتاجية ينطبق أيضا على الوضع الاجتماعي خاصة في ما يتعلق بعلاقتها مع عمالها، ذلك أن التطور التكنولوجي الذي تنسب إليه كل المشاكل البيئية هو أيضا سبب المشاكل الخاصة بالصحة و السلامة المهنية و توفير الظروف و الأساليب الإنتاجية[17].

جدول (06) يوضح مراحل تطور العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة

التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية للدول المؤسسات يجب أن تندمج		المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الأخذ بعين الاعتبار المشاركة في التنمية المستدامة	
	التنمية المستدامة بالمؤسسات الدولية	المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة بالمؤسسات الدولية	أصحاب المشاريع المؤسسية	المنشورات النظرية المتعلقة بروح المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة
1960 1985				المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة مفاهيم مستقلة
1987	هيئات الأمم المتحدة للتنمية و البيئة		من طرف J.ELKINGLON	

[17] **دكتور عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، دون طبعة، مصر، 1995- 1997ص294.**

	(Brandtland) (تقرير برانت لاند)			
1990			اجتماع كل من E.Sch mindbieny	
1992	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة (Rio +20) منشور الأجندة رقم 21			نشر كتاب تعبير السباق E.Schminbeiny و BCSD
1994		أنشاء شبكة الأعمال الأوروبية للتماسك الاجتماعي		J.ELKINGLON يسكر مفهوم المحصلة الثلاثية
1995			BCSD أصبح WBSCD	
1997	عقد اتفاقية كيوتو (2005-2012)			منشور مؤتمر التحيز BCSD و J.ELKINGLON أعمال القرن 21
1998		هيئة التنمية المستدامة تعريف لروح المبادرة للمسؤولية		
2000		منشور الاتفاق العالمي، منشور لأهم قادة		

		منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية		
2001		منشور الكتاب الأخضر		
2002	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانزبورغ ترقية الشراكة (القطاع العام و الخاص)	المنشور الخاص بالمركز الأوروبي حول مساهمة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة		

Source : Françoise Quaiel et Michel Capron, Le couplage « Responsabilité socile des entreprises » Et « développement durable » mise en perspective, enjeux et limites, revue française de socio- economie, p08.

6. التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية للشركات

لقد حظيت العلاقة بين التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية للشركات بالاهتمام في الفترة الأخيرة، و أصبحت الشركات تهتم بمسؤوليتها عن أثر نشاطاتها الاقتصادية من أجل مجتمع أفضل، و هذا يوضح العلاقة الوطيدة بين المفهومين، حيث تسعى الشركات إلى المساهمة إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أدائها لمسؤولياتها الاجتماعية (Mcphail, 1998)، إلا أن هذه العلاقة لا يزال يكشفها بعض الغموض الذي تعكسه بعض الأسئلة التي لم تجد إجابات بعد مثل: المسؤولية تجاه المجتمع المحلي أم الدولي؟ و أي مسؤولية تلك المناطة بالشركات أما أنها المسؤولية عن كل شيء اجتماعي؟

و من يضع حدود هذه المسؤولية (الإستراتيجيات، السياسات، العمليات)؟ و ما محددات اعتبار أن الشركات فعلا مسؤولة اجتماعيا؟ و كيف يمكن للمديرين في الشركات تعريف و فهم قيم و توقعات المجتمع؟

و كيف تحدد الشركات أصحاب المصالح المرتبطين بها؟ و كيف يمكن تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات مع التنمية المستدامة بنفس الطريقة في جميع الدول؟

هذه الأسئلة و غيرها تطرح الجدل الأعمق في ماهية المفهومين و هل يمكن اعتبارهما أصلا نفس الفكرة من مبدأ أن كليهما يهتم بعناصر مثل: إدامة حياة أفضل و احترام الإنسانية، و المساواة، و التعاون، و الاستقلالية، و في هذا الصدد ترى (Monica, 2006) أن التنمية المستدامة تجيب على سؤال (ماذا)، بينما تجيب المسؤولية الاجتماعية للشركات على السؤال (كيف)، و (ماذا) تعود إلى ماذا يجب أن تنجز من أجل إنجاح تحولات المجتمع في الحاضر و المستقبل على المستوى المحلي و العالمي إلى حياة أفضل، أما (كيف) فتشير إلى السلوكيات و الممارسات التي يجب على الشركات إنتاجها لعمل الأشياء الصحيحة لتحقيق هذا النجاح في التحول، إذا العلاقة ترابطية في فكرة ذات شكل دائري و مستمر.

هذه العلاقة إطارها و معاييرها وضعت بمساهمات تطوعية من قبل المنظمات العالمية (غير الحكومية) من خلال المؤتمرات و الاتفاقات التي حاولت جاهدة لتطويرها، و التي صمنها ما يلي:

* إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (1948م)، و الذي وضع أساسا للاعتراف و احترام حقوق الإنسان من خلال فهم عالمي شامل لهذه الحقوق و الحريات في كافة المناشط الإنسانية.
* إعلان منظمة العمل الدولية لمبادئ العمل الدولية و السياسات الاجتماعية (1977م) و الذي يشجع المنظمات التجارية العالمية للاهتمام بالجوانب الاجتماعية أسوة بالجوانب الاقتصادية.
* إعلان منظمة العمل الدولية للمبادئ و الحقوق الأساسية في العمل (1998م) و الذي أكد على ضرورة التطور الاجتماعي بالتزامن مع التطور الاقتصادي لمنظمات الأعمال.
* الدائرة المستديرة لمبادئ الأعمال (1999م).

و هي مبادرة من قادة الأعمال برعاية من الأمم المتحدة لوضع رؤية للسلوكيات الأخلاقية للشركات من أجل تطوير الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الشركات بشكل مستقر يساهم في إدامة المجتمعات.

* مبادرة الاتفاق العالمي (1999م)

و هي مبادرة من الأمم المتحدة شجعت فيها الشركات للارتباط بشبكة إلكترونية كبيرة فيما بيتها ككيانات اقتصادية و بين وكالات الأمم المتحدة و المجتمع المدني و ذلك بتبادل الآراء و الأفكار حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال عشرة مبادئ حددتها الأمم المتحدة.

إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لمنظمة الأعمال المتعددة الجنسيات: و هي عبارة عن عدد من التوصيات لمنظمات الأعمال لتشجيع الثقافة و تبادل المعلومات.

هذه المؤتمرات و المبادرات شجعت للحوار و التعاون بين أصحاب المصالح في منظمات الأعمال للعمل لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية من خلال توقع المخاطر و اقتراح الحلول لوقائية لها.

و لكن كما ذكر سابقا أنها جميعا تطوعية لذلك لا توجد آليات لضمان تطبيق محتواها من قبل الشركات، كما لا يوجد إطار قانوني لفرض تطبيقها أو تقييم التطبيق.

لكن من الناحية العلمية يرى (Fryras, 2005) أن هناك عددا من القيود تحد من المساهمة الفعالة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية و يلخصها فيما يلي:

- القيود الحكومية نحو قضايا محددة
- العجز في الموارد البشرية
- السلوك الاجتماعي لأعضاء الشركات و تركيزهم على الحلول التقنية و الإدارية
- الإخفاق في دمج مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في خطط التنمية.

بالإضافة إلى ذلك يضيف الاتحاد الأوروبي(EU, 2007) ملحوظة أخرى يؤكد من خلالها أن معظم الدراسات التي تطرقت للمسؤولية الاجتماعية للشركات ركزت على قضايا مثل الشفافية و لم تهتم كثيرا بدورها في التنمية.

هذا القصور في الاهتمام بأثر و دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية جعل تطبيقها في الواقع لا يزال في بداية الطريق، يضاف إلى ذلك و كما يثير أيضا الاتحاد الأوروبي عناصر أخرى مثل: ضعف التنسيق بين جهود الشركات و استراتيجيات التنمية في الدول و عدم التطابق بين ثقافات الشركات[18].

7. طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة:

إن الأجندة 21 المنبثقة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية المستدامة و المؤسسات الاقتصادية الذي عقد في ريو دي يجانيرو عام 1992 و الذي اعتمده زعماء أكثر من مئة بلد قد وصفت المؤسسات بأنها تؤدي دورا حيويا في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلدان، انطلاقا من مبدأ أن هذه المؤسسات مهما كان شكلها أو حجمها أو طبيعة نشأتها أو مكان تواجدها تتحمل المسؤولية عن الأثر البيئي للنشاط الذي تمارسه.

لقد قاد ذلك إلى تغيير توجهات المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتحلى بتصرفات مجتمعية، حيث أصبحت أحد أكبر الأطراف الفاعلة في المجتمع، و أن مهمتها لم تصبح تكمن في توزيع الأرباح على جملة الأسهم فقط و لكن أيضا أن تتحمل مسؤوليتها المجتمعية في إنتاج و توزيع ثرواتها على مختلف الأطراف ذات المصلحة و تولد على ذلك أن المؤسسات الاقتصادية خلال التسعينات م القرن الماضي أبدت استعدادها على أن تكون مشاريعها الاقتصادية مسؤولة اجتماعيا، فشرعت في انتهاج تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الأعمال و مواثيق بيئية و اجتماعية، و خلال نفس الفترة بادرت بعض كبريات الشركات العالمية إلى إنشاء مديريات مركزية للتنمية المستدامة و التي أصبحت تأخذ على عاتقها تبرير ممارسات المؤسسة في مجالات التنمية المستدامة.

و في ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية، أصبحت هذه الأخيرة شريكة في التنمية المستدامة حيث أنه بالإضافة إلى تحطيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى و التي منها حماية البيئة و العدالة الاجتماعية، و من هذا المنطلق فإن أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إدارتها مع الذي تنشط في وسطه و هذا بعيدا بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه و مدى تأثيره على الالتزام بالشروط و المتطلبات التي تفرضها القوانين و التشريعات كحماية البيئة و الحفاظ على المحيط من خلال إدارة النفايات و التقليل من

([18]) **د. عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزع، الأردن، 2015، ص63.**

الانبعاث من غازات و توفير الصحة و السلامة للعمال و للمجتمع الذي تنشط فيه، فإنه يتحتم على هذه المؤسسات تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي و الكلي[19].

([19]) Françoise Quaiel et Michel Capron, Le couplage « Responsabilité socile des entreprises » Et « développement durable » mise en perspective, enjeux et limites, revue française de socio-economie, p06.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية لمؤسسة عمر بن عمر

تمهيد:

سوف نتطرق من خلال هذا الفصل من الدراسة إلى الجانب التطبيقي في دراستنا، لتحليل الدراسة الميدانية، و ذلك عبر المقابلات و الملاحظة التي قمنا بها، و ذلك في الفترة الأسبوعية الممتدة من 2019/04/25 إلى 2019/05/25، و قد قمنا بثلاث مقابلات تمت الإجابة عليها من طرف 3 أفراد، و التي كانت كمنطلق من أجل دعم دراستنا لإيجاد تفسيرات علمية، للتوصل في الأخير إلى استنتاجات التي تمكننا بدورها من الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في دراستنا.

VI ميدان الدراسة لمؤسسة عمر بن عمر

1. التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة

هي فرع من فروع المجمع الصناعي عمر بن عمر، الذي تأسس من قبل الأب الراحل عمر بن عمر والذي استطاع أن يفرض نفسه كرائد في السوق الوطنية للأغذية الصناعية والأعمال التجارية الأسرية وهذا منذ تأسيس الشركة الأم سنة 1984 (مصبرات الطماطم CAB). فالمجمع اليوم يحتل مكانة مرموقة في السوق الجزائرية وحتى العالمية نظرا للإمكانيات العالية الجودة المعتمدة في الإنتاج. ثم بعد وفاة الأب عمر بن عمر انتقلت إدارة المجمع إلى أبنائه الأربعة حيث واصلوا مشوار والدهم في ترقية جودة ونوعية مختلف منتوجات المجمع.

فبعد أن تم إنشاء مصنع عمر بن عمر للمصبرات ببلدية بوعاتي محمود أتت فكرة إنشاء الشركة العائلية ذات المسؤولية المحدودة مطاحن عمر بن عمر سنة 1994 حيث بدأت الدراسات والبحوث بالطرق القانونية وذلك بتكوين ملف الاستثمار للحصول على قرض بنكي ناهيك عن تكوين ملفات لهيأت إدارية أخرى كالغرفة الجهوية للتجارة ومصالح الولاية خاصة الشق المتعلق بمخطط التنمية المحلية، ومن أبرز الدراسات التمهيدية التي أعدت لهذا المشروع نذكر منها:

- دراسة المنطقة الجغرافية من الناحية الجيولوجية.
- دراسة الإمكانيات الاقتصادية والتكاليف الإنتاجية .
- دراسة البيئة الاقتصادية للمؤسسة (السوق) .

وقد تمت هذه الدراسات من طرف خبراء محليين وأجنبيين بما فيها كل ما يتعلق بالبنية التحتية والبناءات المعدنية، أما في ما يتعلق بالتجهيزات والمعدات فهي ألمانية وإيطالية المنشأ. وبعد مرور أربع (04) سنوات من الدراسة وبالضبط في 29 مارس من سنة 2000 أنشئت شركة المطاحن ضمن منطقة فلاحية صناعية ببلدية الفجوج ولاية قالمة التي تتربع على مساحة قدرها 42500 م^2 يحدها من الجنوب المشتلة التجريبية عمر بن عمر ومن الشمال مصنع الحليب بني فوغال أما شرقا وغربا فأراض زراعية ملكا للخواص.

انطلق إنتاج المطاحن في البداية بمردود 300 طن يوميا إلى أن وصل سنة 2004 إلى 700 طن يوميا أي زيادة الطاقة الإنتاجية ب 400 طن يوميا. وفي سنة 2009 تم إنشاء وحدة إنتاج العجائن الغذائية والكسكس

والتي تحصلت على شهادة الجودة العالمية (ISO 9001) و شهادة سلامة المنتوجات الغذائية (ISO 22000) سنة 2012 وهذا راجع إلى نظام تسيير الجودة الذي سهرت على تطبيقه المؤسسة منذ نشأتها إلى أن تم تزويد هذه الوحدة بخطي إنتاج العجائن الخاصة ذو الصيت العالمي سنة 2014.

أما المشروع الجاري إنجازه منذ 01 جويلية 2015 هو توسيع الوحدة بثلاث خطوط إنتاج جديدة نظرا لكثرة الطلب على المنتوج.

يبلغ عدد عمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة مطاحن عمر بن عمر 770 عامل مقسمين كالأتي: 13 إطار سامي، 130 إطار، 148 عون تحكم (ماهر) و479 منفذ، وبرقم أعمال يقدر ب66 مليون أورو سنويا[1].

2. طبيعة نشاط المؤسسة وفروعها

- **الفروع:**

تتوفر شركة مطاحن عمر بن عمر على ثلاث وحدات إنتاج:

وحدة إنتاج السميد 400 طن: وهي مخصصة لتزويد وحدة إنتاج العجائن بمادة السميد الذي يعتبر كمادة أولية في إنتاج العجائن (عجائن قصيرة، عجائن طويلة، كسكس، ..).

وحدة إنتاج السميد 300 طن: والتي تقوم بتحويل القمح عبر مراحل مختلفة لتتحصل على جميع أنواع السميد والنخالة كمنتوج نهائي.

وحدة إنتاج العجائن والعجائن الخاصة: والتي تقوم بتحويل السميد (مادة أولية) إلى عجائن غذائية مختلفة الأنواع للاستهلاك المباشر

- **طبيعة النشاط:**

يتم جلب المادة الأولية (القمح) من خارج الوطن عن طريق الشحن بالسفن لتتجه برا إلى المخازن التي تصل طاقتها الاستيعابية حوالي 27 ألف طن وهذا بواسطة الشاحنات الضخمة التي توفرها الشركة.

(1) المصدر: من وثائق خاصة بالمؤسسة.

يتم استقبال المادة الأولية من طرف مصالح مراقبة الجودة لمعرفة ما إذا كانت مطابقة للمواصفات المطلوبة أم لا، حيث يسهر على ضمان هذه السلسلة الإنتاجية:

- 121 عامل على مستوى وحدتي إنتاج السميد موزعة على أربعة فرق متساوية تعمل بنظام التناوب 3 X 8 كالآتي:
  - الفرقة أ من الساعة 05 صباحا إلى الساعة 01 زوالا.
  - الفرقة ب من الساعة 01 زوالا إلى الساعة 09 مساءا.
  - الفرقة ج من الساعة 09 مساءا إلى الساعة 05 صباحا.
  - الفرقة د في حالة راحة.

  كل الفرق تعمل بالتداول حسب الجدول الزمني لمدو يومين.
- 203 عامل على مستوى وحدة إنتاج العجائن الغذائية والعجائن الخاصة موزعة على أربعة فرق متساوية تعمل بنفس بنظام التناوب في المطاحن ولكن مع اختلاف التوقيت وذلك حسب التوزيع الآتي:
  - الفرقة أ من الساعة 04 صباحا إلى الساعة 12 زوالا.
  - الفرقة ب من الساعة 12 زوالا إلى الساعة 08 مساءا.
  - الفرقة ج من الساعة 08 مساءا إلى الساعة 04 صباحا.
  - الفرقة د في حالة راحة.

3. أهداف الشركة

تسعى ش.ذ.م.م مطاحن عمر بن عمر منذ نشأتها إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- ضمان البقاء والاستمرار.

2- تحقيق أكبر نسبة من المبيعات والأرباح.

3- تشجيع القطاع الخاص للنهوض للاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني.

4- تشجيع اليد العاملة المحلية وامتصاص البطالة.

5- محاولة كسب أكبر حصة من السوق الوطنية.

6- الاستمرار في الحفاظ على الإنتاج من حيث الجودة، النوعية، والسعر.

7- السعي إلى منافسة المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال.

8- تجسيد الشراكة الأجنبية المثمرة .

9- العمل على الحفاظ على الزبائن واكتساب زبائن جدد.

4. الهيكل التنظيمي وشرح مكوناته

من أهم سمات المؤسسة الناجحة هي قوة جهازها التسيير فحسن تسيير موارد المؤسسة يتوقف على نجاعة هيكلها التنظيمي، والهيكل التنظيمي لشركة مطاحن عمر بن عمر هو على الشكل التالي:

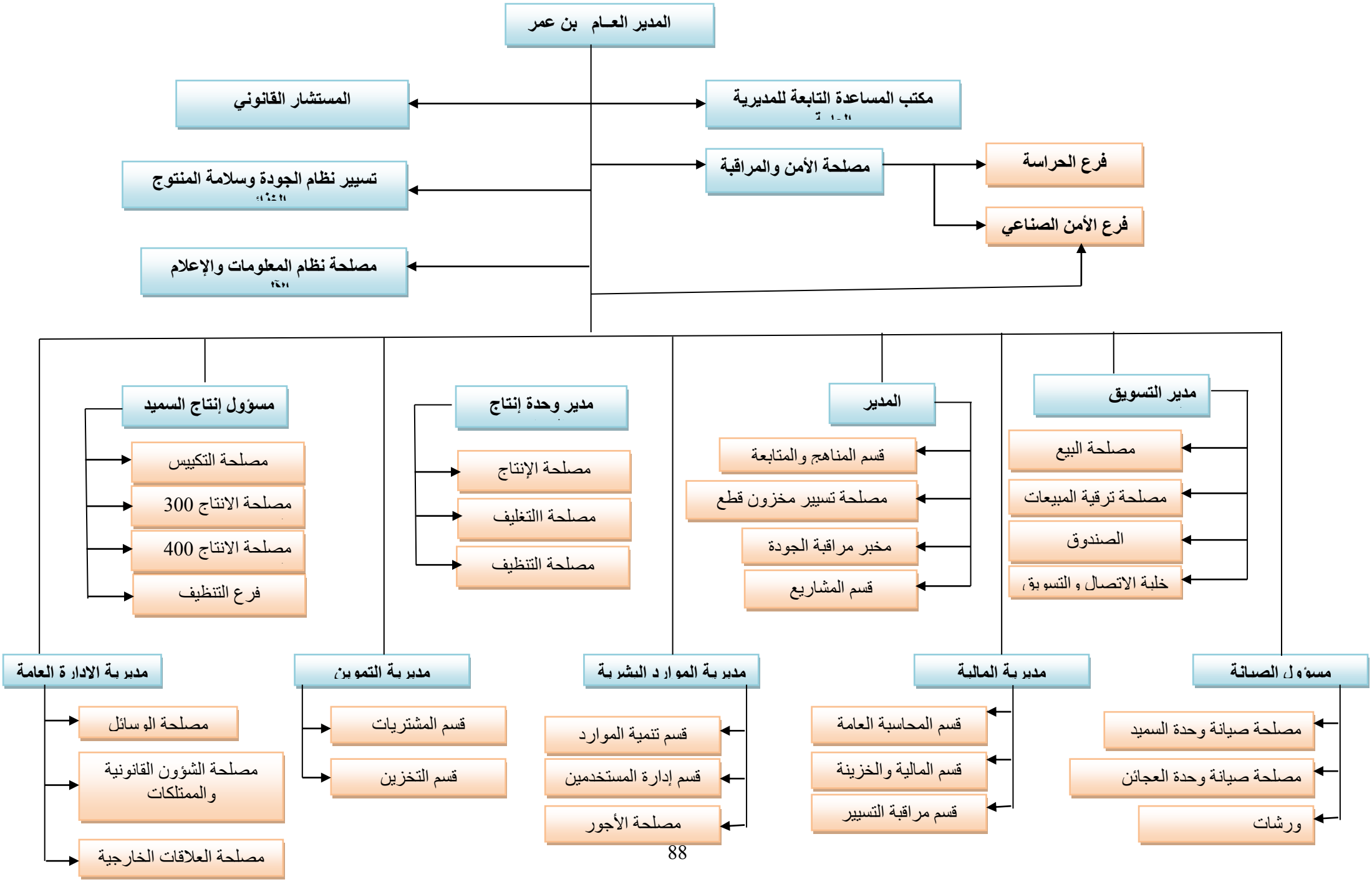
المدير العـام بن عمر
المستشار القانوني
مكتب المساعدة التابعة للمديرية
تسيير نظام الجودة وسلامة المنتوج
مصلحة الأمن والمراقبة
فرع الحراسة
فرع الأمن الصناعي
مصلحة نظام المعلومات والإعلام
مسؤول إنتاج السميد
مصلحة التكييس
مصلحة الانتاج 300
مصلحة الانتاج 400
فرع التنظيف
مدير وحدة إنتاج
مصلحة الإنتاج
مصلحة االتغليف
مصلحة التنظيف
المدير
قسم المناهج والمتابعة
مصلحة تسيير مخزون قطع
مخبر مراقبة الجودة
قسم المشاريع
مدير التسويق
مصلحة البيع
مصلحة ترقية المبيعات
الصندوق
خلية الاتصال و التسويق
مدير بة الادار ة العامة
مصلحة الو سائل
مصلحة الشؤون القانونية والممتلكات
مصلحة العلاقات الخارجية
مدير بة التمو ين
قسم المشتريات
قسم التخزين
مدير بة المو ار د البشر بة
قسم تنمية الموارد
قسم إدارة المستخدمين
مصلحة الأجور
مدير بة المالية
قسم المحاسبة العامة
قسم المالية والخزينة
قسم مراقبة التسيير
مسؤو ل الصيانة
مصلحة صيانة وحدة السميد
مصلحة صيانة وحدة العجائن
ورشات

المصدر: وثائق المؤسسة.

5. شرح مهام أقسام ومصالح الشركة:

مديرية الموارد البشرية:

مهمتها الرئيسية استقطاب اليد العاملة المؤهلة والضرورية من أجل ضمان سير كل نشاطات مختلف مصالح الشركة، وهي تنقسم إلى:

- **قسم تطوير الموارد البشرية:**
  - التوظيف حسب حاجات المؤسسة.
  - تطوير الكفاءات والحفاظ عليها في إطار ما يعرف بالولاء الوظيفي.
  - ضمان تكوين اليد العاملة بصفة منتظمة.
- **قسم تسيير المستخدمين:**
  - التكفل بمختلف شؤون العمال وإدارتهم خاصة في الشق المتعلق بالأجور وتنظيم العلاقات في ما بينهم داخل الإطار القانوني قيد التطبيق.
  - متابعة مختلف علاقات العمل والتسيير الإداري للملفات داخليا كان أو خارجي.

مصلحة الأمن:

- السهر على أمن الموقع واستقبال مختلف الزوار.
- الإشراف على حراسة الموقع أثناء و بعد ساعات العمل.

مساعدة المديرية العامة:

- مساعدة المدير العام في إدارة وتسيير شؤون الشركة وفي تحقيق مختلف عمليات المراقبة، كما تساهم في حفظ أرشيف المديرية وأسرارها باعتبارها همزة وصل وحل بين المدير العام ومختلف المديريات والمصالح الأخرى .

مصلحة نظام المعلومات والإعلام الآلي:

- الإشراف على قيادة وصيانة النظام المعلوماتي للشركة .

مصلحة تسيير نظام الجودة وسلامة المنتوجات الغذائية:

- السهر على التكفل وحفظ شهادات الجودة وسلامة المنتوجات الغذائية وذلك بتطوير مختلف الأنظمة المتعلقة بالإيزو (ISO).

المستشار القانوني:

- توجيه المدير العام في ما يخص كل الإجراءات القانونية والتنظيمية للمحافظة على ممتلكات وفوائد الشركة.

مديرية التسويق والمبيعات:

- ضمان تسويق وبيع مختلف منتوجات الشركة حسب الهدف المسطر من طرف المدير العام.
- تطوير وترقية المنتوج ومضاعفة رقم أعمال و أرباح الشركة.
- تنظيم وتسيير كل نشاطات البيع حسب السياسة المنتهجة من طرف الشركة.
- التكفل بمختلف النشاطات الاتصالية التي تربط الشركة بالزبون أو المستهلك (إعلانات، حملات إشهارية،... الخ).

مصلحة إنتاج السميد:

من بين المهام الرئيسية هي تحويل المادة الأولية (القمح) إلى سميد موجه للاستهلاك بالكميات والنوعيات المطلوبة. ويسهر على ذلك كل من :

- **المسؤول الرئيسي للطحن:** وهو الذي يعمل على المراقبة المستمرة على سير هذه العملية وكذا السير الحسن للوظائف المتفرعة عنها والتنسيق فيما بينها.

- **مصلحة التكييس:** يتم فيها وضع المنتوج النهائي (السميد) في أكياس مختلفة الأحجام وهذا حسب طلب مدير المبيعات.

مديرية إنتاج العجائن:

- تحويل المادة الأولية (سميد) من أجل ضمان إنتاج مختلف العجائن الغذائية بالكمية والنوعية التي يحددها السوق.
- الإشراف، التنسيق وتوفير كل الموارد البشرية والمادية اللازمة من أجل تلبية كل الطلبيات المسطرة من طرف مدير المبيعات.
- **مصلحة التغليف:** تسهر على تعبئة المنتوج في الأكياس والعلب كل حسب نوعه.

المديرية التقنية:

- **قسم المناهج والمتابعة التقنية:**
  - متابعة مختلف المشاريع الاستثمارية.
  - الإشراف على المراقبة التقنية لمختلف العمليات المتعلقة بالإنتاج وسلامة المنتوج الغذائي.
  - تصميم وترشيد وتنظيم مختلف الحلول التقنية والمناهج المعتمدة في الإنتاج والإنتاجية.
- **قسم الأشغال والدراسات:**
  - دراسة وانجاز مختلف المشاريع المتعلقة بكل التوسيعات الجارية على مستوى الشركة وقياس مدى الجدوى منها.
- **المخبر:**
  - مراقبة المنتوجات بصفة نظامية وهذا طيلة فترات الإنتاج والسهر على مطابقة المنتوج للمعايير العالمية على مستويات متعددة (الشكل، الذوق، اللون، الوزن، المكونات الداخلية...إلخ).

مصلحة الصيانة:

تعتبر الصيانة في الوحدة من أهم الضروريات التي يقوم عليها المركب، فعمال الصيانة يسهرون على صيانة المعدات والآلات حيث يتم تزويد هذه المصلحة بكل ما تحتاج إليه من موارد بشرية ومعدات وقطع غيار مختلف الآلات وهي منظمة كالأتي:

- ورشة الكهرباء.
- ورشة الميكانيك.
- ورشة الخراطة والتلحيم.

ويتمثل دور كل هذه الورشات في مراقبة مختلف الآلات على مستوى الوحدتين، إذ هم ملزمون بتصليحها إذا حدث لها عطل في أقل مدة ممكنة وذلك للحفاظ على وتيرة الإنتاج. حيث تقوم أيضا بإعداد تقارير شهرية حول عدد التعطيلات والتدخلات التقنية التي قامت بها.

مديرية التموين:

مهمتها الرئيسية شراء وتزويد الشركة بالمواد الأولية، المعدات، التجهيزات، قطع الغيار، ...الخ. والسهر على تخزينها. وهي تنقسم إلى:

- **قسم المشتريات:** وهو المكلف بضمان شراء كل ما تحتاجه المؤسسة.
- **قسم التموين بالمادة الأولية (القمح):** مهمته الوحيدة هي السهر على ضمان كل العمليات اللوجيستيكية المتعلقة باستيراد القمح ونقله إلى المخازن والعمل على تطوير ما يعرف بسلسلة الإمداد.

مديرية المالية والمحاسبة:

مهمتها ضمان التسيير المالي والمحاسبي للشركة في الإطار القانوني الذي يحكم مختلف صفقات ونشاطات الشركة، وتنقسم إلى:

- **مصلحة المحاسبة العامة:**

– مسؤولة على تسجيل ومحاسبة جميع العمليات التي تجري داخل المؤسسة.

- التحليل والتحقق من مدفوعات ومقبوضات الشركة طيلة العام لإعداد الميزانية الختامية.
- التكفل بالإجراءات الجبائية والحفاظ على ممتلكات الشركة.

- **قسم المالية والخزينة:**

- ترشيد التسيير على مستوى الموارد المالية ورؤوس الأموال من أجل ضمان الاستمرارية ومضاعفة الأرباح.
- دراسة وإنجاز مختلف الصفقات المالية التي تعود بالفائدة على الشركة.
- المتابعة البنكية.

- **قسم مراقبة التسيير:**

- السهر على تطبيق نهج قيادي فعال تبعا للإستراتيجية المنتهجة من طرف الشركة.
- تحسين ومراقبة ميزانية الشركة.

مديرية الإدارة العامة:

مهمتها الرئيسية التكفل بمختلف العمليات اللوجيستيكية والإدارية الداعمة للمصالح الأخرى، كما تسهر على تحسين العلاقات الخارجية للشركة وتنقسم إلى:

- **مصلحة الوسائل العامة:** مسؤولة على الدعم اللوجيستيكي والإداري وتوفير كل الوسائل الضرورية التي تحتاجها مختلف المصالح .
- **مصلحة الشؤون القانونية وحفظ الممتلكات:**

- مهمتها الحفاظ على ممتلكات الشركة في إطار كل النشاطات والنزاعات المحتملة.
- تسيير مختلف الوثائق التنظيمية والتشريعية التي تعتبر كهوية للشركة وحفظها.

- **مصلحة العلاقات الخارجية:**

- التكفل بتسيير كل العلاقات الخارجية مع مختلف هيئات الدولة في إطار ما يتعلق بالزيارات، الاستقبال، اللوجيستيك وكل ما له علاقة بالمؤسسة.

6. مبادرات المسؤولية الاجتماعية لعمر بن عمر:

إن أهم ما يمكن أن يثير الاهتمام فيما يخص منهج المسؤولية الاجتماعية لمجمع عمر بن عمر هو التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها من قبل المجمع بصفتها فاعلة في الحياة الاجتماعية، أين ينتظر منها تحمل كل مسؤوليتها تجاهه و حتى التي ليست لها علاقة بمجال تخصصها، و هذا من أجل تحقيق الاستدامة للمؤسسة.

و بما أن موضوع دراستنا (دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر نموذجا)، يفرض علينا أولا معرفة مختلف المبادرات و النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها، و عليه لابد أن نتطرق إلى أهم محطات المسؤولية الاجتماعية سواء كانت على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

التكوين المتواصل للمستخدمين:

إن تسيير الموارد البشرية يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لأي مؤسسة من أجل استقطاب أكبر قدر من الكفاءات و الإطارات و كذا الحفاظ على مستخدمين مؤهلين و ذوي كفاءات عالية، فهي تسعى جاهدة إلى تكوين مستخدميها من أجل تحسين قدراتهم و تطوير كفاءاتهم سواء في المجال التقني أو مجال التسيير أو حق الاستقبال.

صندوق النشاطات الاجتماعية و الثقافية:

يقوم هذا الصندوق بنشاطات في مجالات مختلفة بالصحة و ذلك من خلال التغطية الصحية للعمال من قبل مؤسسات تابعة للمديرية تسمى مركز حبي للعمل,centre médecine de travail و هذا لا يقتصر إلا على العمال بل حتى على ذويهم (التكوين و التحضير النفسي للذين يجتازون البكالوريا، الختان) إضافة إلى المنح و العلاوات المقدمة للعمال.

الاحتفالات و المؤتمرات:

يقوم مجمع عمر بن عمر بعد يدمن الاحتفالات و المؤتمرات التي تضمن من خلالها مشاركة مختلف أصحاب المصالح بهدف إعلامهم بمعلومات خاصة بمبادرات و النشاطات التي يمارسها المجمع في إطار المسؤولية الاجتماعية: و من أمثلة ذلك الاحتفال بالأيام الوطنية مع العمال، تكريم النساء العاملات يوم عيد المرأة معتقديم هدايا لهن، الاحتفال بيوم الطفل رحلات صيفية (التخييم)، سهرات رمضانية للعائلات.

المسؤولية البيئية لعمر بن عمر:

طبيعة النشاط الذي تنشط فيه مؤسسة عمر بن عمر يفرض عليها أن تكون على اتصال دائم مع جمهورها الخارجي و ذلك لما تقوم به من حملات تشجيرية، تزويد الأماكن العامة و الحدائق بحاويات للقمامة يشارك في هذه الحملات أبناء العمال، و موظفي المجمع و مجموعة من المتطوعين و هذا من أجل تنمية روح المحافظة على البيئة و النهوض بها لدى مختلف فئات المجتمع.

التضامن:

يعتبر التضامن بالنسبة لمجمع عمر بن عمر من بين الأنشطة الاجتماعية التي تشكل دفعا قويا و سندا للتخفيف من حدة الصعاب و المتاعب من أهم الأنشطة التضامنية التي قامت بها المديرية تجهيزات كاملة لدار العجزة حمام الدباغ التكفل بالأيتام قفة رمضان (8000 قفة موزعة على جميع بلديات قالمة و أخرى موزعة على الجمعيات الهلال الأحمر، جمعيات كافل اليتيم) إفطار عابر السبيل الإفطار الجماعي من حلل متحصلين على شهادات البكالوريا تكريم ذوي الاحتياجات الخاصة.

موقع الأنترنت:

إن الموقع الإلكتروني لمجمع عمر بن عمر ملائم لمختلف الزوار ذلك لأنه متاح باللغة العربية، الفرنسية و الإنجليزية، و فيما يخص المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية نجد بعض المبادرات واضحة على مستوى الصفحة[2].

(2) المصدر: من وثائق خاصة بالمؤسسة.

7. عرض وتحليل أدوات الدراسة:

بناءا على طبيعة البيانات التي يراد جمعها والتي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة، ولكي يتم التوصل إلى نتائج دقيقة قمنا باستخدام عدة أنواع من أدوات جمع البيانات تساعدنا في تحقيق ذلك تمثلت هذه الأدوات في: المقابلة والملاحظة المباشرة، سنقوم بعرضها وتحليلها كالآتي:

تحليل بيانات المقابلة:

المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية

سؤال	جواب
1. ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية من طرف مؤسستكم؟ وما هو هدفكم من إجرائها؟	1. هي مجموعة من المبادرات تقوم بها المؤسسة إضافة إلى برامج ومشاريع تخدم أصحاب المصلحة وتخدم المجتمع، وتهدف للحفاظ على استمرارية المؤسسة إضافة إلى خلق صورة حسنة لدى الجمهور وجذب واستقطاب عملاء ووكلاء جدد.
2. هل برامج المسؤولية الاجتماعية لها جزء خاص من مهامكم ونشاطاتكم الدورية؟	2. أكيد عند وضع خطط وبرامج سنوية للمؤسسة المسؤولية الاجتماعية تأخذ قسطا من تلك الخطط المبرمجة .
3. هل لديكم ميزانية خاصة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية؟	3. نعم لأن المسؤولية الاجتماعية تبرمج في أول السنة وبالتالي الميزانية تكون متخصصة من أول السنة حسب الخطط المبرمجة.
4. ما الذي دفعكم لإنفاق المال على تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية؟	4. من أجل الولاء الوظيفي للشركة من طرف العمال وكسب ثقة الجمهور.
5. كيف يمكن أن تساهم مؤسستكم في تفعيل دورها في المسؤولية الاجتماعية؟	5. تبني برامج متنوعة ومتكبرة للمسؤولية الاجتماعية.

	منح تعليمة وتوفير فرص العمل. نشر الوعي بين أفراد

1- ومن نجد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من طرف مؤسسة عمر بن عمر أن يمكن القول الميسرين في المؤسسة هو إلا مجموعة من المبادرات تقوم بها المؤسسة والمشاريع، إذ تخدم هذه الأخيرة أصحاب المصالح وتخدم المجتمع بهدف ضمان سيرورة المؤسسة وإلى خلق صورة جيدة وحسنة لجمهورها سواء الداخلي أو الخارجي وذلك عن طريق استقطاب عملاء جدد ووكلاء جدد بهدف توسيع نشاطها وعلى هذا نرى أن مؤسسة عمر بن عمر لا تعي المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية فهي منحصرة فقط في المفهوم التقليدي.

2- إن مؤسسة عمر بن عمر تقوم بوضع خطط وبرامج سنوية تساهم في إنجاز مهامها على أساس تلك الخطط المبرمجة كوضع السياسة العامة لها والإستراتيجية الاتصالية للمؤسسة وغيرها من الخطط التي تساعد الشركة في تنظيمها وإتمام مهامها.

3- انطلاقا من إجابة المبحوثين عن السؤال الثالث، وجدنا أن المؤسسة تضع ميزانية لتطبيق مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية وذلك حسب خططها المبرمجة، ومنه نرى أن وضع المؤسسة لميزانيتها بخصوص تطبيق البرامج كان هامشيا أي لاحظنا أنه لا توجد أهمية كبيرة لها من طرف المؤسسة أي أنها ليست موضوعة بطريقة إستراتيجية في سياستها العامة، ومن خلال تحليلنا نرى أن للقدرات المالية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ذلك حسب الخلفية النظرية لبحثنا لأنه رغم أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يوجد بعض المعارضين لها ضنا منهم أنها تسترهق ميزانيتهم.

4- تبين من خلال إجابة المبحوثين عن السؤال الرابع نرى وجود نظرة إيجابية لتبني المؤسسة لهذا المبدأ وتعتبر هذه النقطة ميزة من ميزات الأولى بالنسبة للشركة وذلك من أجل الولاء الوظيفي وكسب ثقة الجمهور وتحسين الإنتاجية باعتبارها تساهم في رفع بعض الضرائب أو تزيد بعض الاستحقاقات للمؤسسة، وأيضا تحقق المكاسب لها ولأفراد المجتمع ونرى أيضا أن البرامج المسؤولية الاجتماعية فوائد كثيرة تعود على المؤسسة بالفائدة وتساعد أيضا على جذب أفضل المهارات لها.

5- تبين من السؤال الخامس من هذا المحور الأول بأن مساهمة المؤسسة في تفعيل دورها في المسؤولية الاجتماعية نتبنى برامج متعددة ومتنوعة المتمثلة في توفير فرص العمل، منح تعليمية، ونشر الوعي

بهدف الثقافة (المسؤولية الاجتماعية) وأعمال خيرية واستثمارات في المجتمع المحلي إذ يتضمن هذا إجمالا توجيه الأموال النقدية والموارد إلى الأنشطة التي تؤدي إلى إيجاد الوظائف وتوليد الدخل في المجتمع العملي مثل التدريب بغرض الإعداد للتوظيف، وتوفير السكن بتكلفة معقولة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتطوير وتوسيع مؤسسات الأعمال الصغيرة والإنعاش الاقتصادي، والاستثمار في تعليم الشباب أو تعزيز الظروف الصحية للشباب في المجتمع المحلي.

المحور الثاني: التنمية المستدامة

الأسئلة	الأجوبة
1. هل تأخذ التنمية المستدامة حيز في مؤسستكم؟ و كيف ذلك؟	1. بالطبع استمرارية المؤسسة هو أول هدف تسعى إلى تحقيقه من خلال إسهامات الشركة في عقد اتفاقيات و إنجاز مشاريع و ابتكار سبل جديدة لاستدامة المؤسسة.
2. هل تقوم مؤسسة عمر بن عمر بوضع خطط تنموية على المدى البعيد؟	2. نعم تقوم المؤسسة بوضع مشاريع و عقد اتفاقيات جديدة مثل مشروع مع الجامعات في مختلف أنحاء الوطن بتقديم السيرة الذاتية إضافة إلى المعدل المتحصل عليه.
3. ما هي أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسة عمر بن عمر؟	3. تعتمد مؤسسة عمر بن عمر في تحقيق استدامتها على العامل البشري، التطور التكنولوجي، إضافة إلى ابتكارات des novations.
4. هل تتولى مؤسسة عمر بن عمر الاهتمام الكافي لتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة لاسيما البعد الاجتماعي منها؟	4. بغض النظر عن الأنشطة البيئية التي تقوم بها سنويا كحملات التشجير، الحد من التلوث، فمؤسسة عمر بن عمر تعطي أهمية كبيرة للبعد الاجتماعي كونه أكثر و ذو قوة و فعالية.

التحليل:

من خلال الأسئلة التي تدور حول التنمية المستدامة تبين لنا ما يلي:

1. إن التنمية المستدامة تأخذ حيز كبير في مؤسسة عمر بن عمر لأن استمرارية المؤسسة هي أول هدف تسعى إلى تحقيقه من خلال إسهامات الشركة في عقد اتفاقيات و إنجاز مشاريع و ابتكار سبل جديدة و هذا لاستدامة المؤسسة، كما تسعى إلى ضمان البقاء و تحقيق أكبر نسبة من المبيعات و الأرباح، كذلك محاولة كسب أكبر حصة من المبيعات و الأرباح، كذلك محاولة كسب أكبر حصة في السوق الوطنية و السعي لمنافسة المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال لأن المحيط التنافسي لمؤسسة عمر بن عمر تستمد منه قدراتها في ابتكار و خلق منتجات جديدة تتماشى مع السوق المستهدف الذي تعمل به و تحتك من خلاله بمنافسيها لأن المؤسسة تؤثر و تتأثر مع المتغيرات البيئية المحيطة بها.
2. تقوم مؤسسة عمر بن عمر بوضع خطط تنموية على المدى البعيد مثل المشروع مع الجامعات في مختلف أنحاء الوطن بتقويم السيرة الذاتية، إضافة إلى المعدل المتحصل عليه، لأن خطط التنمية الإستراتيجية هي وثيقة تضعها المؤسسة و التي تحدد الإصلاحات المطلوبة و الإجراءات اللازمة لجعل المؤسسة أكثر إنتاجية و استجابة لأصحاب المصلحة، فهي تزيد الهوة بين الأهداف المخطط لها حسب الخطة و ما تحقق منها على أرض الواقع.
3. تعتمد مؤسسة عمر بن عمر في تحقيق استدامتها على العامل البشري، التطور التكنولوجي إضافة إلى ابتكارات les novations حيث يجب استخدام هذه الموارد استخداما عقلانيا مخططا له و مدروس لكي لا تستنزف و تدمر هذه الموارد، للحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.

لأن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة يكمن في تعزيز أنشطة البحث و التطوير لتعزيز تكنولوجيا الموارد الجديدة و كذلك تعزيز القدرات في العلوم التكنولوجية و الابتكار بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتعزيز التنافسية و زيادة النمو الاقتصادي.

4. تولي مؤسسة عمر بن عمر اهتمام كافي لتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة لاسيما البعد الاجتماعي منها، فبغض النظر عن الأنشطة التي تقوم بها سنويا كحملات التشجير، الحد من التلوث إلى الجانب الاجتماعي له أهمية كبيرة كونه أكثر تأثير و ذو قوة و فعالية.

كما سبق لنا الذكر أن البعد الاجتماعي يتضمن مستلزمات اجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة و استمرارها، و من أهما الحكم الصالح توفير خدمات الصحة و التعليم، لأن الهدف من التنمية هو تلبية الاحتياجات الأساسية

للأفراد و تطوير معارفهم، و هذا ما نجده في مؤسسة عمر بن عمر لأنها تعمل على تشجيع اليد العاملة المحلية و امتصاص البطالة.

و ضمان تكوينها بصفة منتضمة، كما تعمل على تطوير الكفاءات و الحفاظ عليها في إطار ما يعرف بالولاء الوطني.

المحور الثالث: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة:

الأسئلة	الإجابة
1. كيف يساهم إدماج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مؤسستكم في تحقيق التنمية المستدامة؟	بإعطاء صور جيدة و العمل على خلق سمعة جيدة مما يستقطب عملاء جدد و كسب ثقة أصحاب المصالح.
2. هل يوجد في القانون الداخلي للمؤسسة أي مادة تنص على تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية.	لا توجد قوانين متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بالرغم من جهودنا في القيام بمبادرتنا.
3. هل تقوم مؤسستكم برعاية أنشطة و برامج تنموية في نطاق المسؤولية الاجتماعية اتجاه أصحاب المصالح؟	نعم تقوم المؤسسة بصفة خاصة بأنشطة و برامج تنموية في هذا النطاق اتجاه كل من المساهمين و الموردين و الزبائن (أصحاب المصالح).
4. ما هو الدور الذي تقدمه برامجكم حول المسؤولية الاجتماعية في النهوض و تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟	تهدف برامج المؤسسة لدعم و مساندة أفراد المجتمع من خلال المبادرات و المشاريع التي تساهم في الحفاظ على التنمية المستدامة، تساهم أيضا في تحقيق جوانب متعددة كالجانب الثقافي و التعليمي لضمان استدامة التطور الثقافي و الحضاري للمجتمع.

1. و منه نلاحظ أن تطبيق المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية هدفه الأساسي هو إعطاء صورة جيدة و العمل على خلق سمعة حسنة للمؤسسة نظرا للقيمة الفعالة التي تؤديها في تشكيل الآراء ة تكوين انطباعات و خلق السلوك الإيجابي للمجتمع و أيضا لأصحاب المصالح من موردين و مساهمين و غيرها تجاه المؤسسة حيث أصبح بناء السمعة الجيدة هدف من أهداف المؤسسة الاقتصادية لأنه لها دورا محوريا في نجاح أو فشل المؤسسة مما يزيد في استدامتها، أيضا نلاحظ المسؤولية الاجتماعية لها عدة تعاريف و كلها متفق عليها رغم أهمية هذا المفهوم فإن المؤسسة لا تعي بعد المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية هي فقط

محصورة في المفهوم التقليدي و الخلط بينها و بين العمل الخيري أيضا، نجد أن إدماج مفهوم المسؤولية يستقطب عملاء جدد و قيام المؤسسة بهذه المسؤولية سيحقق لها ميزة تنافسية أساسية و مما شك فيه أن المؤسسة ليست خيرية و أن هاجسها الأول هو تحقيق الربح و ضمان سيرورتها على المدى البعيد.

2. نلاحظ من خلال السؤال الثاني غياب أي نص قانوني يحمل المؤسسة مسؤولية الاجتماعية الذي ورد في التأهيل النظري لبحثنا، ذلك على اعتبار أن القانون يتضمن الحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية، و الذي يجب أن تلتزم به المؤسسة فعند تحليلها لبعض القوانين التي تنظم العلاقة بين المؤسسة و بين أصحاب المصلحة وجدنا جهودا معتبرة و قوانين تحفظ حقوق العمال و تعمل على حماية البيئة و حماية المستهلك و تبقى الدولة هي الممول الوحيد تقريبا لبرامج التنمية الاجتماعية و الشريك الاقتصادي الأهم الذي يساهم في تحقيق التنمية و ضمان حقوق المجتمع.

3. من خلال إجابة المبحوثين عن السؤال رقم 3 استخلصنا أن المؤسسة تمارس مسؤوليتها الاجتماعية بشكل عام أما على مستوى أصحاب المصالح فنجد أنها تمارس مسؤوليتها بشكل جيد تجاه كل من المساهمين و المستهلك و الزبائن بالدرجة الأولى المساهمين هم أكثر فئة تنال حظها من هذه المسؤولية، و هذا أمر غير مستبعد في ظل عدم وجود أي فلسفة مؤيدة للمسؤولية الاجتماعية و جاء في الترتيب الثاني من حيث الاهتمام لصالح الزبائن (العملاء) أما المرتب الثالث فكانت من نصيب العمال، كثالث طرف ..... الاهتمام به، إذ يعكس الاهتمام بالمساهمين أو العملاء النظرة التقليدية لأهداف المؤسسة و التي في ظلها تعتبر أن الهدف التي تسعى إليه هو تعظيم قيمة السهم و مضاعفة الأرباح و هو هدف اقتصادي (مادي بحيث يتعارض مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية)، لاحظنا أيضا أن ممارسات مسؤولية الاجتماعية تقل اتجاه المجتمع و إن وجدت فهل تقتصر على ما مبادرات هامشية غير منتظمة و أحيانا تكون موسمية ترتبط بأحداث و مناسبات معينة، و لا يمكن إدخالها تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية إنما هي أعمال خيرية و تطوعية فقط.

4. و من خلال السؤال الرابع في هذا المحور نرى أن المسؤولية الاجتماعية لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة و لو كان الغاية الأساسية غير واضحة و ذلك بدعم و مساندة أفراد المجتمع من خلال المبادرات و المشاريع التي تساهم في الحفاظ على التنمية المستدامة، كما تتطلب تعاون و عطاء المجتمع و مشاركة أفراده لنجاح تحقيقها نرى أيضا أنها تنقسم إلى قسمين داخلية، و خارجية حيث تمثلت المسؤولية الداخلية إلى موظفي المؤسسة من خلال الاهتمام بهم و تقديم البرامج التي تسهم في تطويرهم و تمكينهم، و خارجية

تعمل على تنمية المجتمع و تطويره و حل المسائل الاجتماعية و البيئية المختلفة، أما فيما يخص تفعيل دورها في الجانب الثقافي و التعليمي لضمان استدامة التطور الثقافي و الحضاري للمجتمع رأينا أن الجانب الاجتماعي يهتم بتعزيز القيم الأخلاقية و التكافل الاجتماعي و الجانب البيئي يتمثل في إيجاد بيئة عمل تشجع الاستجابة البيئية الصحيحة ، أما الجانب الاقتصادي فيتعلق بتقديم التدريب و التطوير حيث تقوم المؤسسة بتعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال معد المشاريع الصغير و تقديم كافة أشكال الرعاية و الدعم من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة

خاتمة:

بعد تناولنا لموضوع دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية في المؤسسة الاقتصادية (مؤسسة عمر بن عمر) بجزئيه النظري و التطبيقي، تبين لنا أن المسؤولية الاجتماعية تلعب دورها في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة على أرض الواقع، مما يمكن المؤسسة الاقتصادية من تحقيق مركز ريادي مهم.

فمن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى التأكيد أن مراعاة المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة، و من خلال التعاريف التي قدمناها فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات و التنمية المستدامة يشيران إلى مفهوم واحد و هو التنمية، لهذه الأخيرة مجموعة من الدلالات منها التطور، و منها الاستدامة و منها النمو.

هذه الدلالات كلها يمكن حصرها في عبارة واحدة و هي قدرة المؤسسة على ضمان بقائها في العالم الذي تنشط فيه، و عليه فإن عبارة المسؤولية الاجتماعية للشركات أو عبارة التنمية المستدامة يقودان إلى نفس الفكرة و يتبعان نفس الاتجاه في التطور سواء على المستوى الجزئي و المتمثل في المؤسسة أو على المستوى الكلي أي على مستوى الدولة أو المنظمات الدولية.

انطلاقا من هذا فإن المؤسسات التي تمتاز بقدرات تنافسية عالية و مرتفعة المردودية هي الوحيدة القادرة على أن تساهم إيجابيا و على الأمد البعيد في التنمية المستدامة و ذلك من خلال خلق القيمة لكل أصحاب المصالح ابتداء من تعظيم الربح لأصحاب رؤوس الأموال حاملي الأسهم إلى توفير مناصب الشغل مرورا بالسعي إلى توفير حاجيات المجتمع ككل في المجال الاجتماعي و انتهاء بحماية البيئة و الطبيعة.

بعد تطرقنا إلى مختلف المفاهيم النظرية و قيامنا بالدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة "عمر بن عمر" و عرض و مناقشة و تحليل البيانات خلصت الدراسة إلى عدة نتائج في هذا البحث، و نقترح على ضوئها مجموعة من التوصيات

نتائج الدراسة:

- ✓ ما تزال ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية (عمر بن عمر) تحتاج إلى الكثير من الجهود لتحسينها وممارستها بالشكل الصحيح.
- ✓ غياب نص قانوني لتبني المؤسسة لمقاربة المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ يرتبط اهتمام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية بمدى حسن ادارتها وتيسرها بشكل عام، ففي ظل سوء الإدارة لا يمكن الحصول على مؤسسات مستدامة.
- ✓ على الرغم من الحاجة الملحة لتحسين الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الا أنها ما تزال غير مؤهلة لتبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية وذلك بسبب ضعفها المالي وغياب خبرتها الفنية في هذا المجال.
- ✓ ضعف التسيير في مجال التسيير وانهماكها في التركيز على الحفاظ قطاتها السوقية وتحقيق المكسبالمادي، أما الأبعاد الاجتماعية فهي مؤجلة إلى حين غير معلوم.
- ✓ تبين من نتائج الدراسة وجود مستوى نسبي لأبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة المبحوث، هذا يعني أن ثقافة التنمية المستدامة موجودة بمستوى نسبي وتقوم بممارستها بشكل طوعي بهدف حفاظها على سمعتها ومكانتها الاقتصادية.
- ✓ الاهتمام المؤخر للمؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية ودورها الفعال في تحسين التنمية المستدامة حيث يلاحظ أن المؤسسة بدأت أنشطتها الاجتماعية اعتبارا من السنوات الأخيرة.
- ✓ عدم نشر وسائل الاعلام للمساهمات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية في المسؤولية الاجتماعية مما أدى إلى إعطاء انطباع داخل المجتمع الجزائري بأن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تقوم بدورها في هذا المجال.
- ✓ أصبحت الأبعاد الاجتماعية مفروضة على المؤسسة الاقتصادية وباتت مؤشرا هاما في تناقشها ومتغيرا هاما من متغيرات التنمية المستدامة لذا يتوجب على المؤسسة الاقتصادية تغيير في نمط تسيرها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعية.
- ✓ مؤسسة عمر بن عمر لم تعي بعد المسؤولية الاجتماعية على الرغم من أنها أخدت بعض الترتيبات والمبادرات في هذا المجال بدليل أن هذا الجانب بعد تفحصه غير منظم من جهة ومن جهة أخرى مفروض عليها نتيجة حجم المخلفات الناتجة عن أنشطتها وكان من المفروض ان يكون التزامها اتجاه البيئة والمجتمع طوعيا يراعي المفهوم الشامل للتنمية المستدامة.

التوصيات :

- ✓ ضرورة تولي الشركة اهتماما كبيرا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأن تدخلها ضمن استراتيجيتها الاقتصادية.
- ✓ على مؤسسة عمر بن عمر موازنة مشروع الالتزامات البيئية والاجتماعية بما يتناسب مع حجم أنشطتها، حيث يتم الاهتمام بالبعد البيئي وذلك بتقديم عدة مبادرات للبيئة.
- ✓ الحث على تنظيم منتديات وملتقيات دورية تخص المؤسسة وتوعيتها بأهمية الجوانب البيئية والاجتماعية واستصدار قرارات وبنود تتعهد المؤسسة بتنفيذها وتطبيقها عمليا وتشجيع الجامعات الجزائرية على تنويع التخصصات في مجال البيئة والاستثمار الاجتماعي لهذه المجالات من أهمية في التنمية المستدامة.
- ✓ أهمية وجود إطار نظامي وقانوني يكفل التزام المؤسسات بأداء برامج المسؤولية الاجتماعية ويحقق الاستدامة في هذا الأداء.
- ✓ –ن يصبح نشاط المسؤولية الاجتماعية نشاطا رئيسيا من أنشطة الشركة مثله مثل الإنتاج أو التسويق أو البيع وغيره من الأنشطة الرئيسية.
- ✓ رفع في الموارد المالية المتخصصة لتفعيل مبادرات المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ وضع خطط تنموية على المدى البعيد وذلك عن طريق ودعم مقدم من طرف الدولة للقطاع الخاص.
- ✓ ضرورة تطبيق المعايير الدولية كمعيار الأيزو 26000 لأنه أداة هامة لتنظيم وتوجيه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية لجعلها أكثر تنافسية والمضي بها نحو الاستدامة.

- ✓ ضرورة ربط الجامعة بالمؤسسة الاقتصادية لتطوير البحث في هذا المجال واعتماد استراتيجية المؤسسة كأساس لتبني التنمية المستدامة.
- ✓ تبني تعريف محلي واضح للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال (المؤسسات الاقتصادية) من اجل ان يتم تحديد طبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية بشكل صحيح وصياغة استراتيجية واضحة في هذا المجال.
- ✓ نشر وتفعيل وتشجيع مبادرات المسؤولية الاجتماعية من خلال اتخاذها بدور استشاري تساعد من خلاله منظمات الاعمال على تبني برامج المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ جمع المعلومات المتعلقة بالمبادرات التي تقوم بها المنظمات المنافسة في إطار التنمية المستدامة.
- ✓ تنظيم دورات تكوين لرجال الاعمال لتعريفيهم بالمفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية.
- ✓ ضرورة نشر ثقافة التنمية المستدامة في كل وحدات المؤسسة والمجتمع ككل لأنه وانطلاقا منذلك ستعمم في كل القطاعات.
- ✓ ضرورة تطبيق المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسمح بالرغم من أداء المؤسسة والمجتمع ككل وتمكن المؤسسة من تحقيق مركز ريادي مهم.
- ✓ على المؤسسة ان تراعي في توجهها لأداء المسؤولية الاجتماعية أن تركز على مجال التنمية المستدامة والمحققة للقيمة المضافة والمفيدة لكل فئات المجتمع وأصحاب المصالح.
- ✓ يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تتعامل بشكل جدي مع برامج المسؤولية الاجتماعية لأن إهمالها يمثل هذه البرامج من شأنه أن يضعف قدرتها التنافسية ويؤدي إلى تدهور صورتها وسمعتها خصوصا في ظل انفتاح السوق ودخل الاستثمارات الأجنبية التي تراعي مثل هذه الجوانب.
- ✓ ترتيب أولويات التنمية الاجتماعية التي تتعين على منظمات الأعمال استهدافها وفقا لاحتياجات المجتمع ولما هو مسطر من خطط تنموية.

قائمة المراجع

الكتب

1. أحمد الريفي، خبير اقتصادي تربوي، اقتصاديات البيئة مشكلة البنية– التنمية الاقتصادية– التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
2. أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، 2003.
3. أحمد محمد أبو زيد، أحمد موسى بلعبكي، وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات للنشر، قطر، 2013.
4. أمين منصور وافي ، نظرية المسؤولية الاجتماعية pdf.
5. الشمول المالي في مصر وأثره على تحقيق التنمية المستدامة pdf .
6. جودت عزّت عطوي، أساليب العلمي، مفاهيمه، أدواته ،طرقه الإحصائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
7. حسين عبد الحميد، العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم، الأزارية، مصر، 1996.
8. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، 2008 .
9. طلعت السروجي ، منى محمود عريس ،وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز النشر والتوزيع الجامعي، 2001.
10. يونس زيايتة، مدخل حول الاتصال الاجتماعي للمؤسسة، دار الراية للنشر، عمان، 2015.
11. محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة دار الوفاء، مصر، 2007.
12. محمد عبد حسين، المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 .
13. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016.
14. محمد سيد فهمي، المسؤولية الاجتماعية، دار الكتب والوثائق القومية، الاسكندرية، 2015.
15. مدحت محمد أبو نصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات، دار الكتب المصرية، 2015 .
16. مخلوفي عبد السلام، سيرات سامية، دور التسويق الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، pdf.
17. منال محمد عباس، المسؤولية الاجتماعية بين الشركة وآفاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2014.
18. نايف محمد عايد المرواني، التوافق النفسي والمسؤولية الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009.

19. عايد عبد الله، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.
20. عبد العزيز قاسم محارب ، التنمية المستدامة.
21. عبد العليم راندا، التعليم من أجل التنمية المستدامة، مركز ديبونو لتعليم التفكير، مصر،pdf.
22. علي عبد الفتاح كنعان، نظريات الإعلام، دار اليازوري للنشر، 2016 .
23. عصام حسن الدليمي، البحث العلمي أسسه ومناهجه، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان 2014.
24. عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها، دار الصفاء للنشر، عمان، 2006.
25. فيصل محمود الغرايبية، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية، دار يانا العلمية للنشر و التوزيع، 2010.
26. فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار الدجلة للنشر، الأردن، 2016.
27. رمضان عليا الخولي حمدي محمد، الإعلام والتنمية المستدامة، مؤسسة نورس الدولية، الإسكندرية، 2018 .
28. تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
29. ثروت محمد شلبي، تنمية اجتماعية، pdf.

مذكرات

1. العايب عيد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011.
2. إلهام شلبي، دور إستراتيجية الجودة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستر، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014.
3. الطاهر خاضرة، المسؤولية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستر، جامعة قاضدي مرباح، ورقلة، 2007.
4. حامد أحمد صالح أبو سمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية في تقارير الشركات لمساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، جامعة غزة الإسلامية فلسطين، 2009.
5. حسام الدين بن الطيب، تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015- 2016.
6. ياسر سعيد أبو هربيد، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، مذكرة ماجستر، جامعة الأقصى، مصر،2017.
7. مهدي شفيقة، الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، جامعة الجزائر.

8. مقدوم وهيبة، تقديم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2014.
9. مريم حسني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
10. وال ضيافي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، جامعة، أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2010.
11. عيد عائشة، سكوردي نجوى، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة قالمة، 2014-2015.
12. فؤاد محمد حسين الحمدي، الأباد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2003.
13. فارس نبيل عجيلات، المسؤولية الاجتماعية و ع ع، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
14. فتيحة طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه،جامعة خيضر، بسكرة، 2013.
15. غلاي نسيمة، الحكومة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2015.

مجلات

1. حديد نعيمة حجازي إسماعيل، دور أخلاقيات التسويق الأخضر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،2015.
2. مجلة البحوث السياسية والإدارية: نحو تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية كمدخل لحماية البيئة، ولاية الجلفة.
3. نائل العواملة 1990، مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في الشركات العامة الأردنية ، مجلة دراسات جامعة الأردن عمان.
4. عوض بن سلامة الرحيلي، الإفصاح البيئي التطوعي في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، الشركة السعودية للصناعات الأساسية،كلية التجارة جامعة عين الشمس، مصر.
5. قاسمي التنجيد، المسؤولية الاجتماعية كخيار فعال لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمالJFBE ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2007.
6. سناء عبد الرحيم سعيد، م م، عبد الرضا ناصر الباوي، الدور الإستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2010.

مواقع:

1. نافع خ، المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية متوفر عبر موقع: http:/www.massa.com dz lidex
2. عبد الغفور دادن، حفصي رشيد ،المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الإجتماعية والبيئة، عن الموقع الإلكتروني: http:/www.csrsa.net
http:/wezi wezi.com .a
3. http:/ klmnyArabi.com
4. http:/ mawdoo3 .com
5. http:/ socialar.com
6. http:/ almirsal.com
7. wezi.com
8. wezi.com

مداخلات :

1. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية، مداخلة منشورة في مجلة الباحث، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012.

المراجع باللغة الفرنسية:

1 /Abderrahman jahmane ,la fidélisation des parties premant centrales(actionnaire et persenneles et leur impact sur la performance de l'entreprise, these de doctorat , universités de lille I,françe ,2012.

2 /Badreddine tabeb, les motivation d'engagement des entreprises dans la responsabilité sociale : le cas du secteur industriel algérien ,these de doctorat , université de Aix Marseille, 2013.

3 /Jacqueline Boysselly ,the influence of GSR communication ou brand perceived volue ans trust, the case of SUE in the food industry these de doctorat ,université de uont pillier.

4 /Nabil, ou ,Sofi, Hal ,la personnalité sociale des entreprises a l'preuves de 2 question<qui compte , entre partie prenant...et these de doctorat ,2016.

5 /François Quaiel et Michel Capront ,le couplage < Responsabilité social de développmet durable> mise en perspective , enjeux et limites revue française de socio économie.

الملاحق